بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد

سمو الشيخ / جابر المبارك الحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

# المحتويات


| | الصفحة |
|---|---|
| المؤشرات المالية | 11 |
| كلمة رئيس مجلس الادارة | 12 |
| مجلس الادارة | 14 |
| بنك الكويت الصناعي.. أهدافه ومصادر تمويله | 20 |
| التطورات الاقتصادية والمالية عام 2016 | 22 |
| تقرير ادارة البنك لعام 2016 | 34 |
| تقرير الحوكمة | 43 |
| ادارة المخاطر والافصاحات | 49 |
| تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المجمعة | 81 |
| دليل البنك | 135 |

أنشئ بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973 بمبادرة من حكومة دولة الكويت وتعاون القطاع الخاص، وهو بنك متخصص يهدف الى دعم وتشجيع الصناعة في الكويت. ويوفر البنك تمويلا ميسرا متوسطا وطويل الاجل لإنشاء المشروعات الصناعية وتوسعها وتحديثها في دولة الكويت ، كما يقدم البنك تسهيلات ائتمانية متعددة في شكل تمويل تجاري لسد احتياجات رأس المال العامل، ويوفر العديد من الخدمات المصرفية الاخرى للصناعة والصناعيين.

مليون د.ك
8.444
9.063
10.432
9.285
11.550
25.4
26.3
29.5
26.9
28.9
2012
2013
2014
2015
2016
صافي الأرباح
دخل التشغيل

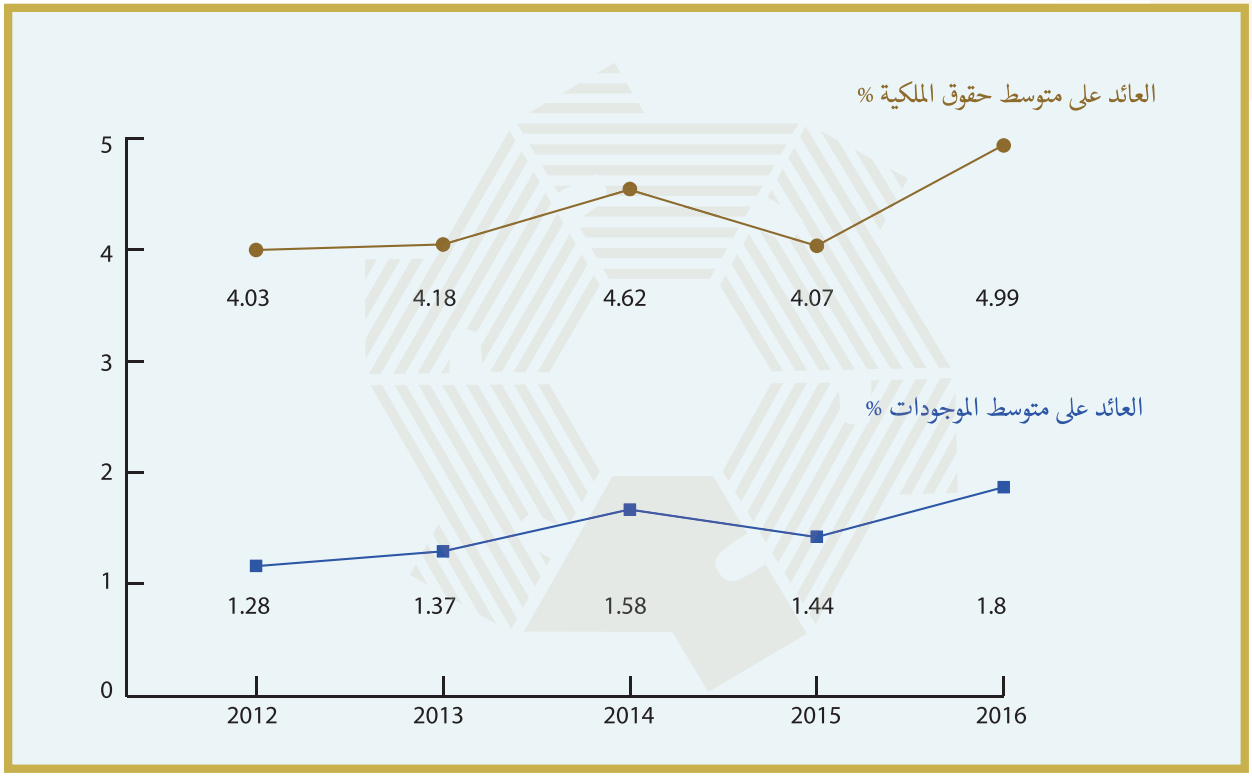
العائد على متوسط حقوق الملكية %
5
4
3
2
1
0
4.03
4.18
4.62
4.07
4.99
العائد على متوسط الموجودات %
1.28
1.37
1.58
1.44
1.8
2012
2013
2014
2015
2016

# مؤشرات بنك الكويت الصناعي

| المؤشرات المالية | | | | | (ألف دينار كويتي) |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| صافي ايرادات الفوائد | 15,722 | 14,079 | 13,558 | 13,473 | 15,651 |
| أتعاب وعمولات | 4,349 | 3,860 | 4,604 | 4,348 | 4,846 |
| صافي الأرباح | 8,444 | 9,063 | 10,432 | 9,285 | 11,550 |
| إجمالي الموجودات | 669,934 | 653,385 | 668,003 | 624,028 | 656,301 |
| القروض الصناعية(صافي) | 158,381 | 150,354 | 141,805 | 142,590 | 144,263 |
| التمويل التجاري (صافي) | 154,312 | 128,710 | 120,930 | 126,814 | 159,870 |
| إجمالي المطلوبات | 458,519 | 431,062 | 439,525 | 395,752 | 422,053 |
| حقوق الملكية | 211,415 | 222,323 | 228,478 | 228,276 | 234,248 |
| العائد على متوسط الموجودات ٪ | 1.28 | 1.37 | 1.58 | 1.44 | 1.8 |
| العائد على متوسط حقوق الملكية ٪ | 4.03 | 4.18 | 4.62 | 4.07 | 4.99 |
| نسبة التكلفة الى الدخل٪ | 31.63 | 32.73 | 32.70 | 35.28 | 33.97 |

| الالتزام بقروض صناعية | | |
|---|---|---|
| | خلال عام 2016 | المتراكم 1974- 2016 |
| عدد المشروعات | 28 | 1,045 |
| التكلفة الكلية للمشاريع (ألف دينار كويتي) | 92,365 | 2,101,608 |
| تمويل بنك الكويت الصناعي (ألف دينار كويتي) | 63,879 | 1,177,277 |

ثبتت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني في نوفمبر 2016 درجة التصنيف الائتماني لبنك الكويت الصناعي كالتالي: الائتمان طويل المدى : «+A» الائتمان قصير المدى«F1» والنظرة المستقبلية «مستقرة».

# كلمة رئيس مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الادارة يسعدني أن أقدم التقرير السنوي لبنك الكويت الصناعي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

لقد أتم بنك الكويت الصناعي مع نهاية هذا العام سنته الثالثة بعد العقد الرابع من مسيرته في دعم التنمية الصناعية في دولة الكويت، حقق خلالها انجازات كبيرة من أهمها توفير التمويل لنحو 1045 مشروعا صناعيا بقروض صناعية طويلة الاجل بلغت اجماليها نحو 1.2 مليار د.ك، وتقديم التسهيلات المصرفية المتنوعة لعملائه الصناعيين.

واستمر البنك خلال العام 2016 في نهجه في تحقيق التوازن بين العمل المصرفي الحصيف وتوفير متطلبات التنمية الصناعية، تمكن من خلالها من الاستمرار في أدائه المتميز وتوسيع قاعدة عملائه والمحافظة على مركزه المالي وجودة أصوله والتصنيفات الائتمانية العالية، وحقق معها نتائج جيدة في كافة مؤشراته المالية.

لقد اتسم العام 2016 بضعف نمو النشاط الاقتصادي العالمي الذي قدر فيه النمو بنحو 3.1% ، وذلك بسبب استمرار جمود النمو في الدول المتقدمة وتباطؤه في الاسواق الناشئة واقتصادات الدول النامية، وانخفاض معدلات التضخم مدفوعا بانخفاض أسعار النفط. بالاضافة الى التحديات التي فرضتها الاضطرابات السياسية والاقتصادية اقليميا وعالميا.

وشكلت التوترات واحتدام الصراعات الاقليمية المستمرة في المنطقة بالإضافة الى الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال هذا العام، مخاطر وتبعات اقتصادية وأمنية على دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا ما جعلها تواجه عدة مخاطر تمثلت في تباطؤ النمو وعجز في المالية العامة وانخفاض الانفاق الحكومي وزيادة تراجع ثقة القطاع الخاص.

ومن المتوقع ان تسجل اقتصادات دول المجلس نمواً قدره 1.7% في عام 2016 ويتحسن في عام 2017 ليرتفع الى 2.3%. كما أكد قادة دول المجلس في اجتماعهم الاخير المنعقد في الدوحة على ضرورة السعي نحو تنشيط التكامل الاقتصادي من خلال تسريع وتيرة العمل لإنجاز السوق الخليجية المشتركة، وصولا الى الوحدة الاقتصادية الخليجية وتعزيز التعاون الامني والدفاعي، واقامة شراكة استراتيجية طويلة الامد مع المملكة المتحدة.

وبالنسبة لدولة الكويت، ونتيجة لوضعها المالي القوي، فقد ثبتت وكالة التصنيف العالمية فيتش التصنيف الائتماني السيادي عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة. ومن المتوقع ان يسجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نموا بنسبة 3.6 %في عام 2016، وينخفض الى 2.6% في عام 2017 نتيجة لانخفاض الناتج المحلي النفطي الحقيقي، اما الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي فسوف يسجل معدل نمو نسبته 3.2 % في عام 2016 وترتفع نسبته الى 3.5 % في عام 2017 نتيجة لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي. وفي سياق

الائتمان المصرفي، اظهرت البنوك المحلية تحسنا في نشاطها، حيث بلغ الائتمان المقدم منها للقطاعات الاقتصادية حوالي 34.3 مليار د.ك بمعدل نمو سنوي نسبته 2.9 % في عام 2016 ، في حين بلغ نصيب الائتمان المقدم لقطاع الصناعة نحو 1.9 مليار د.ك وبنسبة 5.5 % من اجمالي الائتمان.

ويمثل العام 2016 السنة الثانية في خطة بنك الكويت الصناعي الاستراتيجية للسنوات (2015-2017) والتي تهدف الى تعزيز دور البنك في دعم التنمية الصناعية والاقتصاد الوطني من خلال النمو في تمويل المشروعات الصناعية وتوسيع نطاق انشطته التمويلية، بالإضافة الى تحسين خدماته التي يقدمها للعملاء واستكمال تحديث أنظمته الآلية المصرفية. واستمر البنك خلال العام 2016 في جهوده وتحقيق نتائج جيدة، بالرغم من تباطؤ النشاط في القطاع الصناعي والركود الاقتصادي الذي شكل تحديا كبيرا على استراتيجيته ، فقد حافظ البنك على النمو في محفظته الائتمانية وعلى جودة أصوله والرسملة المرتفعة والتي ثبتت تصنيف البنك من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عند (A+) للجدارة الائتمانية طويلة المدى وعند (F1) للائتمان قصير المدى مع نظرة مستقبلية مستقرة .

واستمر البنك في دعم التنمية الشاملة من خلال ادارة محافظ مالية نيابة عن الحكومة، قدم من خلالها التسهيلات الائتمانية والخدمات المالية لأنشطة الكويتيين في مجالات المشروعات الصغيرة والانشطة الزراعية والانتاج الحيواني. وخلال العام 2016، تمكنت محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة من تلبية الطلبات المتزايدة على تمويل المشروعات الصغيرة، حيث نما تمويل المحفظة الى نحو 31% مقارنة مع العام الماضي. وكذلك حققت محفظة التمويل الزراعي نموا في اجمالي الاقراض بلغت نسبته نحو 66% مقارنة مع العام الماضي.

وتكشف نتائج البيانات المالية للبنك لعام 2016 عن أداءه القوي وتحقيق النمو في اجمالي الاصول بنسبة 5.2% حيث بلغ 656.3 مليون د.ك في عام 2016 مقارنة مع 624 مليون د.ك في عام 2015 . وبلغ صافي رصيد المحفظة الائتمانية 304.1 مليون د.ك في نهاية العام 2016 ، بزيادة نسبتها 13 %عن رصيد العام السابق. كما نمت ايرادات التشغيل مع نهاية العام 2016 بواقع 8.3 % لتبلغ 28.6 مليون د.ك، بالمقارنة مع العام 2015 ، وتمكن البنك بعد أخذ المخصصات اللازمة من تحقيق صافي ربح قدره 11.55 مليون د.ك في نهاية العام 2016 بزيادة نسبتها 24.4% عن العام الماضي.

وفي الختام، يتقدم بنك الكويت الصناعي بوافر الشكر والعرفان الى حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد، وسمو رئيس مجلس الوزراء على رعايتهم الكريمة واستمرار مساندتهم التي كان لها الأثر البالغ في دعم أداء البنك ونجاحه.

كما أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني الى كل من السيد وزير المالية والسيد محافظ بنك الكويت المركزي على توجيهاتهم ومساعدتهم المستمرة ليحتل البنك مكانه اللائق. كما أتقدم بخالص الشكر للزملاء أعضاء مجلس الادارة على تعاونهم ومساهمتهم في تحقيق أهداف البنك، كما أتقدم بالشكر الجزيل الى جميع العاملين بالبنك على جهودهم وإخلاصهم في أداء مسؤولياتهم والتي مكنت البنك من تحقيق رسالته، كما أتقدم بالشكر الى السادة العملاء والمؤسسات الزميلة على تعاونهم المستمر.

**والله ولي التوفيق ،،،**

عبدالمحسن يوسف الخنيف

# مجلس الإدارة

**السيد / عبد المحسن يوسف الحنيف**

**رئيس مجلس الادارة**

**عضو مجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث العلمية.**

عضو مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة.

عضو في المجلس الأعلى للبترول.

حاصل على شهادة بكالوريوس تجارة تخصص محاسبة.

**السيد / صلاح محمد الكليب**

**نائب رئيس مجلس الادارة**

**رئيس مجلس الادارة لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية**

حاصل على شهادة بكالوريوس الهندسة الميكانيكية.

**السيد / أحمد طاحوس الطاحوس**

**عضو مجلس ادارة**

**مدير ادارة الاسهم - الهيئة العامة للاستثمار**

رئيس مجلس ادارة شركة المشروعات السياحية

حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

**السيد / عادل فهد الحميضي**

**عضو مجلس ادارة**

**الرئيس التنفيذي- شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي**

عضو مجلس ادارة شركة الشرق الاوسط للاستثمار المالي (المملكة العربية السعودية)

رئيس مجلس ادارة شركة الشرق الاوسط للوساطة المالية.

حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة أعمال.

**السيد / خالد جاسم الربيعان**

**عضو مجلس ادارة**

**وكيل وزارة مساعد - للشؤون الادارية والقانونية (سابقاً)**

وزارة المالية .

حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية

**السيد / خالد عبدالله الفضالة**

**عضو مجلس ادارة**

**نائب المدير العام للشؤون التأمينية - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية**

عضو مجلس ادارة شركة وفرة العقارية

عضو مجلس الامناء- صندوق البترول.

حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال - تسويق .

**السيد / عصام ابراهيم الخشنام**

**عضو مجلس ادارة**

**مدير ادارة التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات**

بنك الكويت المركزي

حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كمبيوتر .

**السيد / خالد سليمان العلي**

**عضو مجلس ادارة**

**الرئيس التنفيذي لشركة الثمار الدولية القابضة.**

رئيس مجلس الادارة- مجموعة الاوراق المالية

عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف.

عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية الوطنية للدواجن والبيض.

عضو مجلس ادارة شركة التضامن الكويتي للتجارة العامة والمقاولات.

حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال.

## السيد / أسامة عثمان الفريح
## عضو مجلس ادارة

**مدير استثمار - ادارة المساهمات**
الهيئة العامة للاستثمار
عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة .
عضو مجلس ادارة البنك العربي الافريقي الدولي - القاهرة .
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال .

## السيد / طلال جاسم الخرافي
## عضو مجلس ادارة (اعتبارا من 2016/7/11 )

**رئيس مجلس ادارة الشركة الخليجية المغاربية القابضة**
نائب رئيس مجلس الادارة- النادي العلمي .
عضو مجلس ادارة شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن .
عضو مجلس ادارة شركة اسيا كابيتال الاستثمارية.
عضو في غرفة تجارة وصناعة الكويت.
حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية .

## السيد / عبد الكريم عبدالله المطوع
## عضو مجلس ادارة (لغاية 2016/5/1 )

**رئيس مجلس ادارة - شركة المال للاستثمار.**
نائب رئيس مجلس الادارة - شركة ماك اس اي للوساطة المالية (تونس) .
رئيس تنفيذي - شركة المجموعة للتجارة العامة والمقاولات .
مدير عام - شركة عبد الكريم عبدالله المطوع وأولاده .
عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية لصناعات الانابيب والخدمات النفطية.
عضو مجلس ادارة شركة فالكون افييشن.
عضو مجلس ادارة شركة الكويت كابيتال القابضة.
حاصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية.

# إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

## المسؤوليات العامة

- يتحمل مجلس الادارة المسؤولية الشاملة عن البنك، وبما يشمل وضع الاهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية ادارة المخاطر ومعايير الحوكمة ، وكذلك مسؤولية الاشراف على الادارة التنفيذية للبنك، بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

- ويتحمل مجلس الادارة المسؤولية الكاملة عن أعمال البنك وعن سلامته المالية والتأكد من تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية والتشريعية الاخرى والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والاطراف أصحاب المصالح، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القانون والتعليمات النافذة والسياسات والاجراءات الداخلية للبنك.

## الإجتماعات

| الاجتماعات | | |
|---|---|---|
| | عدد الاجتماعات | حضور الاجتماعات |
| السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف | 9 | 9 |
| السيد/ صلاح محمد الكليب | | 7 |
| السيد/ أحمد طاحوس الطاحوس | | 8 |
| السيد/ عادل فهد الحميضي | | 8 |
| السيد/ خالد جاسم الربيعان | | 9 |
| السيد/ خالد سليمان العلي | | 8 |
| السيد/ أسامة عثمان الفريح | | 7 |
| السيد/ خالد عبدالله الفضالة | | 8 |
| السيد/ عصام إبراهيم الخشنام | | 7 |
| السيد/ طلال جاسم الخرافي (اعتبارا من 2016/7/11) | | 3 |
| السيد/ عبد الكريم عبدالله المطوع (لغاية 2016/5/1) | | 2 |

## اللجان

### لجنة الحوكمة:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بنظام الحوكمة الرشيدة للبنك ؛ بما في ذلك وضع مجموعة من المبادئ الإرشادية للحوكمة ، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك ومتابعة التقيّد من الأطراف المعنية، وتزويد مجلس الإدارة بتقارير عن ذلك.

| أسماء الأعضاء | عدد الاجتماعات | حضور الاجتماعات |
|---|---|---|
| السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف - رئيس اللجنة | 4 | 4 |
| السيد/ خالد عبدالله الفضالة - نائب رئيس اللجنة | | 3 |
| السيد/ أسامة عثمان الفريح - عضو | | 3 |
| السيد/ عصام إبراهيم الخشنام - عضو | | 3 |
| السيد/ طلال جاسم الخرافي - عضو (اعتبارا من 2016/7/11) | | 1 |
| السيد/ عبدالكريم عبدالله المطوع - عضو (لغاية 2016/5/1) | | 0 |

## لجنة التدقيق:

يتمثل دور لجنة التدقيق في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤوليته الرقابية ، لصالح المساهمين وغيرهم ، والمرتبطة بما يلي :

- نزاهة البيانات المالية للبنك.
- الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية والإفصاحات.
- أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية و المالية.
- وظيفة التدقيق الداخلي (بما في ذلك المسئوليات والميزانية التقديرية).
- التدقيق السنوي المستقل للبيانات المالية.
- تقييم أداء المدققين الخارجيين والداخليين.
- التزام البنك بالقواعد القانونية والتعليمات الرقابية.

لقد حصلت لجنة التدقيق خلال عام 2016 على تفويض من مجلس الادارة بتعيين الموظفين القائمين على التدقيق الداخلي للبنك وتحديد امتيازاتهم، عدا مدير دائرة التدقيق الداخلي، حيث تقوم اللجنة برفع توصياتها بشأن تعيينه وتحديد امتيازاته الى مجلس الادارة لاتخاذ ما يراه مناسباً.

| أسماء الأعضاء | عدد الاجتماعات | حضور الاجتماعات |
|---|---|---|
| السيد/ خالد جاسم الربيعان - رئيس اللجنة | 7 | 7 |
| السيد/ عبدالكريم عبدالله المطوع - نائب رئيس اللجنة (لغاية 2016/5/1) | | 1 |
| السيد/ طلال جاسم الخرافي - عضو (اعتبارا من 2016/7/11)<br>- نائب رئيس اللجنة (اعتبارا من 2016/12/21) | | 2 |
| السيد/ أحمد طاحوس الطاحوس - عضو | | 5 |

## لجنة التمويل والاستثمار :

يتمثل دور لجنة التمويل والاستثمار في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بنشاط الإقراض الصناعي والتجاري والنشاط الاستثماري للبنك.

| أسماء الأعضاء | | عدد الاجتماعات | حضور الاجتماعات |
|---|---|---|---|
| السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف | - رئيس اللجنة | 10 | 10 |
| السيد/ صلاح محمد الكليب | - نائب رئيس اللجنة | | 7 |
| السيد/ أسامه عثمان الفريح | - عضو | | 7 |
| السيد/ عصام إبراهيم الخشنام | - عضو | | 10 |

## لجنة الترشيحات والمكافآت:

يتمثل دور لجنة الترشيحات والمكافآت في معاونة مجلس إدارة البنك في الوفاء بمسؤولياته الرقابية المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة، وتقدم اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة بشأن المرشحين للعمل في لجان المجلس المختلفة، كما تعمل على توفير الضمانات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بفعالية ونزاهة سياسة منح المكافآت وممارسات البنك في هذا الصدد، وضمان ملاءمة سياسة وآلية منح المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للبنك .

| أسماء الأعضاء | | عدد الاجتماعات | حضور الاجتماعات |
|---|---|---|---|
| السيد / صلاح محمد الكليب | - رئيس اللجنة | 6 | 6 |
| السيد / عادل فهد الحميضي | - نائب رئيس اللجنة | | 4 |
| السيد / أحمد طاحوس الطاحوس | - عضو | | 5 |
| السيد / خالد جاسم الربيعان | - عضو | | 6 |
| السيد / خالد سليمان العلي | - عضو | | 5 |

## لجنة ادارة المخاطـر:

يتمثل دور لجنة ادارة المخاطر في تقديم المشورة لمجلس ادارة البنك للوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بموضوعات المخاطر الحالية والناشئة واستراتيجيات وحدود المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك المصرفية والائتمانية بما في ذلك المحفظة الاستثمارية. وتكون لجنة المخاطر مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الإدارة العليا لاستراتيجية البنك فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

| أسماء الأعضاء | | عدد الاجتماعات | حضور الاجتماعات |
|---|---|---|---|
| السيد/ خالد عبدالله الفضالة | - رئيس اللجنة | 7 | 6 |
| السيد / خالد سليمان العلي | - نائب رئيس اللجنة | | 6 |
| السيد/ عادل فهد الحميضي | - عضو | | 6 |

# بنك الكويت الصناعي .. أهدافه ومصادرتمويله

## 1 - أهداف البنك :

تأسس بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973 بمبادرة من الحكومة الكويتية التي شاركت فيه ممثلة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتعاون القطاع الخاص ممثلا بالبنوك التجارية وشركات التأمين وبعض المؤسسات الصناعية الكبيرة ، ويهدف البنك إلى تشجيع التنمية الصناعية في الكويت عن طريق تحقيق الأهداف التالية :

- المساهمة في تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية في الكويت وتحديد أفضل القطاعات ومجالات النشاط الصناعي التي تتلاءم مع الظروف والضوابط المحلية لهذه التنمية .
- المبادرة إلى تأسيس المشروعات الصناعية في القطاعات الصناعية التي يؤمل أن تتحقق فيها أفضل النتائج .
- المشاركة الفعالة في ملكية مشاريع جديدة فضلا عن منحها القروض لآجال متوسطة وطويلة، وكذلك إقراض مشاريع توسعة الصناعات القائمة وتحديثها.
- تقديم مختلف الخدمات المصرفية للصناعة والصناعيين بالكويت .
- تمويل المشروعات الصناعية خارج الكويت وبخاصة في منطقة الخليج ولاسيما المشروعات التي تنطوي على مساهمات كويتية .
- استقدام التكنولوجيا التي تحتاج إليها الكويت وتحديد شركاء أجانب تتوافر لديهم الخبرة اللازمة .
- تطوير السوقين النقدية والمالية في الكويت والتعاون مع غيرهما من المؤسسات المالية الرئيسية الأخرى . ويهدف البنك في مسعاه هذا إلى تسهيل توجيه المدخرات الخاصة إلى الاستثمار الصناعي في داخل الكويت وخارجها.

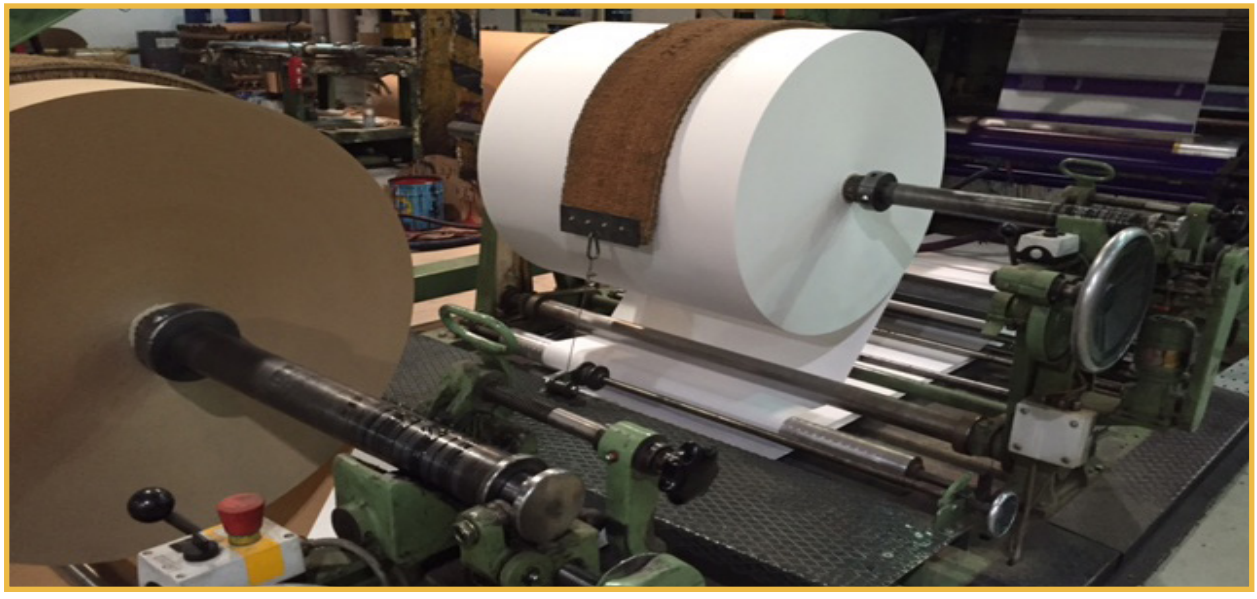

## 2 - ملكية البنك ومصادر تمويله:

كان رأس مـال البنـك عنـد تأسيسـه 10 ملاييـن د.ك مدفوعـة بالكامـل .وقـد تمـت مضاعفـة هـذا المبلـغ إلـى 20 مليـون د.ك مدفوعـة بالكامـل اعتبـارا مـن شـهر يونيـو1981 .

وتبين القائمة التالية أسماء مساهمي البنك ونسب ملكيتهم :

| قائمـة المسـاهمون فـي بنـك الكويـت الصناعـي ونسـبة الملكية في رأس المال 31/ 12/ 2016 | | | |
|---|---|---|---|
| | اسم المساهم | عدد الأسهم | نسبة المساهمة(٪) |
| 1 | حكومة دولة الكويت | 627,803 | 31.39015 |
| 2 | شركة وفرة للاستثمار الدولي ش. م. ك. م | 271,374 | 13.56870 |
| 3 | بنك الكويت المركزي | 251,121 | 12.55605 |
| 4 | المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية | 103,139 | 5.15695 |
| 5 | البنك التجاري الكويتي ش. م. ك | 89,686 | 4.48430 |
| 6 | البنك الأهلي الكويتي ش. م. ك | 89,686 | 4.48430 |
| 7 | البنك الأهلي المتحد ش. م. ك | 89,686 | 4.48430 |
| 8 | شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية ش. م. ك | 89,686 | 4.48430 |
| 9 | الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية ش. م. ك | 89,686 | 4.48430 |
| 10 | مجموعة التخصيص القابضة ش. م. ك | 89,686 | 4.48430 |
| 11 | الشركة الكويتية للاستثمار ش. م. ك | 71,749 | 3.58745 |
| 12 | الشركة العربية للاستثمار ش. م. ك | 53,812 | 2.69060 |
| 13 | شركة فايننشال أسيتس البحرين ذ. م. م | 49,496 | 2.47480 |
| 14 | شركة كامكو للاستثمار ش. م. ك | 17,937 | 0.89685 |
| 15 | شركة بوبيان للبتروكيماويات ش. م. ك | 13,453 | 0.67265 |
| 16 | شركة جيمبال القابضة ش. ش. و | 2,000 | 0.10000 |
| | المجموع | 2,000,000 | 100 |

يقـوم البنـك بتوفيـر قـروض صناعيـة متوسـطة وطويلـة الأجـل، لإقامـة منشـآت صناعيـة جديـدة أو التوسـع والتحديث فـي صناعـات قائمـة فـي الكويـت، بسـعر فائـدة نسـبته 3.55 % هـذه القـروض يتـم تمويلهـا مـن خـلال تسـهيلات ائتمانيـة متكـررة طويلـة الاجـل بلغـت 300 مليـون د.ك قامـت حكومـة الكويـت بتوفيرهـا للبنـك بنـاء علـى تشـريع صـادر مـن مجلـس الامـة ويمتـد أجـل اسـتحقاق هـذه التسـهيلات الـى عشـرين عامـا، حتـى سـبتمبر 2027. وبجانـب القـروض الصناعيـة يقـدم البنـك العديـد مـن التسـهيلات المصرفيـة المتنوعـة للقطـاع الصناعـي وفـق أسـعار الفائـدة السـائدة بالسـوق.

# التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2016

## التطورات العالمية والاقليمية :

لقد ساد خلال العام 2016 انتعاشا اقتصاديا هزيلا، حيث استمر الاقتصاد العالمي في مواجهة بعض المخاطر البارزة والموروثة من الازمة العالمية والتي من ضمنها؛ جمود النمو في الدول المتقدمة، زيادة التباطؤ في الاسواق الناشئة والنامية، انخفاض معدلات التضخم مدفوعا بانخفاض اسعار السلع الاولية، بما فيها النفط لفترة اطول مما كان متوقعا. وقد بدأت بعض تلك المؤشرات بالارتفاع اخيرا عما كانت عليه في بداية العام، كذلك زيادة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص الذي تدعمه اسعار الفائدة المتدنية، حيث اتجهت بعض البنوك المركزية بتبني اسعار فائدة سلبية على الودائع لم تعرف نتائجها حتى الان، كما تولدت مخاوف وعدم اليقين من فعالية السياسة النقدية كمحفز للنمو الاقتصادي القوي.

واتسم هذا العام بتقلبات حادة في مؤشرات اسواق المال العالمية، وانخفاض تدفقات رأس المال العالمية، وانخفاض في ارباح البنوك. هذا بالإضافة الى مخاطر الصراعات الجيوسياسية، واستمرار قوة الدولار، وارتفاع الفائدة الامريكية بربع نقطة سنوية في نهاية العام.

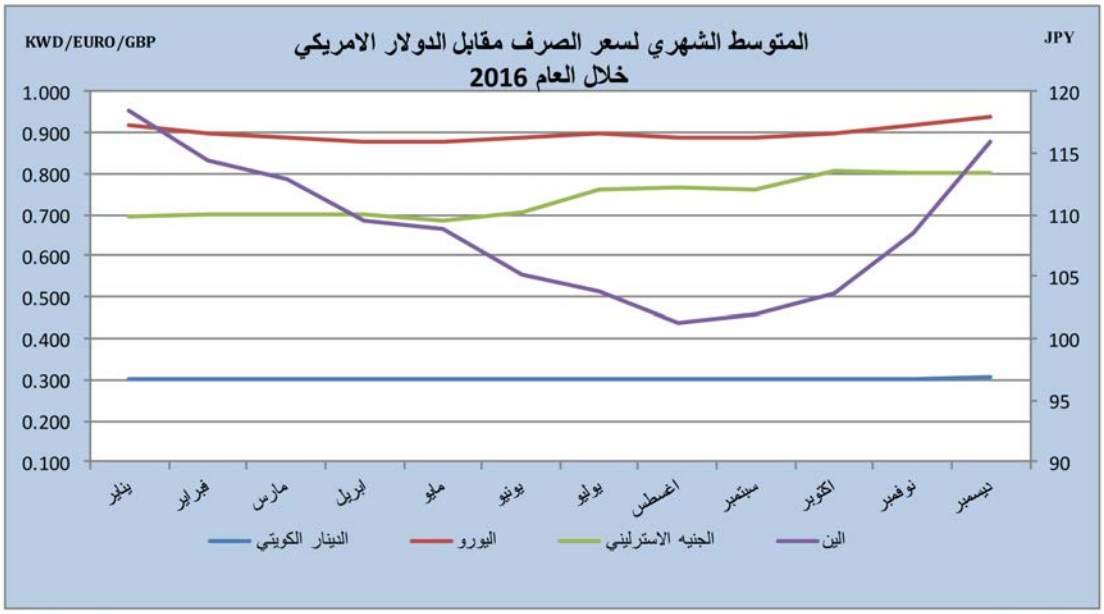


ولقد قام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته لنمو **الاقتصاد العالمي** الى نحو 3.1 % في عام 2016 ، وذلك انعكاسا لبعض العوامل منها ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وانخفاض التضخم عن المستويات المتوقعة وعوائق السياسة النقدية في بيئة اسعار الفائدة المتدنية في بعض الدول. اذ تشير التوقعات الى استمرار السياسة النقدية التيسيرية لفترة اطول، بالإضافة الى خروج بريطانيا من السوق الاوروبية المشتركة الامر الذي أدى الى زيادة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والانخفاض المرجح في التدفقات

التجارية والمالية على المدى المتوسط، والذي يتوقع ان يسفرا عن انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي في عام 2017 ويصل معدل النمو الى3.4%

بالنسبة لمجموعة **الاقتصادات المتقدمة** فإن معدل النمو لن يتجاوز 1.6% في عام 2016، يرتفع قليلا الى 1.8 %في عام 2017، حيث لا تزال تعاني من فجوات الناتج وبطء النمو مع استمرار تراجع نمو الانتاجية المخيب للآمال، وضغوط ضعف الاجور ونقص الطلب المحلي، ومازالت بعض هذه البلدان تعاني من ضعف في ميزانيتها العمومية وتصاعد في الدين العام ومصروفات المستحقات الاجتماعية.

وفي **الولايات المتحدة الامريكية** يتوقع ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 1.6% في عام 2016. وبالرغم من استمرار التحسن في سوق العمل وسوق الاسكان، فان ضعف الاستثمار من احد الاسباب الرئيسية في تباطؤ النمو والانتاجية والعبء الناجم عن ضعف المخزون. ومع استعادة بعض الزخم في الاقتصاد الامريكي يتوقع ان يزداد التعافي في عام 2017 ويرتفع النمو الى نحو 2% . أما في المملكة المتحدة سوف يؤدي خروجها من الاتحاد الاوروبي الى ضعف ثقة المستثمرين حيث ساد جوا من عدم اليقين مما حدى بصندوق النقد الدولي الى تخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي الى نحو 1.8% في عام 2016، مع انخفاض البطالة لمستوياتها السابقة التي سادت قبل الازمة العالمية، ويمثل صافي الطلب الخارجي وتكوين رأس المال الثابت المساهم الاكبر في هذا النمو والذي يتوقع ان ينخفض الى 1.1 %في عام 2017.

وفي **منطقة اليورو** استمرت البطالة مرتفعة بشكل كبير في العديد من البلدان مع تباين النمو الاقتصادي وضغوط الاوضاع المالية غير المستقرة، وعبء الدين الحكومي المرتفع بسبب تباطؤ النمو، كما تراجع حجم الاقراض الخاص في الفترة الاخيرة من العام، ويتوقع ان يصل النمو الى 1.7 % في عام 2016 مدفوعا بالسياسات النقدية التيسيرية التي اصبحت لا تكفي وحدها لرفع الطلب المحلي بالقدر المطلوب ولم ترفع معدلات التضخم الى المستوى المستهدف. وفي خلال هذا العام واجهت المنطقة مشكلة استيعاب عدد كبير من المهاجرين الفارين من الاحداث الدامية في الشرق الاوسط، هذا ويتوقع ان ينخفض النمو الى نحو 1.5 %في عام 2017.

أما **اليابان** فما زالت تعاني من ضعف الطلب الخارجي، كما أضرت قوة الين بالصادرات وتراجعت اسعار المستهلك بأسرع وتيرة لها منذ منتصف العام. هذا ويتوقع صندوق النقد الدولي ان يظل الاقتصاد الياباني منخفضا عند نسبة نمو 0.5 %في عام 2016 تدعمه سياسات مالية ونقدية تحفيزية لتجنب الانكماش، ويتوقع ان يسجل نموا قدره 0.6 % في عام 2017.

وعلى صعيد **اقتصادات الاسواق الناشئة والنامية**، فإن النمو سوف يرتفع للمرة الاولى منذ خمس سنوات متعاقبة من الانخفاض الى نحو 4.2 %في عام 2016، حيث اصبحت ظروف التمويل الخارجي اكثر يسرا مع توقعات انخفاض اسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، واستمرار تكيف البلدان المصدرة للسلع الاولية مع الاسعار والتي بدأت بالتحسن في نهاية العام. ومن المتوقع ان يزداد التعافي في عام 2017 وتسجل نموا قدره 4.5 % مع استعادة بعض الزخم في الاقتصاد الامريكي واستمرار السياسات النقدية التيسيرية في بعض البلدان المتقدمة. وتواجه **الصين** تقلبات اكثر من المتوقع في سياق التحول من الاعتماد على الاستثمار والصناعة والصادرات الى زيادة الاعتماد على الاستهلاك والخدمات، وتفاقم خروج رأس المال الى الخارج الذي خلق ضغوط انخفاض على اليوان الذي اعتمده صندوق النقد الدولي خلال هذا العام من ضمن سلة عملات الاحتياطي الدولي. هذا ويتوقع ان تحقق الصين نموا بنحو6.6 %في عام 2016، مدعوما بتجارة التجزئة والتعافي في قطاع الاسكان الذي يعززه زيادة نمو الائتمان، وسوف ينخفض النمو الى 6.2 %في عام 2017. ومن المتوقع ان يسجل النمو في **الهند** نحو 7.6 %في هذا العام والعام التالي،

وهي اسرع وتيرة توسع على مستوى اقتصادات العالم الرئيسية، وتعمل الهند الان على اصلاح نظامها الضريبي ومحاربة الفساد والغاء الدعم من اجل توفير مزيد من الموارد للاستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية.

وتشير منظمة التجارة الدولية WTO الى توقع استمرار تباطؤ نمو **التجارة الدولية** على نحو2.8 %في عام 2016، ومن أسباب هذا التباطؤ ضعف الطلب الكلي العالمي ولاسيما الاستثمار، وتراجع زخم التدابير الرامية الى تحرير التجارة وعودة بعض التدابير الحمائية.

وفي جانب **التضخم العالمي** فمن المتوقع ان يسجل معدلا عند 3 %في عام 2016 ويرتفع الى نحو 3.3 %في عام 2017 حيث اصبح انخفاضه مزمنا في كثير من البلدان المتقدمة والتي يتوقع ان تسجل معدل قدره 0.8% في عام 2016 نتيجة لضغوطات الطلب الضعيف وانخفاض اسعار السلع الاولية، ومن ثم يرتفع قليلا الى نحو 1.7 % في عام 2017. اما في اسواق البلدان الناشئة واقتصادات الدول النامية فيتوقع ان تسجل معدل تضخم قدره 4.5% ، 4.4 % في عامي 2016 و2017 على التوالي.

وما زالت صورة **سوق العمل** كئيبة، ما عدا في الولايات المتحدة، حيث تتوقع منظمة العمل الدولية ان يبلغ معدل البطالة العالمي نحو 5.8 % في عام 2016 وحوالي 5.7% في عام 2017، حيث مازالت كثير من الدول المتقدمة تعاني من تركات الازمة المالية العالمية التي اعاقت الاستثمار وخلق فرص العمل بالإضافة الى ضعف الانتاجية والاجور. ويتوقع ان يسجل معدل البطالة نحو 6.6 % في عام 2016 ونحو 6.4 % في عام 2017، ويبقى المعدل مرتفعا في منطقة الاتحاد الاوروبي عند مستوى 9.3 %في عام 2016 وينخفض الى نحو 9.1 % في عام 2017. وتتوقع المنظمة ان يسجل معدل البطالة نحو 6.5 %في الاقتصادات الناشئة والدول النامية في كل من عامي 2016 و 2017.

وعلى صعيد دول **مجلس التعاون الخليجي**، والتي تعتمد على عائدات الصادرات النفطية، فان طول فترة انخفاض اسعار النفط قد اثرت على اقتصاداتها سلبيا بالإضافة الى اجواء عدم اليقين الناجمة عن الصراعات الدائرة في المنطقة والتي تشكل عبئا اقتصاديا آخر. اذ تعمل حاليا على اعادة التوازن في الميزانيات العامة، ومن المرجح ان تجري مزيدا من التعزيز المالي على المدى المتوسط مع توقع ارتفاع اسعار النفط تدريجيا والتي بدأت بالفعل في نهاية هذا العام. هذا ويتوقع صندوق النقد الدولي ان تسجل اقتصادات دول المجلس معدلا للنمو بنحو 1.7 % في عام 2016 ومن ثم يتحسن الى 2.3 % في عام 2017، وأن تسجل عجزا

ماليا قدره 9.8 % من الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام ينخفض الى نحو6.9 % في عام 2017. اما الحساب الجاري فمتوقع أن يسجل عجزا قدره 3.7 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016 وينخفض كثيرا الى نحو 0.5% بفضل الارتفاع المتوقع في اسعار النفط والاصلاحات الاقتصادية. كما تسجل هذه الدول متوسط نمو سنوي لمعدل التضخم يبلغ نحو 3.6% في عام 2016 وينخفض كثيرا الى نحو 2.6% في عام 2017. وبالنسبة لمعدل نمو القطاع غير النفطي الذي يتوقع ان ينخفض الى نحو 1.8 % في عام 2016 بسبب تشديد سياسة المالية العامة وتناقص السيولة في القطاع المالي بدول المجلس، ولكنه من المتوقع ان يتحسن معدل النمو غير النفطي الى نحو3.1 % في عام 2017 مع تنفيذ خطط الاصلاح الهيكلي والارتفاع الجزئي لأسعار النفط.

وفيما يتعلق **بإنتاج النفط**، فلقد توصلت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مع منتجين من خارج المنظمة في ديسمبر 2016 الى اتفاق بتخفيض الانتاج للمرة الاولى منذ ثمانية سنوات، على ان تخفض اوبك انتاجها بواقع 1.2 مليون برميل يوميا، وذلك بهدف كبح تخمة المعروض في الاسواق العالمية ودعم الاسعار. ولقد خلق هذا دافعا لزيادة انتاج النفط الصخري وارتفعت الاسعار العالمية للنفط فوراً، لتسجل اعلى مستوياتها منذ عام ونصف العام. وبلغ متوسط اجمالي انتاج اوبك في عام 2016 نحو32.42 مليون برميل يوميا، وذلك بمتوسط سعر للبرميل الواحد بنحو 40.76 دولار.

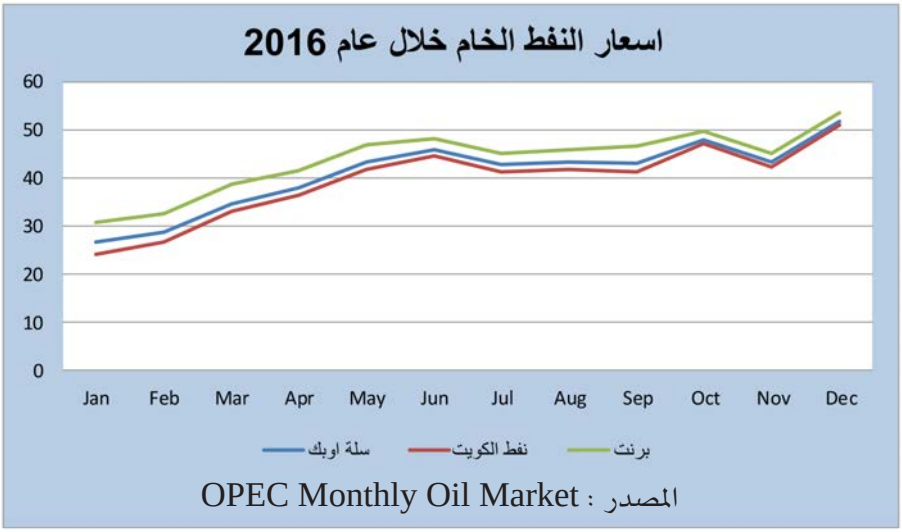

المصدر : OPEC Monthly Oil Market

## تطورات الاقتصاد الكويتي:

أكدت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني على ثبات التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام 2016 عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة وكان الداعم الرئيسي لهذا التصنيف الوضع المالي القوي لدولة الكويت. وقدرت الوكالة الاصول السيادية الخارجية الصافية بنحو 500 مليار دولار أو بنسبة 444 % من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2015، وبلغ اجمالي احتياطي الاجيال القادمة نحو 384 مليار دولار، أما الاحتياطي العام للدولة فمن المتوقع ان ينخفض الى 117 مليار دولار.

ولقد أقر مجلس الامة في شهر يونيو 2016 الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2017/2016، وقدرت اجمالي الايرادات بنحو 10.3 مليار د.ك، منها 8.6 مليار د.ك ايرادات نفطية (84.6%)، تم حسابها عند سعر 35 دولار/برميل وحجم انتاج قدره 2.8 مليون برميل يوميا، ونحو 1.6 مليار د.ك ايرادات غير نفطية. أما المصروفات فلقد قدرت بحوالي 18.9 مليار د.ك، وبذلك فان العجز المتوقع في الميزان سيصل الى نحو 8.7 مليار د.ك. ولقد اعتمدت الحكومة خطة متكاملة لسد هذا العجز تتضمن محاور عديدة من ابرزها

زيادة اعتماد الشركات النفطية على تمويل مشروعاتها على الاقتراض من السوق المحلي أو العالمي لتصل الى 90%، بالإضافة الى اصدار سندات وصكوك محلية ودولية لتمويل العجز. كما اعلنت عن عزمها عن اصدار سندات محلية بقيمة 2 مليار د.ك وسندات عالمية بقيمة 2.9 مليار د.ك لتغطية العجز في الميزانية العامة.

أما بالنسبة للخطة السنوية للعام 2017/2016 فلقد اشار تقرير متابعة الخطة خلال النصف الاول من العام أن نسبة الانفاق على المشاريع المدرجة في مجال التنمية الاقتصادية قد بلغ 20.3%، وتشمل ثلاث قطاعات وهي أولا: تنويع القاعدة الانتاجية وتوسيع دور القطاع الخاص ورفع مساهمته الى 41.9% من الناتج المحلي الاجمالي من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث تم اعتماد مجموعة من المشروعات الاستراتيجية ذات البعد التنموي الهام لتحقيقه بتكلفة اجمالية قيمتها 1.7 مليار د.ك، بلغ حجم الانفاق فيها حوالي 302 مليون د.ك، وبنسبة 18 %من جملة التكاليف. ثانيا: معالجة الاختلالات الكبيرة في المالية العامة والقيام بعمل اصلاحات في الميزانية العامة للدولة، قدرت تكلفة مشروعاته بحوالي 6 مليون د.ك، ولم يتم انفاق اي مبالغ منها حتى نهاية النصف الاول من العام. ثالثا: تطوير البنية التحتية وقد خصصت لها مشاريع بتكلفة اجمالية قدرها 400 مليون د.ك تم انفاق 31 منها خلال الفترة.

كما تم اعتماد هيكل الخطة السنوية 2018/2017 على سبعة ركائز اساسية تتكون من مجموعة من البرامج المحددة التي تشتمل على حزمة من المشروعات المتجانسة بلغ عددها 165 مشروعا بكلفة تقديرية تبلغ 4.7 مليار د.ك. وقد تم اختيارها بحسب قدرتها على تحسين وضع دولة الكويت في التنافسية العالمية وبما يحقق رؤية الدولة في ان تكون مركزا ماليا وتجاريا جاذبا للاستثمارات. ومن اهم هذه الركائز « اقتصاد متنوع مستدام » والذي يحتوي على خمسة برامج تضمنت 34 مشروعا تنمويا تهدف الى زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص الى نسبة 7.2% وزيادة فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص بنسبة 7%، وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من 45.3 %خلال الفترة 2010-2014 الى 83.9%، بالإضافة الى ترشيد الانفاق العام من خلال تخفيض الانفاق الجاري بنسبة 14.3% خلال العام 2018/2017 مقارنة بعام 2014/2013.

ومن المتوقع ان ينمو **الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي** في الكويت حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بنسبة 3.5 %في عام 2016 وأن ينخفض الى 2.6 %في عام 2017 نتيجة لتوقع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة 2 % في عام 2017 مقارنة بمعدل نمو نسبته 3.9% في عام 2016. أما الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي فمن المتوقع أن يسجل معدل نمو نسبته 3.2 %في عام 2016 وان يرتفع بنسبة 3.5% في عام 2017 مدعوما بالتحسن المستمر في تنفيذ المشاريع في إطار الخطة الانمائية. أما عن معدل التضخم السنوي مقاساً بالتغيير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك فلقد بلغ 3.5% في نهاية ديسمبر 2016، حيث ساهمت السياسات النقدية التي اتخذها بنك الكويت المركزي في المحافظة على استقرار الاسعار.

ولقد بلغ متوسط سعر البرميل حوالي 38.9 دولار/برميل في عام 2016 مقابل متوسط سعر 48.2 دولار/ برميل في عام 2015، بانخفاض نسبته 19.3%، في حين بلغ حجم انتاج الكويت من النفط 2.97 مليون برميل يوميا، ومن المتوقع ان يرتفع سعر البرميل في عام 2017 نتيجة للاتفاق بين اعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك واعضاء من خارج المنظمة في ديسمبر 2016 على تخفيض الانتاج للحد من الانخفاض في الاسعار.

وتشير البيانات الخاصة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2017/2016 أن عجز الموازنة بلغ نحو 823.2 مليون د.ك حتى نوفمبر 2016 مقارنة بعجز سنوي مقدر بنحو 8.7 مليار د.ك في التقديرات الاولية للميزانية العامة وعجز فعلي بلغ حوالي 4.6 مليار د.ك في السنة المالية 2016/2015.

| الميزانية العامة التقديرية والفعلية للسنة المالية 2017/2016 (مليون د.ك) | | |
|---|---|---|
| الايرادات | التقديرية (2017/2016) | الفعلية ( حتى نوفمبر 2016 ) |
| الإيرادات النفطية | * 8,623.4 | 6,352. 2 |
| الإيرادات غير النفطية | 1,614.7 | 809. 3 |
| الإيرادات الكلية | 10,238.1 | 7,161. 6 |
| المصروفات | 18,892.0 | 7,984. 8 |
| الفائض (العجز)** | (8,653.9) | (823.2) |

* تم تقدير الايرادات النفطية عند سعر 35 دولار / برميل وحجم انتاج 2.8 مليون برميل يومياً.

** الفائض أو العجز قبل خصم احتياطي الأجيال القادمة (10 % من الايرادات الكلية ).

وبلغ **فائض الميزان التجاري** في عام 2016 حوالي 4.7 مليار د.ك مقارنة بفائض قدره 7 مليار د.ك في عام 2015، أي بانخفاض نسبته 33.1%. وسجلت الواردات انخفاض نسبته 0.01 % خلال نفس الفترة. وتمثل الصادرات النفطية 89.6 % من جملة الصادرات خلال عام 2016، ولقد سجلت انخفاض نسبته 14.1 % خلال الفترة المعنية، في حين سجلت الصادرات غير النفطية انخفاض نسبته 17%.

أما بالنسبة **للتسهيلات الائتمانية** التي قدمتها البنوك المحلية للقطاع الخاص في عام 2016، ممثلة برصيد الجزء النقدي المستخدم من هذه التسهيلات والتي بلغت حوالي 34.3 مليار د.ك في عام 2016، فقد سجلت ارتفاع نسبته حوالي 2.9 % بالمقارنة مع زيادة نسبتها 8.5 % في عام 2015.

| توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع ومعدل النمو فى عام 2016 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2016 | | معدل النمو (%) | |
| | الرصيد (مليون د.ك) | النسبة من التسهيلات الكلية (%) | 2016 | 2015 |
| التجارة | 3,147.3 | 9.2 | 1.0 | 9.4 |
| الصناعة | 1,889.0 | 5.5 | -7.2 | 16.8 |
| البناء والتشييد | 2,093.3 | 6.1 | 7.2 | 2.5 |
| الخدمات الشخصية | 14,437.9 | 42.1 | 3.4 | 11.1 |
| العقار | 7,758.7 | 22.6 | - 3.6 | 2.0 |
| الأخرى | 4,981.7 | 14.5 | 18.0 | 8.3 |
| **جملة التسهيلات الائتمانية** | **34,307.9** | **100** | **2.9** | **8.5** |

وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على ضمان تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تشكل أحد المصادر الاساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة مما يساعد على مواصلة النمو الاقتصادي على اسس مستدامة، فقد قرر في ديسمبر 2016 رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية من 2.25 % الى 2.5 % وذلك في اعقاب قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي برفع سعر الفائدة الرئيسي. ولقد جاء هذا القرار في ضوء المتابعة المستمرة للبنك للمستجدات في الاوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية وحركة التغيرات في اسعار الفائدة على العملات الرئيسية العالمية.

وبالنسبة **لقطاع العقار**، فعلى الرغم من التسارع في نشاط القطاع في الربع الثالث وخلال شهر أكتوبر من عام 2016 إلا أن المبيعات في عام 2016 تراجعت مقارنة بالعام الماضي بنسبة 23%، ويعود ذلك الى زيادة المعروض في السوق وقلة الطلب والاوضاع الاقتصادية الراهنة، بالاضافة الى الضوابط التي فرضها بنك الكويت المركزي لتمويل السكن الخاص والتوجه الحكومي الى فرض الضرائب ورفع الاسعار عن باقي الدعوم كالكهرباء والماء، بالإضافة الى عدم شعور المستثمرون بالثقة اتجاه وضع الحكومة المالي ومصير برنامج الانفاق الرأسمالي التابع لها، حيث بلغ متوسط المبيعات العقارية السنوي في عام 2016 حوالي 195 مليون د.ك مقابل 253.5 مليون د.ك في عام 2015. ولقد بلغ حجم العقار السكني 682 مليون د.ك في عام 2016 وبمتوسط شهري قيمته 79 مليون د.ك مقابل 113.4 مليون د.ك في عام 2015 بانخفاض نسبته 30.3%، كما سجل متوسط عدد الوحدات المباعة منها انخفاضا نسبته 27% خلال نفس الفترة. أما المبيعات العقارية الاستثمارية فقد بلغت 547.7 مليون د.ك وبمتوسط شهري قيمته 68 مليون د.ك مقابل 102.2 مليون د.ك في عام 2015 بانخفاض نسبته 33.4%، في حين بلغت مبيعات العقار التجاري 400.2 مليون د.ك في نهاية عام 2016 وبمتوسط شهري قيمته 48 مليون د.ك مقابل 37.9 مليون د.ك في عام 2015 بارتفاع نسبته 27%.

استهل **سوق الكويت للأوراق المالية** عام 2016 بخسائر على اثر انخفاض أسعار النفط وتأثيره على ميزانية الدولة التي تعتمد بشكل اساسي على النفط، غير أن التحسن الملحوظ خلال النصف الثاني من العام في أسعار النفط أدى إلى تقليص الخسائر وتعافي السوق تدريجيا، بالإضافة الى صفقة بيع 66.8% من شركة امريكانا التي ادت الى ارتفاع اجمالي قيمة التداول و السيولة و ايضا نتائج انتخابات مجلس الامة 2016 التي حملت طابعا ايجابيا لدى معظم المتعاملين في دعم قوة السوق وأخيرا اعلان البورصة عن اطلاق نموذج صانع السوق بشكل رسمي الذي يعد من الوسائل الهامة التي تعمل على تعزيز سيولة البورصة و تحسين كفاءتها. ولقد أنهى المؤشر السعري في عام 2016 عند 5,748.09 نقطة بارتفاع نسبته 2.4% من مستوى اغلاقه في نهاية عام 2015 . أما المؤشر الوزني فلقد اغلق عند 380.09 نقطة بانخفاض قدره 0.4% عن المستوى العام السابق، في حين اقفل مؤشر كويت 15- عند 885.02 نقطة بانخفاض نسبته 1.2%. وبلغت السيولة نحو 2.9 مليار د.ك بانخفاض نسبته 27.2% عن مستوى العام السابق، ولقد ارتفعت قيمة السوق الرأسمالية بنسبة 0.5 % حيث سجلت 25.4 مليار د.ك مقارنة مع 25.3 مليار د.ك في العام 2015

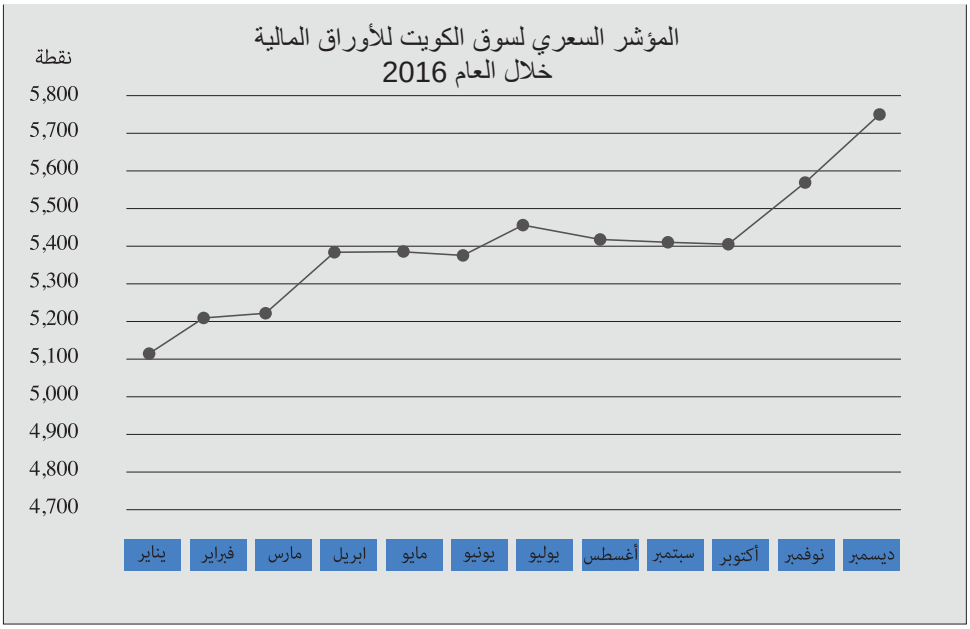


## قطاع الصناعة التحويلية في دولة الكويت :

تسعى الدولة من خلال خطة التنمية الحالية (2020/2019-2016/2015) الى اصلاح هيكل الاقتصاد الوطني واحداث تغييرات ملموسة فيه والتركيز على تحفيز النمو وتنويع مصادر الدخل وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار وتنفيذ المشروعات الصناعية.

حيث تهدف الخطة في مجال قطاع الصناعة التحويلية الى اعادة هيكلة القطاع لتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، زيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع ليبلغ 8.3 % سنويا وزيادة حجم الاستثمار الصناعي ليصل بالمتوسط الى 349 مليون د.ك سنويا.

ومن الاهداف الاستراتيجية التي تعمل الهيئة العامة للصناعة على تنفيذها في مجال زيادة معدلات النمو: مشروع تنفيذ البنية الاساسية لمنطقة الشدادية الصناعية والتي ستوفر 1036 قسيمة صناعية مع نهاية عام 2018، بالإضافة الى انشاء وتجهيز القطع في منطقة الشعيبة الصناعية (المنطقة الغربية) ومنطقة شمال صبحان الصناعية. وفي مجال اعادة الهيكلة والتخطيط الصناعي: مشروع الاستراتيجية الصناعية لدولة الكويت لعام 2035، الذي شارف على الانتهاء، ويهدف الى تشجيع الصناعات المحلية الواعدة ودخول منتجات استراتيجية جديدة في الصناعة المحلية، وتحديد برامج لرفع كفاءة الانتاج الصناعي وتنمية الصادرات.

وباشرت الهيئة في برنامج تطوير البيانات الاحصائية والاقتصادية للقطاع الصناعي لدولة الكويت، وبدأت في توحيد البيانات الاساسية لدى الهيئة مع اداراتها المختلفة وفق التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية الحديث (ISIC 4.0).

وتشير بيانات الهيئة العامة للصناعة للفترة (2011-2015) الى نمو اعداد المنشآت الصناعية القائمة بنحو 1.7 % ليبلغ عددها 1180 منشأة صناعية في عام 2015، كذلك زيادة اعداد الحرف الصناعية بمعدل نمو 5.2 % ليبلغ العدد 5607 حرفة صناعية في عام 2015، كما هو موضح في الجدول التالي:

| التطور في عدد المنشأت و الحرف الصناعية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الانشطة | عدد المنشآت الصناعية القائمة المرخصة | | عدد الحرف الصناعية القائمة المرخصة | |
| | 2011 | 2015 | 2011 | 2015 |
| المنتجات الغذائية والمشروبات | 119 | 140 | 225 | 348 |
| المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية | 23 | 25 | 1002 | 1142 |
| الخشب والمنتجات الخشبية | 113 | 117 | 321 | 416 |
| الورق ومنتجات الطباعة والنشر | 93 | 97 | 512 | 553 |
| الكيماويات والمشتقات النفطية | 158 | 172 | 219 | 351 |
| المنتجات التعدينية غير المعدنية | 264 | 277 | 199 | 236 |
| صناعات معدنية اساسية | 25 | 29 | -- | -- |
| المنتجات المعدنية | 300 | 313 | 2065 | 2521 |
| صناعات تحويلية أخرى | 10 | 10 | 34 | 40 |
| **الإجمالي** | 1,105 | 1,180 | 4,577 | 5,607 |

وتشير البيانات الأخيرة الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء والخاصة بحسابات الدخل والناتج القومي للعام 2015، ان مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (شاملاً التكرير) بلغت حوالي 6.7% في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 9.3 %في الناتج المحلي غير النفطي في عام 2015، وباستبعاد التكرير فإن مساهمة القطاع تمثل 4 %في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 5.3 %في الناتج المحلي غير النفطي. وقد سجل قطاع الصناعة التحويلية (شاملا التكرير) انخفاضا نسبته 9.9 % في عام 2015 مقارنة بانخفاض نسبته 11.7 % في عام 2014، وباستبعاد التكرير فإن معدل الانخفاض بلغ 1.9 % في عام 2015 مقارنة بمعدل انخفاض نسبته 7.9% في عام 2014.

وتوضح بيانات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية حسب الأنشطة الصناعية التطور في نتائجها خلال الفترة 2014 و2015، حيث سجلت بعض الأنشطة الصناعية نموا خلال العام 2015 في حين سجلت الاخرى انخفاضا. فلقد انخفض الناتج المحلي لصناعة المنتجات الكيماوية، والتي تمثل 36.5% من ناتج قطاع الصناعة التحويلية، بنسبة 14.2 %في عام 2015 مقارنة بانخفاض نسبته 22.5 %في عام 2014. أما صناعة الأغذية والمشروبات فلقد سجلت ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي بلغ 14.9% خلال عام 2015 بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.9% في عام 2014 . وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل من صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصناعة التعدينية غير المعدنية نسبة 7% و4.3% على التوالي في عام 2015 بالمقارنة مع معدل نمو نسبته 7.7% و 8.2% على التوالي في عام 2014 .

كما سجلت صناعة الورق والطباعة ارتفاعا نسبته 7.3% في عام 2015 مقارنة بمعدل انخفاض نسبته 1.3 % في عام 2014 . أما صناعة المعدنية المصنعة فلقد سجلت نمواً في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2015 بلغت نسبته 4.3 % مقارنة بارتفاع نسبته 10.2% في عام 2014 .

وقد شهد قطاع الصناعة التحويلية تغيرات هيكلية خلال الفترة من عام 2000 الى عام 2015، ويعود ذلك إلى اختلاف معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الصناعية المختلفة بسبب تركيز القطاع الخاص على الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية، حيث تغير الوزن النسبي للأنشطة الصناعية مثل انخفاض نسبة نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات من 23% الى 17.4 % في حين ارتفعت نسبة نشاط قطاع المنتجات الكيماوية الى حوالي 36.5 % بالمقارنة مع 12.3 % خلال نفس الفترة ، كما هو موضح بالجدول التالي :

**الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية**

| الصناعة | 2000 | | *2014 | | **2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الناتج (مليون د.ك) | النسبة إلى الإجمالي (%) | الناتج (مليون د.ك) | النسبة إلى الإجمالي (%) | الناتج (مليون د.ك) | النسبة إلى الإجمالي (%) |
| الغذائية والمشروبات | 68.8 | 23.0 | 208.8 | 14.9 | 240.1 | 17.4 |
| المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية | 35.6 | 11.9 | 72.5 | 5.2 | 77.6 | 5.6 |
| الخشب ومنتجاته والأثاث والتنجيد | 13.2 | 4.4 | 38.0 | 2.7 | 38.1 | 2.7 |
| الورق والطباعة | 28.2 | 9.4 | 77.5 | 5.5 | 83.2 | 6.0 |
| المنتجات الكيماوية والمطاط واللدائن | 36.9 | 12.3 | 582.9 | 41.6 | 500.4 | 36.5 |
| الصناعات التعدينية غير المعدنية | 45.2 | 15.1 | 164.3 | 11.7 | 171.4 | 12.5 |
| المعدنية الأساسية | 4.7 | 1.6 | 45.5 | 3.3 | 44.0 | 3.3 |
| المعدنية المصنعة | 60.2 | 20.1 | 200.7 | 14.3 | 209.3 | 15.3 |
| الصناعات الأخرى | 6.9 | 2.2 | 9.9 | 0.8 | 9.3 | 0.7 |
| إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية (أسعار جارية) | 299.7 | 100.0 | 1,400.1 | 100.0 | 1,373.6 | 100.0 |

* بيانات معدلة ** بيانات أولية

## هيكل قطاع الصناعة التحويلية للأعوام 2000 - 2014-2015

### (نسبة الناتج المحلي للأنشطة إلى إجمالي قطاع الصناعة التحويلية)

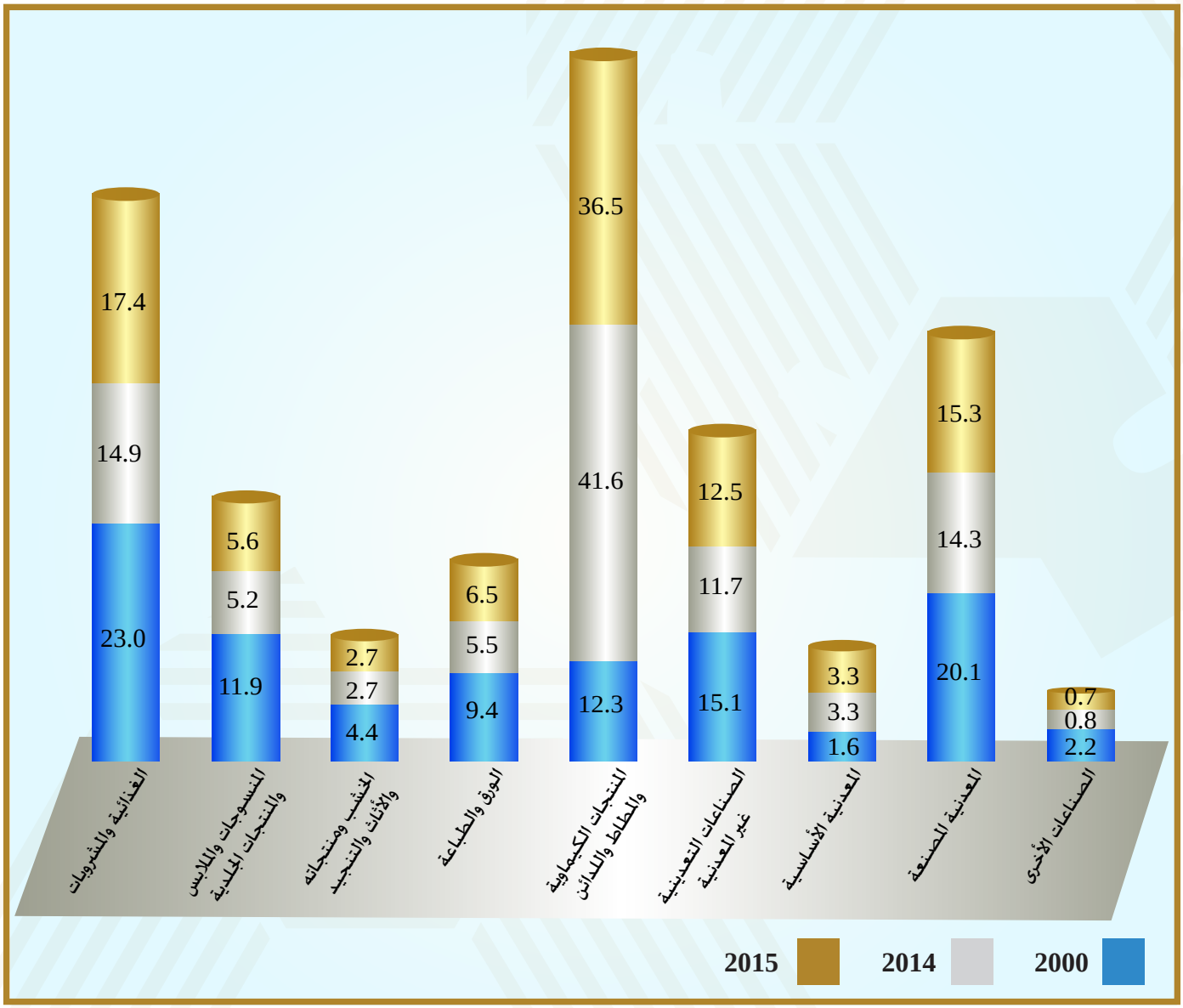

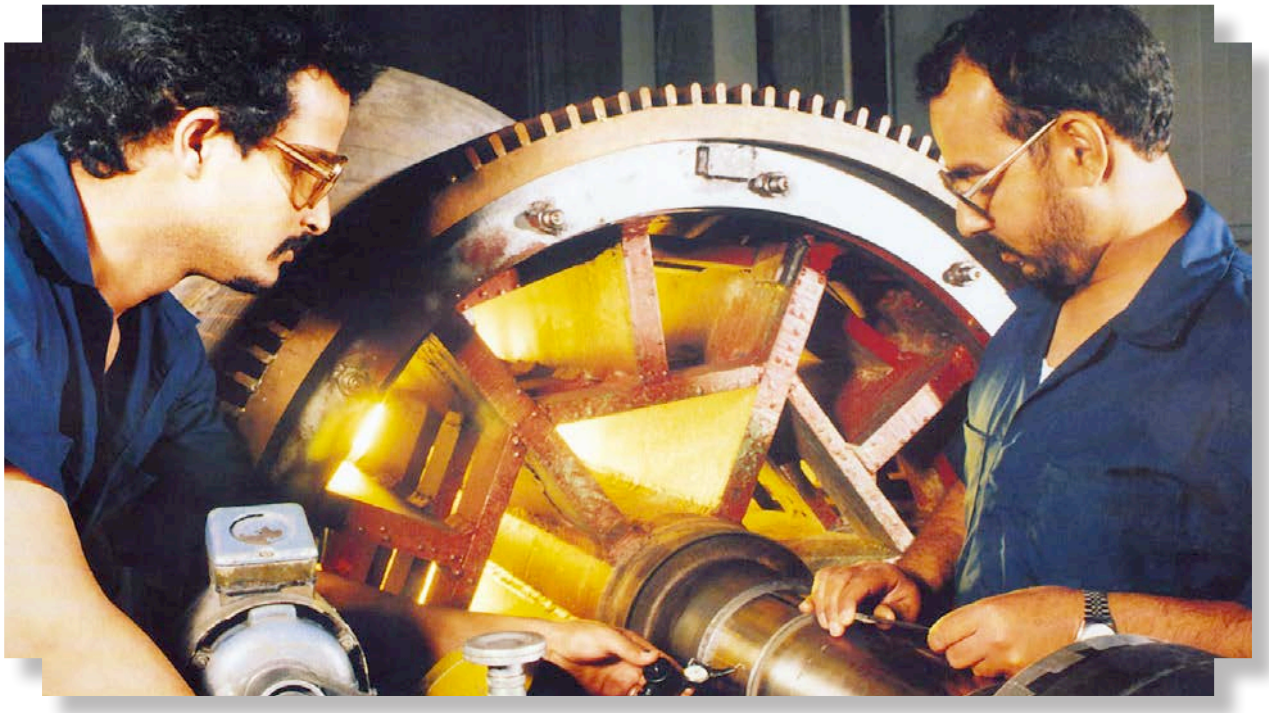

CAMERON

السيد/ علي عبدالنبي خاجه
الرئيس التنفيذي

# تقرير ادارة البنك لعام 2016

لقد حرص البنك من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة (2015-2017) على تعزيز النمو في انشطته وتحقيق الربحية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية. كما واصل البنك العمل على استكمال البنية التحتية لأنظمته الآلية المصرفية، وتحسين خدمات العملاء وتعزيز اساليب تقييم وقياس المخاطر الائتمانية.

واستطاع البنك بفضل جهود ادارته وجميع العاملين فيه من تحقيق نتائج جيدة مع نهاية عام 2016، فقد تمكن من تحقيق النمو في اجمالي الاصول بنسبة 5.2% ليبلغ 656.3 مليون د.ك في عام 2016 مقارنة مع 624 مليون د.ك في عام 2015. وحقق النمو في حجم الالتزامات بالقروض الصناعية لتبلغ 63.9 مليون د.ك مع نهاية عام 2016 مقارنة مع 57.2 مليون د.ك عام 2015 أي بزيادة نسبتها 11.7%. كما بلغ صافي رصيد محفظة القروض والسلفيات 304.1 مليون د.ك مع نهاية عام 2016 محققا ارتفاعا نسبته 13% عن صافي رصيد العام الماضي.

ولقد عزز البنك من جودة محفظته الائتمانية، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من اجمالي حجم المحفظة من قروض وتسهيلات نقدية من 1.09% في عام 2015 الى 0.74 %مع نهاية العام 2016، محققا بذلك أفضل نسبة بلغها البنك لجودة محفظته.

وسجل البنك نموا في اجمالي الايرادات بلغت نسبته 8.3% في نهاية عام 2016 مقارنة مع العام 2015، وتمكن بعد أخذ المخصصات اللازمة من تحقيق صافي ربح قدره 11.55 مليون د.ك في نهاية عام 2016 بزيادة نسبتها 24.4% عن العام الماضي.

## أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

لقد وضعت ادارة البنك نظماً للرقابة الداخلية لأنشطته وكافة عملياته بناءً على توجيهات وتعليمات مجلس الادارة ووفق متطلبات بنك الكويت المركزي . وتحرص الادارة على تطبيق تلك الانظمة لضبط صحة السجلات المحاسبية وجميع معاملات البنك وحمايتها من المخاطر المصرفية .

ويقوم مجلس الادارة من خلال لجنة المخاطر المنبثقة منه بمراجعة نظم الرقابة وإجراء التعديلات المناسبة على السياسات بشكل سنوي (إن وجدت) ورفعها للمجلس لاعتمادها، ويتم توزيعها على كافة الموظفين المعنيين بالأنشطة التشغيلية. وتقع مسؤولية التحقق من الالتزام بالإجراءات التشغيلية المعتمدة لتلك الانشطة على عاتق مدراء الدوائر ورؤساء الوحدات المختلفة في البنك.

ويقوم التدقيق الداخلي في البنك بمراجعة مدى ملاءمة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك بشكل دوري وتحديد مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات المعتمدة. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقريره مباشرة الى مجلس الادارة ولجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الادارة.

فبناءً على تقارير التدقيق الداخلي ودائرة ادارة المخاطر التي تقيم مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وتقارير التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل في البنك والتقارير المالية لعام 2016، خلصت الادارة على أنه لا يوجد أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلية في البنك.

وفيما يلي نستعرض أنشطة البنك خلال العام 2016:

## القروض الصناعية

وافق البنك خلال عام 2016 على منح قروض صناعية ميسرة طويلة الاجل لـ 28 مشروعا صناعيا، تمثلت في 25 مشروع توسعة لصناعات قائمة و 2 مشروع جديد، بالإضافة الى مشروع واحد تكلفة زائدة. ولقد ارتفع عدد القروض مع نهاية عام 2016 بنسبة 7.7% عن عدد القروض الموافق عليها في عام 2015.

وبلغ حجم الالتزامات بقروض صناعية في عام 2016 حوالي 63.9 مليون د.ك، ويمثل ذلك ارتفاعاً نسبته11.7%. بالمقارنة مع عام 2015 وذلك نتيجة للزيادة في عدد المشاريع الممولة ونوعيتها. ويشكل اجمالي تمويل البنك بقروض صناعية نسبة 70% من اجمالي تكلفة المشروعات.

- ويبين الجدول التالي توزيع الالتزامات بقروض صناعية خلال عام 2016 حسب النشاط الصناعي :

| النشاط | عدد المشروعات | إجمالي تكلفة المشاريع (ألف د.ك) | تمويل البنك (ألف د.ك) | النصيب النسبي للتمويل (%) |
|---|---|---|---|---|
| صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات | 6 | 47,044 | 35,605 | 55.74 |
| المنسوجات | 1 | 884 | 610 | 0.95 |
| صناعة الطباعة و النشر | 1 | 650 | 455 | 0.71 |
| صناعة المواد والمنتجات الكيميائية | 1 | 427 | 250 | 0.39 |
| صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاط | 6 | 9,098 | 6,710 | 10.5 |
| صناعة منتجات المعادن اللا فلزية الأخرى | 7 | 25,448 | 14,544 | 22.77 |
| صناعة الفلـزات الأساسية | 1 | 2,211 | 1,480 | 2.31 |
| صناعة منتجات المعادن المشكلة ما عدا الماكينات والمعدات | 3 | 5,452 | 3,630 | 5.68 |
| (اعادة الدوران (اعادة التصنيع | 1 | 326 | 200 | 0.31 |
| أنشطة صناعية أخرى (نشاط التعبئة) | 1 | 825 | 395 | 0.62 |
| **الإجمـــالـــي** | **28** | **92,365** | **63,879** | **100.0** |

ويتضح من الجدول السابق أن قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات قد أخذ النصيب الاكبر من حجم الالتزامات بقروض صناعية جديدة خلال عام 2016 حيث بلغ نصيبها 55.7 % من اجمالي الالتزامات بقروض صناعية وذلك لتمويل 6 مشاريع صناعية بقيمة 35.6 مليون د.ك.، وجاء ترتيب صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى (مواد البناء) في المرتبة الثانية اذ بلغ نصيبها 22.8 % من اجمالي الالتزامات بقروض صناعية، ثم جاء في المرتبة الثالثة وبنصيب 10.5 % من اجمالي الالتزامات صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاط.

ويمكن التعرف على دور البنك والتزاماته بقروض صناعية خلال السنوات الماضية من خلال الجدول التالي :

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | المتراكم 1974-2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد القروض الصناعية | 25 | 40 | 19 | 26 | 28 | 1,045 |
| تكلفة المشروعات الممولة (ألف دينار كويتي) | 58,510 | 51,641 | 67,732 | 79,255 | 92,365 | 2,101,608 |
| إجمالي الالتزام بالتمويل (ألف دينار كويتي) | 42,035 | 33,990 | 49,286 | 57,251 | 63,879 | 1,177,277 |
| نسبة التمويل إلى تكلفة المشروع (٪) | 72 | 66 | 73 | 72 | 68.9 | 56.0 |
| متوسط تكلفة المشروع (ألف دينار كويتي) | 2,340 | 1,291 | 3,565 | 3,048 | 3,299 | 2,102 |
| متوسط تمويل البنك (ألف دينار كويتي) | 1,681 | 850 | 2,594 | 2,202 | 2,281 | 1,126.6 |

أما بالنسبة لمتراكم التزام البنك بالقروض الصناعية خلال الفترة من 1974-2016 فأشار الجدول الى أن البنك قد وافق خلال هذه الفترة على توفير 1,045 قرضا صناعيا لمشاريع صناعية بلغ اجماليها 1.2 مليار د.ك، وتمثل 56% من اجمالي تكلفة المشروعات والبالغة حوالي 2.1 مليار د.ك.

## التمويل التجاري

واصل البنك خلال العام 2016 نشاطه بتقديم مجموعة متكاملة من التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه الصناعيين مثل تسهيلات تمويل رأس المال العامل وتمويل المشاريع ومنح قروض قصيرة الاجل. كما قام بمنح العملاء الصناعيين تسهيلات التمويل المعبري لحين سحب القروض الصناعية أو لحين حصولهم على قرض صناعي طويل الاجل. ويتم تسعير التسهيلات الممنوحة طبقا لمعدل أسعار السوق، بالإضافة الى منح ومراقبة الحدود النقدية والقطع الاجنبي للبنوك العالمية والمحلية والمؤسسات الاستثمارية.

ولقد شهد عام 2016 ارتفاعا في نشاط التمويل التجاري حيث بلغت قيمة التسهيلات التجارية النقدية 175.8 مليون د.ك مقارنة بـ 139.9 مليون د.ك في نهاية عام 2015، بارتفاع نسبته 25.7%، وذلك نتيجة لزيادة التسهيلات التجارية للعملاء القائمين ومنحها لعملاء جدد. أما على صعيد التسهيلات الغير نقدية فلقد سجلت انخفاضاً في عام 2016 بنسبة 5.5% وبلغت 79.4 مليون د.ك مقارنة بـ 84 مليون د.ك في نهاية عام 2015 نتيجة للانتهاء من تمويل عقود ومشاريع جديدة.

ومن جانب آخر، استمر البنك بتوفير التسهيلات المتنوعة واستقطاب عملاء جدد، وعلى وجه الخصوص في قطاعات البتروكيماويات ومنتجات مواد البناء والمنتجات الهندسية والمعدنية والمنتجات الغذائية.

واستمراراً في سياسة البنك بالتركيز بشكل أكبر على السوق المحلي، فإن النشاط على الصعيد الدولي كان متحفظا خلال العام 2016.

## الاستثمار المباشر

حرص البنك خلال العام 2016 على اقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة في صناديق الملكية الخاصة مع مدراء الصناديق الحاليين ومدراء صناديق جدد ممن لهم أداء مميز في قطاعاتهم على مدى السنين بالإضافة الى الاستثمارات المباشرة بالقطاع الصناعي المحلي. وبالرغم من استمرار تقلبات المناخ الاستثماري محليا وعالميا وهبوط أسعار النفط ، فلقد ارتفع رصيد استثمارات البنك بنسبة 4.5% حيث بلغت حوالي 95.8 مليون د.ك في عام 2016 بالمقارنة مع 91.7 مليون د.ك في عام 2015. كما نمت الاصول بنسبة 5.1% لتصل الى 137.7 مليون د.ك في عام 2016 بالمقارنة مع 131 مليون د.ك في عام 2015.

واستمر البنك في البحث عن أفضل الفرص الاستثمارية المحلية والاقليمية في القطاع الصناعي والقطاعات المكملة له محليا وخارجيا خاصة فيما يتعلق بالصناعات البتروكيماوية وذلك عملا بأهداف البنك الرامية الى المشاركة الفعالة في ملكية مشاريع صناعية جديدة.

## الخزينة ومحفظة الاوراق المالية

استمر البنك نشاطه في عام 2016 في الادوات المالية الاساسية مثل القطع الاجنبي وأسواق الودائع ومحافظ الاوراق المالية، وكانت نتائجها ايجابية لربحية البنك رغم تدني أسعار الفوائد محليا وعالميا نتيجة لاستمرار تداعيات الازمة المالية العالمية.

ونتيجة للتقلبات في الاسواق المالية فقد تركز النشاط على الاستثمار في سندات الخزانة الحكومية المقومة بالدينار الكويتي وذلك لضمان النمو الجيد والجدارة الائتمانية العالية وتجنبا لأي انخفاض في الاسعار. كما عزز البنك نشاط المرابحات الاسلامية مع البنوك الاسلامية بالدينار الكويتي والعملات الاجنبية كونها بديل للتعامل في سوق الاقتراض التقليدي ولقد أدى هذا التعاون الى نمو العلاقة بين البنوك المحلية الاسلامية والتقليدية كسوق مالي للأنتربنك وتم تغطية جانب مطلوبات البنك بأسعار تنافسية.

أما القطع الاجنبي فقد حرص البنك على خدمة عملائه وتلبية احتياجاتهم بأسعار صرف تنافسية وتقديم المشورة الفنية، والعمل على سداد احتياجات البنك من العملات الاجنبية مع الحرص على تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي وتجنب أي تقلبات بالسعر تجاه البنك للبعد عن اي مخاطر للسيولة مع التنبؤ باتجاه اسعار الصرف والفوائد للأسواق المالية مستقبلا.

## البحوث

يوفر البنك أحدث الدراسات والبحوث الاقتصادية لإداراته ولجانه المختلفة. وقد كثف العمل على إعداد التقارير الاقتصادية خلال العام 2016 ومتابعة التطورات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية والتي كان على رأسها الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتبعاتها على الاقتصاد الكويتي ، واعداد التقارير الاقتصادية حول التوقعات المستقبلية للنشاط الصناعي في دولة الكويت. كما تم خلال العام 2016 إصدار دراسات اقتصادية نذكر منها: «أداء قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات» وأخرى بعنوان «تطورات سعر الخصم والائتمان المصرفي».

قام البنك خلال عام 2016 بإنجاز العديد من دراسات أبحاث السوق للمنتجات الصناعية المختلفة في دولة الكويت، وذلك بغرض تقييم الجدوى من إنتاجها محلياً من خلال دراسة حجم العرض والطلب الحالي والمستقبلي في الأسواق، ودرجة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة وعناصر المزيج التسويقي وتقدير حصة المنتج الجديد في تلك الأسواق. ولقد تم خلال هذا العام اصدار «دليل المنشآت الصناعية التي مولها البنك في الفترة من 1974-2015»، كذلك تم تحديث أرشيف الدائرة حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية من ISIC 3.1 القديم الى ISIC 4.0 الحديث.

ويتم بشكل دوري تحديث وتوسيع قاعدة المعلومات الخاصة بالصناعة في الكويت وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمصانع والمؤسسات المتعلقة بالصناعة، والمشاركة بالندوات والمؤتمرات والمعارض الصناعية محلياً ودولياً. هذا بالإضافة إلى تجميع الدراسات والإحصاءات المتخصصة بالسوق والأدلة الصناعية الحديثة وتحليلها بهدف الحصول على أحدث البيانات اللازمة لإعداد دراسات البنك.

## ادارة المحافظ

يقوم بنك الكويت الصناعي بإدارة ثلاث محافظ مالية نيابة عن الحكومة، وهي محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة ومحفظة التمويل الزراعي، برأسمال قدره 50 مليون د.ك لكل منهما، ومحفظة تمويل الصناعة وفقا للشريعة الاسلامية برأسمال قدره 100 مليون د.ك.

تهدف **محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة** الى دعم وتوفير التمويل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الى أنشطة الكويتيين في مجالات الحرف والمشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات التي لا تزيد حجم أصولها عن 500 ألف د.ك. وخلال العام 2016 تمت الموافقة على تمويل 300 مشروعاً في مختلف الانشطة بلغت تكلفتها الاستثمارية 38.4 مليون د.ك وبلغ اجمالي تمويل المحفظة حوالي 30.2 مليون د.ك ، وبنسبة 78.8% من التكلفة. ويشكل ذلك نموا جيدا في نشاط المحفظة مقارنة مع العام 2015 بلغت نسبته 29.3% في عدد المشروعات وكذلك نسبة 30.8% في حجم تمويل المحفظة. ومنذ بدء نشاط المحفظة وحتى نهاية عام 2016، بلغ متراكم حجم الموافقات على التمويل 115.5 مليون د.ك قدمت لـ 1299 مشروعا بلغ اجمالي تكلفتها الاستثمارية حوالي 156.3 مليون د.ك.

**تمويل محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة خلال العام 2016**

| نوع القطاع | عدد المشاريع | تكلفة المشاريع (د.ك) | مبلغ التمويل (د.ك) | النصيب النسبي للتمويل (%) |
|---|---|---|---|---|
| الصناعات التحويلية | 57 | 5,696,594 | 4,784,551 | 15.82 |
| تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية | 48 | 2,305,040 | 1,950,008 | 6.44 |
| الفنادق والمطاعم | 74 | 10,560,212 | 8,245,252 | 27.26 |
| الأنشطة العقارية والأيجارية | 29 | 5,342,512 | 4,444,044 | 14.70 |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 19 | 6,371,884 | 4,545,983 | 15.03 |
| أنشطة خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى | 58 | 6,839,390 | 5,320,393 | 17.60 |
| التعليم | 7 | 693,162 | 500,677 | 1.65 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 7 | 464,609 | 362,956 | 1.20 |
| الزراعة والصيد والحراجة | 1 | 106,905 | 88,164 | 0.30 |
| **الإجمالي** | **300** | **38,380,308** | **30,242,028** | **100** |

ويلاحظ من الجدول السابق، أن قطاع الفنادق والمطاعم شمل على 74 مشروع واستحوذ على نسبة 27.3 %من تمويل المحفظة، تلاه في الأهمية قطاع انشطة خدمات المجتمع بعدد 58 مشروعاً، الذي استحوذ على نسبة 17.6 % من تمويل المحفظة، ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بعدد 57 مشروعاً الذي استحوذ على نسبة 15.8 %من تمويل المحفظة، ويتضح أن هذه القطاعات استحوذت على 60.7 % من تمويل المحفظة للعام 2016 .

وبالنسبة **لمحفظة التمويل الزراعي** التي تهدف الى توفير التمويل لمختلف الانشطة الزراعية والانتاج النباتي، انتاج الدواجن والالبان والانتاج الحيواني والمزارع السمكية بالإضافة الى أنشطة تبريد وحفظ ونقل المنتجات الزراعية. فقد وافقت المحفظة خلال العام 2016 على تمويل 98 مشروعا بلغت تكلفتها الاجمالية 24.2 مليون د.ك بلغت مساهمة محفظة التمويل الزراعي لها 13.4 مليون د.ك، بنسبة 55.5 % من اجمالي التكلفة. ويشكل ذلك نموا جيدا في نشاط المحفظة مقارنة مع العام 2015 بلغت نسبته 53 %في عدد المشروعات وكذلك نسبة 66 %في حجم التمويل. ومنذ اعادة نشاط المحفظة عام 2001 وحتى نهاية عام 2016 بلغ متراكم حجم تمويل القروض الزراعية التي تم الموافقة عليها حوالي 113.8 مليون د.ك قدمت لـ 684 مشروعاً.

**تمويل محفظة التمويل الزراعي خلال العام 2016**

| القطاع | عدد القروض | تكلفة المشاريع (د.ك) | تمويل المحفظة (د.ك) | النصيب النسبي للتمويل (%) |
|---|---|---|---|---|
| نباتي | 37 | 10,244,370 | 5,928,000 | 44.2 |
| تربية اغنام | 26 | 3,802,000 | 1,668,000 | 12.4 |
| المزرعة المتكاملة | 25 | 6,309,250 | 3,665,000 | 27.3 |
| أسماك | 4 | 2,197,896 | 1,254,000 | 9.3 |
| ألبان | 3 | 1,484,500 | 853,000 | 6.3 |
| متنوعة قصير الأجل | 3 | 150,486 | 55,000 | 0.41 |
| المجموع | 98 | 24,188,502 | 13,423,000 | 100 |

يلاحظ من الجدول السابق أن القطاع النباتي حصل على أعلى نسبة من تمويل القطاعات الزراعية حيث بلغت نسبة التمويل حوالي (44 %) من اجمالي تمويل المحفظة، يليه قطاع المزرعة المتكاملة بنسبة (27 %).

أما **محفظة تمويل الصناعة وفقا للشريعة الاسلامية** والتي تهدف الى تشجيع القطاع الصناعي من خلال التمويل المتوسط والطويل الاجل للمشاريع والخدمات الصناعية وفق أداوت تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية والتي منها المرابحة، الاجارة والاستصناع. فلم يتم خلال العام 2016 تمويل أي مشروع، في حين توجد 3 طلبات جديدة لتمويل مشروعات صناعية جديدة مازالت قيد الدراسة.

ولقد بلغ متراكم الالتزامات بالتمويل منذ تشغيل المحفظة في عام 2009 وحتى نهاية عام 2016 حوالي41.6 مليون د.ك قدمت إلى 23 مشروع صناعي.

| متراكم التزامات محفظة تمويل الصناعة وفقا للشريعة الاسلامية | |
|---|---|
| | 2016-2009 |
| عدد المشروعات | 23 |
| التكلفة الكلية للمشاريع (ألف دينار كويتي) | 115,349 |
| تمويل المحفظة (ألف دينار كويتي) | 41,601 |

## تقنية المعلومات

لقد حرص البنك خلال العام 2016 على تطوير نظم تقنية المعلومات في البنك، وركز على برنامج تحويل وتطوير نظامه الآلي المصرفي الاساسي، وطور من قدرات الموظفين من خلال التدريب على الانظمة الجديدة، ونقل المعلومات واختبار النظام للتشغيل. ويأتي هذا التطوير تلبية لاحتياجات البنك من الاعمال المصرفية والاستثمارية وادارة الموارد البشرية واعادة تنظيم البنية التحتية لتقنية المعلومات لمواكبة التطورات التقنية في مجال الشبكات والنواحي الامنية تماشيا مع استراتيجية البنك. كما كان التركيز هذا العام على تطوير تقارير النظام المصرفي الاساسي ومدى ملاءمتها واستفادة المستخدمين منها وذلك بمستويات مقبولة تمكن البنك من تفعيل النظام في العام القادم. كما ركزت الجهود على مراجعة وتوثيق البنية التحتية لتقنية المعلومات، واستمر في تطوير نظم البريد الالكتروني والشبكات، الخدمات، وجدار الحماية، ودليل النظام النشط، وكذلك تشديد نظم الدفع والاهتمام بمواطن الضعف وذلك من خلال تعزيز التحكم واحتياجات الامان.

## الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية

يولي بنك الكويت الصناعي اهتماماً خاصاً بتنمية وتطوير كوادره البشرية ، باعتبارها المورد الهام والقوة الدافعة لتطوير أعمال وأنشطة البنك وبما يعزز رسالته التنموية للقطاع الصناعي.

ولقد استمر البنك خلال العام 2016 في نهجه باستقطاب الكوادر الوطنية من حديثي التخرج ومن ذوي الخبرات في التخصصات التي لها صلة بأنشطة البنك ، كما أقام البنك عدة برامج تدريبية متخصصة لموظفيه بلغ عددها 91 برنامجاً بواقع 468 مشاركا. ولقد عملت هذه البرامج على تطوير قدراتهم المهنية ومنحهم الفرص لاكتساب المعارف والمهارات الفنية والقيادية والاشرافية في الأعمال المصرفية . وقد بلغ عدد الموظفين في نهاية العام 194 موظفاً ، شكّل الكويتيون نسبة 66 %منها.

ومن خلال عضوية البنك في اتحاد مصارف الكويت وتعاونه مع برامج بنك الكويت المركزي، شارك البنك في تدريب الكوادر الوطنية حديثة التخرج في التخصصات المختلفة.

كما قام البنك خلال عام 2016 بالمشاركة والرعاية للعديد من المؤتمرات والندوات والمعارض المتخصصة بهدف رفع المستوى المهني لموظفيه شملت مجالات مختلفة داخل الكويت وخارجها. وحرص البنك من خلال تواجده في المعارض المتخصصة على تسويق خدماته التمويلية والمصرفية ، كما استمر في تنفيذ حملاته التسويقية والاعلانية وبرامج الزيارات الميدانية للمصانع.

ويلتزم بنك الكويت الصناعي برسالته المؤسسية في كل ما يخص تطوير ودعم الصناعة المحلية، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية في دعم الأنشطة الهادفة إلى تنمية ونفع المجتمع، حيث شارك البنك في معرض

للصناعات الوطنية تحت شعار «صنع في الكويت» بشراكة مع الهيئة العامة للصناعة، كما قام بالتعاون مع اتحاد الصناعات الكويتية برعاية رسمية لحملة «الصناعة فارس المستقبل»، وذلك ايمانا من البنك بضرورة نشر الوعي لدى جميع شرائح المجتمع حول المنتجات الصناعية الوطنية وأهمية الصناعة في تحقيق الامن الاقتصادي وضمان مستقبل واعد للدولة.

كما شارك البنك من خلال محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة بالعديد من المعارض والانشطة التي تعنى بتعريف الشباب الكويتي المبادر بخدمات وانشطة المحفظة وتوفير التمويل لمشروعاتهم الصغيرة وتشجيعهم على العمل الحر في الانشطة الاقتصادية المختلفة.

# الادارة التنفيذية

## السيد / علي عبد النبي خاجه

**الرئيس التنفيذي**

حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد

عام 1976، انضم الى البنك في عام 1981

## السيد / رشيد عبد المحسن الشرهان

**نائب الرئيس التنفيذي**
**المشاريع والمحافظ**

حاصل على شهادة الماجستير

في الادارة الصناعية عام 1977،

التحق بالبنك في عام 1978

## السيد / عبد الله ابراهيم الهنيدي

**نائب الرئيس التنفيذي**
**العمليات والرقابة المالية**

حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة

عام 1984، التحق بالبنك في عام 1984

## السيد / جواد حسين القلاف

**نائب الرئيس التنفيذي**

**التمويل والاستثمار**

حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة

في عام 1981، وانضم الى البنك في عام 1983

# تقرير الحوكمة

## حوكمة الشركات
## مقدمة

يقوم البنك بتطبيق إطار عمل شامل لحوكمة الشركات لضمان التزامه بمبادئ الحوكمة بشكل ملائم. ويقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات وتوجيه أطر العمليات التشغيلية وهو المسؤول عن ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي نصّا وروحاً.

## شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يعتبر المجلس مسؤولا عن وضع ومراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك، والذي تم تصميمه للتأكد من فعالية وكفاءة العمليات وجودة إعداد التقارير الداخلية والخارجية والرقابة والالتزام بالقوانين والتعليمات. والجدير بالذكر أن هذا النظام تم تصميمه لإدارة وليس لإلغاء مخاطر عدم تحقيق أهداف العمليات . ويقدم نظام الرقابة الداخلية تأكيداً معقولا وليس مطلقا كضمان ضدّ مخاطر الخسارة المؤثرة. وتكون الإدارة مسؤولة عن وضع والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية.

وتتم مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المجلس ولجنة التدقيق التي تتلقى تقارير المراجعة التي تقوم بها دائرة التدقيق الداخلي.

كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة كافة السياسات والإجراءات التي تشكل أساس إطار الرقابة الداخلية. كما تقوم دائرة ادارة المخاطر بمراجعة المخاطر على مستوى الإدارات وعلى مستوى البنك. وتقوم لجنة المخاطر بمراجعة كافة المخاطر التي يتم تحديدها وكيفية تخفيف هذه المخاطر.

وتقوم لجنة التدقيق بتقييم التقارير المقدمة من المدققين الخارجيين، ومناقشة المواضيع المثارة في هذه التقارير معهم خلال الاجتماعات الدورية. وتعتبر لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية وتقارير المراجعة حول الرقابة الداخلية.

هذا ولقد قام المجلس من خلال دائرة التدقيق الداخلي ودائرة إدارة المخاطر بتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والتقارير حول مخاطر البنك والتقارير المالية للعام 2016، وخلص إلى أنه لا يوجد أي خلل جوهري فيها مؤكداً على فعالية وانتظام عمل نظام الرقابة الداخلية للبنك.

## الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

قام البنك بتطبيق جميع ما ينطبق عليه من إلتزامات بحسب ما ورد في دليل الحوكمة وميثاق السلوك المهني

وأخلاقيات العمل الذين يمكن الإطلاع عليهما عبر الموقع الالكتروني لبنك الكويت الصناعي من خلال الرابط التالي:

www.ibkuwt.com/ibk/web/ar/About_IBK/CorpGov .

## سياسات البنك بشأن المكافآت المالية

### سياسة المكافآت

لقد تمّ إعداد سياسة المكافآت بالبنك لجذب والمحافظة على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات. وتتضمن هذه السياسة كافة المتطلبات الواردة بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وكذلك كافة الجوانب الضرورية لمنح المكافآت المالية ومكوناتها في إطار تعزيز فاعلية و إدارة المخاطر بالبنك.

ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، باعتماد وتعديل سياسة المكافآت في البنك والمكونات الخاصة بها، كما يقوم بمراجعة إجراءات تطبيقها للتحقق من أنها تعمل وفق ما هو مخطط لها.

### مكونات المكافآت:

تتألف المكونات المتنوعة للمكافآت من حزمة مناسبة ومتوازنة وبما يعكس النشاط ودرجة الموظف بالبنك والنشاط المهني وكذلك ممارسات السوق بالنسبة للمستويات السائدة لتلك المكافآت.

وتتكون مكافأة الموظف من المكافآت المالية الثابتة ، كالراتب والمزايا الأخرى، بالإضافة إلى المكافآت المتغيرة القائمة على مستوى الأداء السنوي.

وتحدد المكافأة الثابتة على أساس دور الموظف وما يناط به من مسؤوليات وظيفية ودرجة تعقيد هذه المسؤوليات، درجة الموظف، ومستوى الأداء وأوضاع السوق المحلية والقوانين النافذة.

ولقد تم تصميم برنامج المكافآت على الأداء (برنامج الحوافز قصير الأجل لجميع الموظفين وبرنامج الحوافز طويل الأجل لأعضاء الإدارة العليا) لتحفيز ودفع الموظفين لتحقيق أهداف وأغراض البنك طبقا للاستراتيجية طويلة الأجل والخطط السنوية للبنك.

وتوزع مكافآت الأداء في شكل منحة نقدية سنوية للموظفين. وترتبط الحوافز بمجموعة متوازنة من مؤشرات الأداء على مستوى البنك وعلى مستوى الموظف. إن الهدف الرئيسي لبرنامج الحوافز قصير الأجل هو أن تتمشى حوافز الموظفين مع معدل الأداء السنوي للبنك وأداء الموظفين. أما برنامج الحوافز طويل الأجل لأعضاء الإدارة العليا فلقد صمم بما يحث على استمرار مستويات أداء طويلة الأجل مرتفعة ومعدلة على أساس المخاطر.

ويطبق البنك نظام حديث لتقييم وقياس أداء الموظفين لمختلف المستويات بحيث يضع الموظفون ورؤساءهم في بداية السنة خطط الأداء السنوية المستهدف وبيان الكفاءات المطلوبة وخطط التطوير الذاتي للموظفين

. وخلال التقييم السنوي ، يقوم المشرفون على الموظفين والمسئولون عن مراجعة التقييم بتقييم وتوثيق الأداء مقارنة مع مؤشرات الأداء / أهداف الأداء. وتصدر القرارات بتعديل الراتب الثابت للموظف والمكافآت المرتبطة بالأداء بناء على المراجعة السنوية لأدائه.

ويتم تقديم المزايا الأخرى كالإجازة السنوية، الإجازة المرضية والإجازات الأخرى، التأمين الصحي، تذاكر السفر السنوية والعلاوات طبقا للسياسة المعتمدة وممارسات السوق المحلية الخاضعة للقوانين النافذة.

يشرف الرئيس التنفيذي على تطبيق نظام منح المكافآت للموظفين وفقا للسياسة المعتمدة، بما في ذلك التصميم والإجراءات المرتبطة بها. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة بتقييم سنوي لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيقها لأهداف البنك. كما تقوم اللجنة بمساعدة المجلس للقيام بمراجعة سنوية مستقلة حول مدى التزام البنك بتطبيق سياسة المكافآت.

والتزاما بمتطلبات قواعد الحوكمة ، فإن المكافآت المالية المدفوعة لفئات الموظفين وفق المجموعات التالية قد تمّ الإفصاح عنها أدناه:

**الفئة الأولى:** تضم الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه والمدراء التنفيذيين الأساسيين الذين يخضع تعيينهم لموافقة الجهات الرقابية والإشرافية.

**الفئة الثانية:** تضم المدراء الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر.

**الفئة الثالثة:** تضم المدراء المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر.

وأن المكافآت المالية المدفوعة للفئات المذكورة أعلاه هي:

| الفئة | عدد الموظفين | المكافآت المدفوعة (سنوية) | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العناصر الثابتة | أشكال الدفع | العناصر المتغيرة | أشكال الدفع |
| الفئة الأولى | 4 | رواتب: 414,600 د.ك<br>– تذاكر سفر: 3,892 د.ك<br>– مزايا التأمين الصحي: 7,727 د.ك<br>– المكافأة السنوية العادية: 62,190 د.ك<br>– تأمينات اجتماعيه: 15,180 د.ك | نقدي<br>نقدي<br>نقدي<br>نقدي<br>نقدي مؤجل | – المكافأة السنوية الخاصة:<br>138,667 د.ك | نقدي |
| الفئة الثانية | 5 | – رواتب: 180,900د.ك<br>– تذاكر سفر: 5,596 د.ك<br>– مزايا التأمين الصحي: 9,613 د.ك<br>– المكافأة السنوية العادية: 27,135 د.ك<br>– تأمينات اجتماعيه: 2,786د.ك | نقدي<br>نقدي<br>نقدي<br>نقدي<br>نقدي مؤجل | – المكافأة السنوية الخاصة:<br>35,734 د.ك | نقدي |
| الفئة الثالثة | 7 | – رواتب: 345,720 د.ك<br>– تذاكر سفر: 7,787 د.ك<br>– مزايا التأمين الصحي: 10,670د.ك<br>– المكافأة السنوية العادية: 51,858 د.ك<br>– تأمينات اجتماعيه: 26,565 د.ك | نقدي<br>نقدي<br>نقدي<br>نقدي<br>نقدي مؤجل | – المكافأة السنوية الخاصة:<br>80,531 د.ك | نقدي |

إن المكافآت السنوية (شاملة الرواتب، المكافأة السنوية العادية، تذاكر السفر، مزايا التأمين الصحّي، التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى المكافأة السنوية الخاصة) لخمسة مدراء تنفيذيين الذين تلقوا أعلى المكافآت بالإضافة إلى مكافآت رئيس دائرة إدارة المخاطر ورئيس دائرة التدقيق الداخلي (سبعة أشخاص) بلغت 991,767 دينار كويتي.

كما بلغت حزمة المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة مبلغ 295,000 دينار كويتي.

# شهادة المدقق الخارجي حول تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للبنك

RSM البزيع للا ستشارات ذ.م.م.

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الكويتي الصناعي ش.م.ك
ص.ب: 3146 ، الصفاة 13032
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،،

**تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية**

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 6 مارس 2016، فقد قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الكويتي الصناعي ش.م.ك (البنك) والتي كانت متوفرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

وقد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

1. دائرة الشؤون الإدارية
2. دائرة الإستثمار المباشر والترويج
3. دائرة التمويل التجاري
4. دائرة الخزينة والأوراق المالية
5. دائرة المحاسبة
6. دائرة تقنية المعلومات
7. دائرة العمليات المصرفية
8. دائرة القانونية
9. دائرة التدقيق الداخلي
10. محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة
11. وحدة مكافحة غسيل الأموال
12. دائرة إدارة المخاطر
13. دائرة المشاريع
14. دائرة المتابعة
15. دائرة البحوث
16. وحدة الإلتزام
17. وحدة الإفصاح
18. وحدة الرقابة المالية
19. محفظة التمويل الزراعي

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 يناير 2016، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والتعليمات الصادرة بتاريخ 20 يونيو 2012 والخاصة بقواعد حوكمة الشركات للبنوك الكويتية والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو2013 بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، وكذلك التعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن المحافظة على سرية المعلومات والبيانات للعملاء والمعايير الدولية لمهام التدقيق.

بصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسؤولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة. إن الهدف من ذلك هو إيجاد تأكيدات معقولة وليست قاطعة بأن الموجودات محمية ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر يتم مراقبتها وتقييمها بشكل مناسب، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة ويتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.



شركة RSM البزيع للا ستشارات ذ.م.م. هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM.
إن كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة واستشارات لها وضعها القانوني المستقل . إن شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونياً مستقلاً.

نظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها، إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو تتدنى درجة الإلتزام بتلك الإجراءات.

برأينا، وفيما يتعلق بطبيعة وحجم عملياتها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، فإن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والتعليمات الصادرة بتاريخ 20 يونيو 2012 والخاصة بقواعد حوكمة الشركات للبنوك الكويتية، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو2013 بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، وكذلك التعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن المحافظة على سرية المعلومات والبيانات للعملاء ، باستثناء الأمور المبينة في التقرير. لا يوجد تأثير جوهري من الاستثناءات على عدالة القوائم المالية.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
12 يونيو 2016

# افصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 الركن الثالث كما في 2016/12/31

## أهداف إدارة المخاطر:

يتبع بنك الكويت الصناعي مجموعة من الأهداف الواضحة في إدارة المخاطر المرتبطة به على اساس إطار استراتيجي راسخ مصمم لتحقيق تلك الأهداف من خلال إجراءات أساسية في إدارة عمليات المخاطر.

على المستوى الاستراتيجي، تعمل إدارة المخاطر في البنك على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المخاطر المادية للبنك
- تحديد حدود المخاطر المقبولة لدى البنك وضمان توافق خطط وعمليات البنك مع تلك الحدود،
- تحسين القرارات المتعلقة بالمخاطر/العائد عن طريق التواصل مع الوحدات التشغيلية لضمان اتباع عملية مراجعة مستقلة وقوية على عمل هذه الوحدات،
- التقيد بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ذات الصلة بإدارة المخاطر،
- ضمان أن خطط البنك الاستراتيجية وخطط تنمية الأعمال تعتمد بشكل سليم على إجراءات فعالة في تقييم المخاطر
- رصد المخاطر لضمان استمرار تقديم الأهداف المالية المحددة في ظل مجموعة من الظروف التشغيلية المعاكسة
- مساعدة الإدارات التجارية والإدارات المساندة على تحسين نظم مراقبة وتنسيق عمليات التعامل مع المخاطر على مستوى البنك.
- تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك

## إطار الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

تقع مسؤولية إدارة المخاطر على كاهل كافة المستويات في البنك، ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نزولا إلى جميع مدراء الإدارات وخبراء إدارة المخاطر. وقد تم توثيق هذا الإطار من خلال دليل تفصيلي للسياسات والإجراءات متوفر لاطلاع جميع موظفي البنك على شبكة الإنترانت الداخلية. كما تقع مسؤولية المراجعة الفعالة للمخاطر-وفقا لقاعدة الرقابة الثلاثية-على عبء كل مدير إدارة بصفته المالك الرئيسي للمخاطر المرتبطة بإدارته، وعلى إدارة مخاطر تعمل بشكل مستقل داخل البنك وكذلك على إدارة التدقيق الداخلي. وأغراض تطبيق إطار الحكومة، يقوم رئيس إدارة المخاطر بتقديم الدعم الفني للجنة مجلس الإدارة

للمخاطر بهدف توجيه والإشراف على التطبيقات الفعالة لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك. كذلك، تقدم إدارة المخاطر الدعم الفني لمجلس إدارة البنك في المهام المطلوبة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد الحدود القصوى المقبولة للمخاطر وهي مستويات المخاطر التي يختار البنك تحملها في سعيه لتحقيق أهدافه التشغيلية. ويتم مراجعة الحدود القصوى للمخاطر في البنك سنوياً بواسطة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر تماشيا مع بيئة الأعمال ومع المعايير الاستراتيجية الداخلية للبنك.

كذلك، يكون المجلس مسؤولاً عن إطار ضوابط الرقابة الداخلية. وبغرض تعزيز تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر، أنشئت اللجان التالية لتنفيذ أدواراً محددة: لجنة مجلس الإدارة للتدقيق، لجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والأجور، ولجنة مجلس الإدارة للحوكمة.

إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن المراجعة بصفة مستقلة على فعالية عمليات إدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية في البنك، وتحقيق الهدف منها وهو رفع بيان موثوق به وذو مضمون عالي القيمة وفي المواعيد المحددة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة الحالية والمتطورة وقيامها بتعزيز الثقافة الرقابية داخل البنك.

ترصد لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، من خلال إدارة المخاطر، موجز بيانات المخاطر المرتبطة بالبنك وفقاً للحدود القصوى لتحمل المخاطر، موثقة كمياً ونوعيا في السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتحدد الحدود القصوى الرقابية والإشراقية على إدارة المخاطر. يتم مراجعة المكونات التفصيلية لبيان الحدود القصوى لتحمل المخاطر سنوياً من قبل لجنة المخاطر. وحيثما يتم رصد اختلافات في بيانات الأداء الفعلي عن التوقعات، يجري استعراض الإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان اطمئنان اللجنة بهذا الخصوص. تتلقى اللجنة تقارير منتظمة وشاملة بشأن موجز بيانات المخاطر للبنك، وأيضا بيان بتقييم جميع عوامل المخاطر، والأمور الرئيسية التي تؤثر على كل محفظة أعمال ومنهجيات قياس المخاطر واتجاهات المخاطر المستقبلية. وتكفل لجنة المجلس للمخاطر وجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر بطريقة مهنية وفعالة، مع استعراض مدى استقلالية ونزاهة وظيفة إدارة المخاطر في البنك وتأثيرها الفعال في تقييم الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ضمن إجراءات وسياسات إدارة المخاطر المتبعة.

يكون رئيس إدارة المخاطر مسؤولاً مباشرة أمام رئيس مجلس الإدارة. وتكون وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة بصورة مستقلة عن تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة وجميع أنواع المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تكون وظيفة أمن المعلومات وإدارة أمن المعلومات مسؤولين مباشرة أمام رئيس إدارة المخاطر (والتي تعمل بصفة مستقلة عن إدارة تكنولوجيا المعلومات). وبينما يتم إدارة المخاطر الأولية من قبل مدراء الإدارات، فإن وظيفة إدارة المخاطر تطبق تقييم منظم ومستقل على مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وجميع أنواع المخاطر التشغيلية بشكل استباقي وتعمل مع مدراء الإدارات في تحديد وتوثيق والقياس الكمي، وتتبع ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتوفير الحلول كلما بدأت مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI أن تميل إلى أن تذهب إلى أبعد من المستويات المقبولة. وأيضا فإنها تعمل على تسهيل تنفيذ مبادرات المخاطر وتتبع مخاطر المحافظ الاستثمارية فضلا عن القروض الفردية والاستثمار، والمشاريع الجديدة

وعروض المنتجات. كما تعمل على التأكد أن المخاطر تصنف في مجموعات من مخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية، وأن المخاطر الكبيرة هي أبرز القيم المتطرفة ضمن الحدود التي توفرها السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتلك التي تكون لها آثاراً محتملة على الخسائر التشغيلية حيث يتم تحديدها وتقييمها وتخفيضها.

تطبيقاً للمناخ التعاوني لنظام المسائلة عن المخاطر، فقد تم تأسيس لجان لرصد مجالات محددة للمخاطر. فهناك لجنة الأصول والخصوم (أليكو ) التي ترصد مخاطر السيولة والمخاطر الاستثمارية وتوقعات الأصول، والتي يشارك فيها رئيس إدارة المخاطر بصفته عضوا نشطا في أعمال اللجنة. لجنة الائتمان والمخصصات تتعامل مع التسهيلات الائتمانية والدراسات التمويلية للمشاريع والأمور المتعلقة بحالات التعثر والمخصصات. هناك أيضا مجموعة السياسات والإجراءات تعمل على مراجعة والإشراف على صياغة وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك بمشاركة من إدارات الأعمال التجارية في البنك. وتتمتع إدارة المخاطر بمسؤوليات لها الحق في التصويت من خلال عضويتها في لجنة السياسات والإجراءات. كما أن لديها مسؤوليات إدارية لصيانة وتحديث جميع السياسات والإجراءات. ومن أجل المساعدة في هذا المسعى، فقد طبقت إدارة المخاطر نظام على شبكة الإنترانت يضمن الشفافية وإتاحة الفرصة لجميع الموظفين في الاطلاع ومتابعة السياسات والإجراءات. وتعمل إدارة المخاطر على تنسيق خطط استمرارية الأعمال في البنك وأنشطة الإنعاش في حالات الأزمات والكوارث من خارج موقع البنك الأًصلي.

**اختبارات الضغط:** أحد الواجبات الأساسية لإدارة المخاطر هي التأكد من أن البنك لا يهمل جاهزيته في حالات حدوث أسوأ سيناريوهات المخاطر بينما يستعد في تطبيق خطط تنمية الأعمال. تساعد اختبارات الضغط البنك على فهم طبيعة ردود فعل محافظ الأعمال في حال أصبحت ظروف تشغيل الأعمال صعبة بدرجة كبيرة. تعمل إدارة المخاطر على تطوير سيناريوهات مستقبلية محددة وتحليل مدى صمود السيولة والربحية في ظل تلك السيناريوهات، وما إذا كانت مستويات رأس المال ستظل كافية في مواجهة الصدمات الكبيرة وما يمكن أن يفعله مدراء الإدارات في الفترات ما قبل حدوث تلك السيناريوهات للتخفيف من حدة تأثير المخاطر. تلتقط اختبارات الضغط مجموعة واسعة من المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الحالية. وتنسق وظيفة إدارة المخاطر عملية اختبارات الضغط باستخدام التحليل التصاعدي على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة. ويتم أخذ القراءات التقديرية على مخصصات الائتمان وتعثرات الاستثمار المقدمة من إدارات الأعمال التجارية كخسائر متوقعة وتقيم إدارة المخاطر على أساسها باستخدام أساليب النمذجة الداخلية التوقعات التقديرية للخسائر غير متوقعة وتغطية رأس المال المطلوب لفترات قياس سيناريوهات الضغط. تقدم نتائج اختبارات الضغط إلى اللجنة التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر ولمجلس الإدارة والسلطات الرقابية – بنك الكويت المركزي – لأغراض تقييم درجة صمود البنك في حالات ضغط المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والظروف الاقتصادية. تأخذ سيناريوهات الضغط في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل، بما في ذلك: إمكانيات البنك في تحقيق الإيرادات، مخصصات خسائر القروض واحتمالات تعثر القروض والخسائر الافتراضية الدفترية للبنك؛ واحتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول الاستثمارية والآثار على معدلات كفاية رأس المال.

كذلك فإن نتائج اختبارات الضغط تعمل كمؤشرات مرجعية لتحريك العمل في سياسة خطط البنك لرأس المال واتخاذ القرارات حول ما إذا كان يتطلب الأمر تغييرا استراتيجي أو اعتماد رأسمال إضافي للبنك. في الوقت الحاضر، رسملة البنك عالية للغاية ومخاطر دعم رأس المال تعتبر منخفضة.

**البيئة المالية والتنظيمية**: خلال 2016، ظلت مؤشرات وهوامش الأعمال لقطاع الإنتاج في الكويت ثابتة مع ميل إلى الانخفاض واستمرت مؤشرات الضغوط على النظام وعلى عملاء البنك، على الرغم من مستوياتها المتدنية بالمقارنة مع السنوات السابقة منذ الانكماش والمخصصات التقديرية. بدت أسعار النفط الخام متقلبة بصورة معتدلة، تحلق حول 50 دولار امريكي للبرميل. ومع استمرار أسعار النفط الخام على مستوى اقل من 50 ٪ كمستويات الذروة، فقد بدأت الأثار تزحف على الرغم من ان الكويت تتأثر بنسبة أقل من سائر منتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

استمر البنك في صقل المبادئ التوجيهية الخاصة ببازل 3 حسبما اعتمدها بنك الكويت المركزي. ودخل البنك مرحلة جديدة بفضل المشاركة النشطة والتشجيع من السلطات الرقابية والتفاعل المستمر مع فريق مجموعة إدارة المخاطر. وقد بدأ البنك في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR ومعدل صافي التمويل المستقر NSFR وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

وقد تم إدخال مجموعة جديدة من مستويات التحمل tolerance levels ضمن بيان مطور للحدود القصوى لتحمل المخاطر؛ وأجريت اختبارات الضغط داخليا بصفة دورية خلال السنة. وقام الخبراء الخارجيين بتقييم البنك ونظامه الإداري ووظيفة إدارة المخاطر للبنك ونظم العمل بالبنك والإدارة والخطط والاستراتيجيات وقام الخبراء بإجراء اختبارات الضغط بشكل مستقل. ولم يخفق البنك في هذه الاختبارات المستقلة في أي من الفئات والمعايير التي تم تقييمها. وفي أعقاب هذا العمل والمناقشة مع فريق الخبراء، تأكدت قدرة البنك على أن وضع رأسمال البنك وموارده بعد التعرض للضغط على الاستمرار في الاستجابة لمتطلبات رأس المال وفقا لمعايير بنك الكويت المركزي.

ومع ذلك، وبعد تطبيق بازل 3، أوقف بنك الكويت المركزي العمل بإدراج القرض الحكومي طويل الأجل ضمن رأسمال البنك على الشريحة الثانية Tier II، نظراً لأنه لا يمكن تصنيفه «قرضاً ثانوياً» وبسبب أنه لم يذكر في عقد القرض ما يفيد بالقدرة الاستيعابية للخسارة loss absorption capacity. وقد أدي ذلك إلى مراجعة شاملة لمعدل كفاية رأس المال، على الرغم من أنها لا تزال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، وأعلى من المستويات الداخلية وفقا لسياسة خطة رأس المال. ومع ذلك، فإن التخفيض قد إثر بالفعل على مستويات التركز الائتماني حيث شهد عدد قليل من الشركات التي لديها نسبة انكشاف ارتفاعا نسبيا فوق المستويات التنظيمية للتركز الائتماني، وقد طلب البنك وحصل على موافقة بنك الكويت المركزي على الاستمرار في التعامل مع هذه الشركات ضمن حدود أعلى من مستوى التركز المعمول به بنسبة 15% من رأس المال.

وقد إنشأت إدارة المخاطر نسخاً مطابقة لأسلوب CAMEL BCOM المستخدم من قبل بنك الكويت المركزي

وأدخلت بيانات المخاطر من خلال لجنة المجلس للأصول والخصوم ولجنة المجلس للمخاطر وتستخدم النتائج الصادرة عنه من قبل لجان المجلس بما في ذلك لجنة الترشيح والمكافآت. وفي عام 2015، قام بنك الكويت المركزي بتنقيح أسلوب CAMEL BCOM وتحديث وتعزيز معايير التقييم لتتناسب مع البيئة الحالية. وعليه قامت وظيفة إدارة المخاطر للبنك الصناعي بتحديث الأسلوب المتبع لديها تزامنياً.

## تصنيفات المخاطر حسب وكالات التصنيف الخارجية:

في شهر نوفمبر 2016، أكدت وكالة «فتش» للتصنيف العالمي تصنيف بنك الكويت الصناعي كما هو مبين أدناه:

| تصنيفات وكالة فيتش | |
|---|---|
| العملة الأجنبية | |
| تأكيد التصنيف طويل الأجل | A+ |
| تأكيد التصنيف قصير الأجل | F1 |
| تصنيف الجدوى | +bb |
| التصنيف الفردي | C/D |
| تأكيد الإسناد | 1 |
| تأكيد الحد الأدنى من الإسناد | +A |
| **المخاطر السيادية** | |
| العملات الأجنبية – طويل الأجل | AA |
| العملة المحلية – طويل الأجل | AA |
| **النظرة المستقبلية** | |
| العملات الأجنبية على المدى الطويل | مستقر |
| العملات الأجنبية السيادية على المدى الطويل | مستقر |
| العملة المحلية السيادية على المدى الطويل | مستقر |

تعكس تعليقات فيتش أن الجدارة الائتمانية طويلة الأجل لبنك الكويت الصناعي والتصنيفات المساندة إمكانيات مرتفعة للغاية للدعم المقدم من حكومة الكويت في حالات الحاجة. ويستند ذلك على الملكية المباشرة للحكومة بنسبة 49% والملكية غير المباشرة بنسبة 12% من بنك الكويت الصناعي، فضلا عن التمويل الحكومي طويل الأجل لأنشطة البنك التنموية. كما روعي في التصنيفات التاريخ الطويل للدعم القوي للحكومة الكويتية للمصارف الكويتية.

من ناحيتها، أكدت وكالة «كابيتال أنتلجنس» للتصنيف 'الائتماني تصنيفها لبنك الكويت الصناعي عند مستوى AA- لعام 2016 مع نظرة مستقبلية 'مستقرة'. ونستعرض موجز التقييم على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| **تأكيد التصنيف - طويل الأجل** | **A+** |
| **تأكيد التصنيف - قصير الأجل** | **A2** |
| **الملاءة المالية** | **A** |
| **الإسناد** | **2** |
| **النظرة المستقبلية - عملات أجنبية** | **مستقر** |
| **النظرة المستقبلية - الملاءة المالية** | **مستقر** |

## الإفصاحات المجمعة حسب بازل 3 – الركن الثالث

**نظرة عامة على بازل 3 والركن الثالث:**

طبق بنك الكويت الصناعي منذ شهر ديسمبر 2005، إطار بازل كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر ورأس المال.

ويتكون الاتفاق من ثلاث أركان:

الركن الأول: يغطي حساب الأصول المرجحة بالمخاطر الخاص بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

الركن الثاني: يسمح للشركات والمراقبين باتخاذ وجهة نظر بشأن ما إذا كان ينبغي للشركة أخذ رأس مال إضافي لتغطية ثلاثة أنواع المخاطر تحت الركن الأول، أو لتغطية مخاطر أخرى. وتدعم النماذج والتقييمات الداخلية للشركة هذه العملية التي هي تفاعلية بين البنك والجهة الرقابية، أي بنك الكويت المركزي.

الركن الثالث: يغطي الاتصال الخارجي للمخاطر ومعلومات رأس المال بالمصارف.

تسمح المبادئ التوجيهية لبازل 3 باتباع أساليب مختلفة لاحتساب متطلبات رأس المال:

. الأول هو الأسلوب المقياسي حيث تستخدم أوزان المخاطر لتقييم الاحتياجات مقابل الانكشاف الائتماني وهي ثابتة عبر هذا القطاع

. الثاني هو أسلوب التقييمات الداخلية IRB الذي يعتمد على نماذج البنك الداخلية في اشتقاق أوزان المخاطر.

. الثالث هو الأسلوب المتقدم والذي يتناسب مع هياكل كبيرة وأكثر تعقيدا

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، تعتمد حسابات البنك لكفاية رأس المال وفقاً للركن الأول على الأسلوب المقياسي الموحد. لكن لأغراض اختبارات الضغط، يستخدم البنك أسلوب النمذجة الداخلية المصمم خصيصا للإنكشافات الائتمانية الكبيرة، والتي تشكل عصب الأعمال الرئيسية للبنك بموجب نظام البنك الأساسي فإنه

لا يجوز للبنك تحمل أي الكشافات قروض تجزئة أو العقارات. وتجري في نفس الوقت اختبارات الضغط وفقا للمقاييس المعيارية والسيناريوهات المقدمة من بنك الكويت المركزي. وقد استندت تقارير اختبار ات الضغط على أساس أساليب قياس داخلية وتنظيمية.

تطبق إجراء اختبارات الضغط مرتين في سنة، وفقا لسياسة البنك بشأن بازل -الركن الثالث، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويتم إعداد تقرير متكامل (على أساس البيانات النوعية والكمية) استناداً إلى نتائج نهاية السنة كما في شهر ديسمبر، فضلاً عن التقرير الكمي فقط استناداً إلى نتائج نصف السنوي كما في شهر يونيو وكذلك حسب البيانات التقديرية.

## إدارة مخاطر رأس المال:

كفاية رأس المال هي الدرجة التي تكون فيها موارد البنك من رأس المال في الميزانية العمومية للبنك كافية لتغطية متطلبات رأس المال للأعمال حاضراً وفي المستقبل القريب. ويعتبر إذن المجموعة كي تعمل كمصرف مرهوناً بالحفاظ على موارد كافية من رأس المال. وإدارة مخاطر رأس المال هي عملية استعراض ومراجعة متطلبات رأس المال لتمكين البنك من:

. تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكويت حيث يرتكز نشاط البنك التجاري، وحيث يتمركز عمله بصورة حصرية

. دعم تصنيفاته الائتمانية والحفاظ على تكلفة الأموال

. دعم نمو الأعمال التجارية، والقدرة على الصمود والتغلب على الصدمات

يضمن البنك كفاية رأسماله عن طريق الاستمرار في تقييم مصادر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات في ضوء التوقعات المالية الحالية. وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المادية للتوقعات فضلا عن الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة تلك المخاطر.

تأخذ إدارة رأس المال البنك كلا من رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي على حد سواء. يحسب رأس المال التنظيمي على أساس مخاطر الركن الأول من إطار بازل. يشمل رأس المال حسب الركن الأول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. تشمل قواعد بازل 3 طرق الحساب وأوزان المخاطر، ويمكن أيضا تطبيق الركن الثاني لرأس المال مقابل أنواع المخاطر الثلاثة أعلاه، بل أنه يغطي أساسا أنواع أخرى من المخاطر. وكونه بنكاً صناعيا يعمل على أساس نظام عمل مركز لكنه مُقيد، ذلك يعطي وزنا كبيرا لمخاطر التركز. يستخدم البنك إطار رأس المال وإجراءات الضغط داخلياً للمساعدة في تحديد احتياجاته من رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط. ويضمن البنك احتفاظه بمصّدات buffers كافية أعلى من الحدود الدنيا التنظيمية في جميع الأوقات. ويتم تقييم هذه المصدّات من قبل إدارة المخاطر وتقدم بها تقارير دورية إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة المجلس لإدارة المخاطر كجزء من سياسة إدارة رأس المال وعملية إدارة حوكمة المخاطر، وعملية مراجعة الحدود القصوى لتحمل المخاطر وعملية اختبارات الضغط.

تنتج عملية اختبار الضغط في البنك توقعات تقديرية بالاحتياجات المتوقعة من رؤوس الأموال والمصادر ضمن مجموعة من سيناريوهات الضغط للبنك. وهذا يتيح البنك التأكد من أنه يمكنه الوفاء بالحدود الدنيا من

المتطلبات الرأسمالية التنظيمية في بيئة الضغط؛ وتقييم مدى كفاية المصدّات فوق رأس المال التنظيمي للوفاء باحتياجات رأس المال الاقتصادي إذا اقترب من نقاط الحد الأقصى. وتشكل عملية اختبار الضغط عنصرا رئيسيا في عملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال (ICAAP).

بشأن حساب كفاية رأس المال التنظيمي حسب الركن الأول، فقد اعتمد البنك الأسلوب المقياسي الموحد من بازل 3، تبعا لتوصية بنك الكويت المركزي في تحديد رأس المال المطلوب لكل مكون من مكونات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. كما أن البنك هو بنك تنموي متخصص يقدم أيضا التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه، ويتمتع بدعم طويل الأجل من حكومة دولة الكويت. هذا، جنبا إلى جنب مع الاحتياطيات الضخمة المفصح عنها، يجعل رأس المال المتوفر للبنك أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3، حتى بعد أخذ متطلبات ICAAP الإضافية في الاعتبار حسب الإطار الجديد للركن الثاني و المصدّات في تحديد رأس المال الاقتصادي.

ومع التوسع المخطط له في محفظة الأصول وفقا للخطة الاستراتيجية للبنك للسنوات الثلاث القادمة، فأنه من المتوقع ان تظل نسبة كفاية رأس المال إلى حد كبير فوق الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية وتقديرات رأس المال الاقتصادي في المستقبل القريب؛ وهذه الرسملة القوية توفر وقاية cushion ضد انخفاض فرص التنويع بسبب التشريعات الحكومية لنظام البنك في خدمة وتطوير القطاع الصناعي في الكويت. بلغت كفاية رأس المال الإجمالي استناداً إلى بازل 3، نسبة 43.22% كما في 31 ديسمبر 2016.

## هيكلة وكفاية رأس المال:

بالاضافة الى رأس المال المدفوع بقيمة 20 مليون د.ك والاحتياطيات الضخمة الاختيارية المصرح بها ، فإن الهيكل الرئيسي لأموال البنك طويلة الأجل هي عبارة عن قرض طويل الاجل قابل للتجديد بمبلغ 300 مليون د.ك مقدم من حكومة دولة الكويت كان في أول مرة بموجب المرسوم الاميري الصادر في عام 1973 يستخدمه البنك في تمويل المشاريع الصناعية بقروض متوسطة وطويلة الاجل للقطاع الصناعي بشروط ميسرة. كما قدمت الحكومة للبنك ثلاثة قروض اضافية لادارة محافظ مالية وهي محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة ومحفظة التمويل الزراعي بمبلغ 50 مليون د.ك لكل منهما، ومحفظة تمويل الصناعة وفقا للشريعة الاسلامية بمبلغ 100 مليون د.ك. وليس لدى البنك أي ادوات مالية معقدة أومركبة في هيكل رأس المال.

## الكيانات الفرعية:

الكيان الاعتباري الرئيسي هو بنك الكويت الصناعي. يمتلك البنك شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لبنك الكويت الصناعي، هما: شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو)، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة («كيبكو»)، وشركة صناعي المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جورج تاون، جزيرة جراند كايمان، جزر الهند الغربية البريطانية (معا «المجموعة»).

شركة كيبكو هي أداة المجموعة للاستثمارات المحلية وعقد وإدارة الأصول التي استحوذ عليها البنك نتيجة عدم سداد القروض المحلية؛ وتشكل نسبة 6 في المائة تقريبا من مجموع أصول المجموعة. شركة صناعي ليست ذي بال، ولا تشكل عنصراً مادياً من البيان المالي للمجموعة، وتقدم بيانات كفاية رأس المال المقدمة إلى بنك الكويت المركزي في كبيانات مجمعة للشركات التابعة.

## هيكل رأس المال – 31 ديسمبر 2016

| رأس المال – الشريحة1 | 222,752 |
|---|---|
| حقوق الملكية الدائمة | 20,000 |
| الاحتياطيات : | |
| الاحتياطيات التنظيمية | 33,806 |
| الاحتياطيات الاختيارية | 138,095 |
| احتياطيات القيمة الإسمية | 6,719 |
| الدخل المحتفظ به | 24,132 |
| رأس مال إضافي شريحة 1 | Nil |

| رأس المال – الشريحة2 | 6,274 |
|---|---|
| المخصصات العامة المسموح بها | 6,274 |
| جمالي رأس المال المؤهل بعد الاستقطاعات | 229,026 |

| رأس المال المطلوب للأصول الموزونة بمخاطر الائتمان كما في 2016/12/31 | | | (ألف دك) |
|---|---|---|---|
| | موزونة بالمخاطر تكلفة رأس المال | صافي الائتمان الانكشاف (بعد استبعاد CRM) | فئات الأصول لمخاطر الائتمان (المحفظة القياسية) |
| 1 | البنود النقدية | 107 | --- |
| 2 | مطالبات على جهات سيادية | 154,070 | 693 |
| 3 | مطالبات على منظمات دولية | --- | --- |
| 4 | مطالبات على PSE | --- | --- |
| 5 | مطالبات على MDB | --- | --- |
| 6 | مطالبات على بنوك | 108,212 | 21,642 |
| 7 | مطالبات على مؤسسات تجارية | 386,370 | 380,607 |
| 8 | مطالبات على أصول مضمونة | --- | --- |
| 9 | مطالبات ائتمانية | --- | --- |
| 10 | قروض جزئية تنظيمية | --- | --- |
| 11 | انكشافات متأخرة الأداء | 2,552 | 2,552 |
| 12 | إنكشافات أخرى | 96,507 | 96,507 |
| | إجمالي الإنكشافات | **747,817** | **501,936** |

| | | |
|---|---|---|
| **رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الإئتمان** | | 62,177 |
| الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان | | |
| **رأس المال المطلوب لمخاطر السوق** | | |
| إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر السوق | | 10,155 |
| الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق | | 1,320 |
| **رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية** | | |
| إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية | | 41,443 |
| الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية | | 5,388 |
| إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر | | 529,879 |
| إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية | | 68,884 |
| رأس المال المؤهل | | |
| الشريحة 1 | 222,752 | |
| الشريحة 2 | 6,274 | |
| رأس المال المؤهل غير المستخدم | | 160,142 |
| معيار كفاية رأس المال | | |
| معيار كفاية راس المال وفقا لبازل ٣/ بنك الكويت المركزي | | 43.22 % |
| | | |
| معيار كفاية راس المال وفقا لرأس المال الشريحة ١ فقط | | 42.04 % |
| معيار كفاية راس المال – الشريحة ١ | | 42.04 % |

## نسبة الرافعة المالية:

أدخل إطار بازل 3 نسبة رافعة مالية تعتبر بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتطبيقها كتدبير تكميلي موثوق به على متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. تهدف نسبة الرافعة المالية إلى (1) تقييد تراكم النفوذ في القطاع المصرفي لتجنب عمليات زعزعة وخفض الاستقرار والتي يمكن أن تضر بالنظام المالي الأوسع وكذلك بالاقتصاد؛ و (2) تعزيز المتطلبات القائمة على باستخدام تدبير "مساند» سهل وبسيط وغير قائم على المخاطر.

تعتمد لجنة بازل الرأي القائل بأن إطار لنسبة بسيطة للرافعة المالية يعتبر هاماً ومكملاً لإطار رأس المال القائم على أساس المخاطر؛ ونسبة الرافعة المالية ذات المصداقية هي التي تضمن التقاط واسع وكاف لكلا من مصادر بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية لوضع البنك.

تعرف نسبة الرافعة المالية وفقا لبازل 3 أنها إجراء رأس المال (البسط، شريحة رأس المال الأولى Tier 1 capital) مقسوماً على نسبة الإنكشاف (القاسم المشترك)، مع إظهار هذه النسبة في صورة نسبة مئوية:

نسبة الرافعة المالية = إجراء رأس المال/ نسبة الإنكشاف (%). في الكويت، فأن النسبة الرقابية الدنيا هي 3%.

## نسبة الرافعة المالية لبنك الكويت الصناعي كما في 31 ديسمبر 2016 - مجمعة

| | البند | أطار نسبة الرفع المالية (الف دينار) |
|---|---|---|
| | بنود داخل الميزانية | |
| 1 | بنود داخل الميزانية | 656,301 |
| 2 | الأصول المخصومة عند حساب رأس المال شريحة ١ | 0 |
| 3 | إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية | **656,301** |
| | انكشافات المشتقات المالية | |
| 4 | إجمالي إنكشافات المشتقات المالية ( شامل العامل الإضافي ) | 300 |
| 5 | ( التعديلات ) | 0 |
| 6 | إجمالي إنكشافات المشتقات المالية | **300** |
| | انكشافات تمويل الأوراق المالية | |
| 7 | أصول تمويل الأوراق المالية | 0 |
| 8 | إجمالي إنكشافات تمويل الأوراق المالية | 0 |
| | البنود خارج الميزانية | |
| 9 | الالتزامات | 24,207 |
| 10 | ( تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإئتمان ) | (19,366) |
| 11 | إجمالي الإلتزامات | 4,841 |
| 12 | التزامات محتملة | 55,217 |
| 13 | ( تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإئتمان ) | (27,538) |
| 14 | إجمالي الالتزامات المحتملة | 27,679 |
| 15 | إجمالي البنود خارج الميزانية | 32,520 |
| | رأس المال وإجمالي الإنكشافات | |
| 16 | رأس مال شريحة ١ | **222,752** |
| 17 | إجمالي الإنكشافات | **689,121** |
| | نسبة الرفع المالية | |
| 18 | نسبة الرافعة المالية بازل ٣ | **%32.32** |

### إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة في حال عجز أي من عملاء البنك أو الأطراف المقابلة في السوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. منح الائتمان يعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية للبنك، وأكثرها تحملاً للمخاطر الأكثر أهمية؛ وبهذا الخصوص، يخصص البنك قدرا كبيرا من موارده وطاقته للسيطرة عليها.

تنشأ المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك أساسا من تمويل المشاريع وتمويل رأس المال العامل. كما ينكشف البنك أيضا على مخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن عمليات الخزانة، بما في ذلك سندات الدين، وأرصدة التسويات مع أطراف مقابلة في السوق وأصول متوفرة للبيع.

دور وظيفة إدارة المخاطر هو تقديم التوجيهات على مستوى البنك وتقييم المخاطر باستقلالية والرقابة وتحمل المخاطر الائتمانية. ولقد وضع البنك سياسات الائتمان على مستوى الإدارات تمت مراجعتها من قبل لجنة السياسات والإجراءات (بعضوية رئيس إدارة المخاطر). يعتمد مجلس الإدارة إطار عمل رقابة مخاطر الائتمان الذي يضع الهيكل الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، جنبا إلى جنب مع سياسات إدارة المخاطر على مستوى الإدارات. وتشكل القروض والسلفيات للعملاء المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للمجموعة على الرغم من أن البنك قد ينكشف أيضا لأشكال أخرى من مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، القروض المقدمة للبنوك والتزامات القروض وسندات الدين. وقد صممت سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر بهدف رصد وتحليل المخاطر، بغرض تحديد درجة ملائمة قابلية البنك لتحمل المخاطر appropriate risk appetite، والحدود والضوابط، ومراقبة المخاطر والتعثرات وقياس مدى كفاية تقييمات المتابعة وتصنيف المخاطر. تعمل إدارة المخاطر بشكل مستقل بمراجعة وتصنيف جميع توصيات القروض كل على حدة المقدمة من إدارتي منح الائتمان المتعلقة بالتمويل المالي والتجاري للمشاريع ورأس المال العامل وتمويل التجارة. كما تقوم إدارة المخاطر بالقياس الكمّي للمراجعات ورصد الجودة النوعية وحركة المحفظة الائتمانية على مستوى البنك.

تقوم إدارة المخاطر بصفة خاصة بمراجعة تركز المخاطر. ويحدث تركز للمخاطر الائتمانية عند انتماء عدد من العملاء إلى نفس المجموعة، أو يشاركون في أنشطة مماثلة ولديهم خصائص اقتصادية مماثلة بما قد يؤثر في قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خاصة في حالات التغيرات الاقتصادية وظروف الأعمال التجارية. نتيجة لذلك، يعتمد البنك المراجعة المستمرة لحالات التركز في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التركزات الجغرافية وفترات الاستحقاق والقطاع الصناعية وحالات السيطرة والملكية. ويتحقق التنويع من خلال وضع مبادئ توجيهية بالحدود القصوى للانكشاف للأطراف المقابلة على حدة لا تتجاوز 15 % من رأس المال. ومع ذلك، ونظراً للنظام الأساسي للبنك، الذي يحدد نطاق عمل البنك ضمن القطاعات الصناعية، لذلك يميل خطر التركز إلى الارتفاع.

وضع البنك نظاما لتصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً لجميع حالات الانكشاف على مقياس من 1 إلى 10. وتوصي إدارة المخاطر بالتصنيفات الائتمانية للعملاء الجدد وتقوم بالمراجعة الدورية لجميع تصنيفات المقترضين في البنك باستخدام معايير محددة للتصنيف داخلياً. وتراقب إدارة المخاطر متوسط التصنيفات الموزونة لمحفظة الائتمان، وكذلك لكل فئة من فئات المخاطر داخل المحفظة.

وبغرض الحد من مخاطر الائتمان، يتم تأمين الإنكشافات عادة بالضمانات المقبولة. وتعكس محفظة القروض والسلفيات الحالية حرص البنك على الإقراض داخل الكويت وعلى الأخص للوحدات الصناعية في الكويت – وهي البلد التي يتفهم البنك ديناميكيتها بصورة جيدة وحيث توفر للبنك فهماً أفضل للمخاطر الكامنة فيها. إن البنك لديه تركزاً ائتمانياً للقطاع الصناعي بسبب نظامه الأساسي ويدير البنك المخاطر ذات الصلة عن طريق تجنب التركز في الجانب المدين في قطاع صناعي معين وفي حالات الإنكشافات عبر الحدود، حسب المناطق الجغرافية.

يولي البنك اهتماماً خاصاً بالحسابات المتأخرة عن طريق اللجان التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. ويجري مناقشة التدابير الخاصة بمتابعة هذه الحالات والإجراءات العلاجية المتخذة؛ وإذا لزم الأمر، يتم تحديد المخصصات الملائمة مقابلها.

وقد وضع البنك على مستوى الإدارات، فضلا عن مستوى البنك كاملا، عمليات ائتمانية منضبطة، تهدف إلى ضمان دقة تقييم المخاطر واعتمادها ورصدها ومراقبتها بشكل صحيح وسليم. وتعتبر الأداة الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة السياسات والإجراءات الائتمانية التي يجري مراجعتها وتحديثها دورياً. ويتبع البنك نظام صارم للموافقات يشترط إجراء تقييم دقيق وشامل للجدارة الائتمانية لكل مدين، كما تقوم إدارة المخاطر بتقييم جميع التوصيات بطلبات الائتمان والاستثمار وطلبات التمديد والتجديد للحالات الائتمانية القائمة.

تقرر الحدود الائتمانية لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لطلبات الائتمان، وتبعاً للإجراءات، فيتطلب الأمر الحصول على موافقة مجلس الإدارة في تقرير حدود الائتمان اعلى من مستويات معينة؛ ويتم التعبير عن قابلية الإدارة العامة لتحمل المخاطر بالحدود الائتمانية المخصصة حسب الدولة والقطاع الاقتصادي والمقترض ونوع المنتج. كذلك، يلزم استخدام صلاحيات منح الائتمان داخل البنك بشأن أي تجاوزات للحدود الائتمانية المقررة.

يتم رصد التركزات حسب الحجم والقطاع الاقتصادي والأعمال التجارية والقطاعات الصناعة وتعتبر هذه التركزات محدودة. وبهذا الخصوص، يحدد بنك الكويت المركزي التركز نسبة التركز عند 15 في المائة من قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل للبنك حسب تعريف إطار بازل 3/البنك المركزي؛ وجميع التركزات في المحفظة حسب القطاع يتم مراقبتها عن كثب تحسباً لظروف مالية أو اقتصادية معاكسة.

تقوم إدارة المخاطر برصد ومراقبة التجاوزات على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة وذلك بالتواصل المستمر مع إدارات الأعمال التجارية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن المخالفات في الوقت المناسب والسيطرة على تجاوزات تواريخ الاستحقاق بقدر الإمكان.

معلومات عن الإنكشافات الائتمانية

الأصول متأخرة السداد / المتعثرة والمخصصات مقابلها:

يتبع بنك الكويت الصناعي تعريفات بنك الكويت المركزي بشأن القروض غير المنتظمة والتعليمات بشأن المخصصات مقابل الحالات المتعثرة.

نبين ما يلي تصنيف الإنكشافات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات:

## أ- التسهيلات الائتمانية (للعملاء المقيمين وغير المقيمين):

### 1. يصنف القرض أنه غير منتظم في الحالات التالية:

- الرصيد المدين في الحساب الجاري يظهر باستمرار وجود فائض بما يزيد عن 10 % عن الحد المعتمد للسحب على المكشوف
- الحساب الجاري مدين دون حد معتمد للسحب على المكشوف
- التسهيلات الائتمانية انتهت صلاحيتها ولم يتم سداد رصيدها القائم وقرر البنك عدم تجديد التسهيلات على أساس الوضع الائتماني

- دفعات سداد القرض متعثرة
- تأخر سداد الفوائد المستحقة

## 2. تصنيف القروض غير المنتظمة:

- دون المستوى: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لمدة تزيد عن 90 يوماً وأقل من 180 يوما؛ أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المشكوك في تحصيلها: وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تزيد عن 180 يوما وأقل من 365 يوما، أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المعدومة: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تتجاوز مدة 365 يوما، أو في تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل.

## 3. المخصصات المطلوبة:

تحدد المخصصات حسب ما هو مبين أدناه:

| | |
|---|---|
| ديون دون المستوى: | % 20 |
| ديون مشكوك في تحصيلها: | % 50 |
| الديون المعدومة: | % 100 |

تحدد 1% مخصصات عامة مقابل جميع حالات الانكشاف التي لا تخضع للمخصصات المحددة بعد خصم بعض الضمانات المسموح بها وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي. ويستعد البنك حاليا لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغات الرقابية رقم 9 بشأن أسلوب التحديد المبكر للمخصصات. يبين الجدول أدناه كيفية معالجة حالات القروض متأخرة السداد ضمن المحفظة الائتمانية.

| افصاحات القروض متأخرة السداد كما في 31 ديسمبر 2016 | | |
|---|---|---|
| فئة فترات وجوب السداد | المبالغ المتعثرة (ألف دك) | من إجمالي المبلغ المستحق % |
| 0>30 | 11219.00 | %73.20 |
| 31>60 | 1898.00 | %12.38 |
| 61>90 | 0.00 | |
| 91>180 | 437.00 | %2.85 |
| 181>364 | 0.00 | %0.00 |
| أكثر من سنة | 1772.00 | %11.56 |
| إجمالي المستحق المتأخر | 15326.00 | %100.00 |

كما بلغت نسبة القروض غير المنتجة (NPL) إلى الإنكشافات الائتمانية نسبة 0.66 % كما في 2016.12.31

## ب - القروض السيادية:

البنك لديه إنكشافات سيادية محدودة وتحتسب الرسوم الرأسمالية على هذا الإنكشاف وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي من وقت إلى أخر.

## ج - معلومات عن الإنكشافات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2016

| | فئة الأصول (المحفظة العادية) | بنود الميزانية | بنود خارج الميزانية **** |
|---|---|---|---|
| 1 | بنود نقدية | 107 | 0 |
| 2 | مطالبات على قروض سيادية | 154070 | 629 |
| 3 | مطالبات على منظمات دولية | | |
| 4 | مطالبات على PSE | | |
| 5 | مطالبات على MDB | | |
| 6 | مطالبات على بنوك | 108212 | 0 |
| 7 | مطالبات على مؤسسات تجارية | 321262 | 65108 |
| 8 | مطالبات على أصول مضمونة | | |
| 9 | مطالبات على مشتقات ائتمانية | | |
| 10 | قروض جزئية متوافقة رقابيا | | |
| 11 | قروض إسكانية مؤهلة | | |
| 12 | الإنكشافات المستحقة المتأخرة | 2481 | 71 |
| 13 | إنكشافات أخرى | 88888 | 7618 |
| | الإجمالي | 675020 | 72797 |

****جميع الإنكشافات الائتمانية التجارية غير الممولة هي في الكويت

| المتوسط اليومي لإجمالي القروض والسلفيات كما في 2016/12/31 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 31 ديسمبر 2015 | | 31 ديسمبر 2016 | |
| | متوسط الرصيد اليومي | % | متوسط الرصيد اليومي | % |
| الإجمالي الكلي للقروض والسلفيات | 282,880,350.65 | 100.00 | 310,911,125.87 | 100.00 |
| قروض وسلفيات – قرض الصناعي 1 | 149,783,855.54 | 52.76 | 154,262,636.73 | 49.62 |
| إجمالي القروض والسلفيات – تجاري | 134,096,495.11 | 47.24 | 156,648,489.14 | 50.38 |
| قروض صناعية – تجاري | 100,022,267.24 | 35.23 | 111,127,162.25 | 35.74 |
| قروض أخرى | 1,157,309.78 | 0.41 | 6,380,691.29 | 2.05 |
| سحب على المكشوف وحسابات مكشوفة | 32,843,504.97 | 11.57 | 39,084,591.39 | 12.57 |
| خطابات ضمان معلقة ومستندات مستلمة | 69,998.57 | 0.02 | 56,044.21 | 0.02 |
| سندات قبول | 3,414.54 | 0.00 | 0 | 0 |

| التوزيع الجغرافي للاكشافات كما في 2016/12/31 | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قروض وسلفيات – تسهيلات تجارية | | | | قروض وسلفيات – القرض الصناعي 1 | | | | إجمالي القروض والسلفيات | | | |
| | ديسمبر, 2015 | | ديسمبر, 2016 | | ديسمبر, 2015 | | ديسمبر, 2016 | | ديسمبر, 2015 | | ديسمبر, 2016 | |
| الكويت | 138,784 | %99.19 | 175,200 | %99.65 | 154,081 | %100.00 | 158,896 | %100.00 | 292,866 | %99.62 | 334,097 | %99.82 |
| أوروبا | 446 | %0.32 | 0 | %0 | 0 | %0.00 | 0 | %0 | 446 | %0.15 | 0 | %0.00 |
| اسيا والباسيفيك | 680 | %0.49 | 617 | %0.35 | 0 | %0.00 | 0 | %0 | 680 | %0.23 | 617 | %0.18 |
| الاجمالي الكلي | 139,911 | %100.00 | 175,817 | %100 | 154,081 | %100.00 | 158,896 | %100 | 293,992 | %100.00 | 334,714 | %100.00 |

| محفظة الاستحقاقات المتبقية للقروض والسلفيات كما في 2016/12/31 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المحفظة الإجمالية | | القرض الصناعي بشروط ميسرة | | القروض والسلفيات بشروط تجارية | |
| | ديسمبر 2016 | ديسمبر 2015 | ديسمبر 2016 | ديسمبر 2015 | ديسمبر 2016 | ديسمبر 2015 |
| لغاية شهر واحد | 54,297 | 54,461 | 19,919 | 8,094 | 74,216 | 62,555 |
| 1 – 3 أشهر | 49,852 | 34,887 | 2,610 | 14,347 | 52,463 | 49,233 |
| 3 – 12 شهر | 22,603 | 39,125 | 20,172 | 22,616 | 42,755 | 61,742 |
| 1 – 3 سنة | 26,965 | 1,868 | 72,279 | 61,965 | 99,244 | 63,833 |
| 3 – 5 سنوات | 557 | 7,889 | 51,626 | 36,858 | 52,184 | 44,748 |
| أكثر من 5 سنوات | 21,542 | 1,680 | (7,710) | 10,201 | 13,832 | 11,882 |
| الرصيد كما في نهاية العام | 175,817 | 139,911 | 158,897 | 154,082 | 334,714 | 293,992 |

| القطاع | محفظة القروض والسلفيات - حسب القطاع كما في 2016 /12/31<br>القروض والسلفيات المنتظمة وغير المنتظمة | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرصيد القائم | | الرصيد القائم | | مجموع المخصصات | | مجموع المخصصات | |
| | 2016 | | 2015 | | 2016 | | 2015 | |
| الكيماويات | 16,947.73 | 5.76% | 27,409.36 | %8.19 | 169.48 | %4.55 | 274.10 | %6.91 |
| الأغذية والمشروبات | 15,081.81 | %5.13 | 18,454.28 | %5.51 | 140.69 | %3.78 | 177.76 | %4.48 |
| المنتجات المعدنية والهندسية | 91,247.49 | %31.04 | 91,431.84 | %27.32 | 1,190.20 | %31.95 | 1,148.97 | %28.96 |
| الإنشاءات ومواد البناء | 58,555.28 | %19.92 | 67,770.30 | %20.25 | 1,115.52 | %29.95 | 1,087.92 | %27.42 |
| التداول والتجارة | 196.95 | %0.07 | 4,920.04 | %1.47 | 1.97 | %0.05 | 49.20 | %1.24 |
| الأثاث | 3,067.64 | %1.04 | 2,338.10 | %0.70 | 30.68 | %0.82 | 23.39 | %0.59 |
| الأنسجة | 116.48 | %0.04 | 275.62 | %0.08 | 1.16 | %0.03 | 2.76 | %0.07 |
| البحرية | 0.00 | %0.00 | 0.00 | %0.00 | 0.00 | %0.00 | 0.00 | %0.00 |
| الصناعات الورقية والمطبوعات | 8,700.27 | %2.96 | 8,080.56 | %2.41 | 87.00 | %2.34 | 73.71 | %1.86 |
| الحكومية | 680.30 | %0.23 | 616.84 | %0.18 | 6.80 | %0.18 | 6.17 | %0.16 |
| النفط والغاز | 59,878.23 | %20.37 | 77,600.64 | %23.18 | 598.78 | %16.08 | 776.01 | %19.56 |
| الزراعية والسمكية | 379.26 | %0.13 | 341.66 | %0.10 | 3.79 | %0.10 | 3.42 | %0.09 |
| ( أخرى ( غير مالية | 38,694.88 | %13.16 | 35,474.76 | %10.60 | 374.28 | %10.05 | 343.84 | %8.67 |
| القطاعات غير المالية | 293,546.33 | %99.85 | 334,713.99 | %100.00 | 3,720.36 | %99.88 | 3,967.23 | %100.00 |
| القطاعات المالية | 446.13 | %0.15 | 0.01 | %0.00 | 4.47 | %0.12 | 0.01 | %0.00 |
| إجمالي القطاعات | 293,992.46 | %100.00 | 334,714.00 | %100.00 | 3,724.83 | %100.00 | 3,967.23 | %100.00 |
| | | | | | | | | |
| | | | | | 20863.73 | | 26613.73 | |
| | | | مخصصات عامة وقرارات إدارية | | 24588.56 | | 30580.96 | |
| | إجمالي المخصصات | | | | | | | |

## القروض المتعثرة – حسب التوزيع الجغرافي كما في 2016 /12/31

| | قروض متأخرة السداد | | مخصصات مقابل القروض المتعثرة | |
|---|---|---|---|---|
| | 2016 | 2015 | 2016 | 2015 |
| الكويت | 651 | 1019 | 651 | 830 |
| دول مجلس التعاون الخليجي أخرى | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الإجمالي الكلي | 651 | 1019 | 651 | 830 |
| القروض المتعثرة كنسبة مئوية ٪ من محفظة القروض القائمة | %0.19 | %0.35 | | |
| نسبة التغطية | | | %100.00 | %81.45 |

## الحد من المخاطر الائتمانية:

التسويات: في الحالات التي لا يتم فيها تسوية مطالبات البنك ضد العملاء، فإن البنك يمارس حق المقاصة ويتخذ إجراءات المطالبة على أساس صافي المبلغ. وأثناء سير الإجراءات القانونية، يحتفظ البنك بحقه في المطالبة على أساس المبلغ الصافي الأصلي، وتجاهل أية دفعات جزئية لتجنب إحداث عن غير قصد منه نشوء أي أمور قانونية.

تقييم وإدارة الضمانات: في الحالات التي يلزم فيها أخذ ضمانات، فإن البنك يقبل أنواع الضمانات الاعتيادية مثل النقد، والرهون على الموجودات المنقولة، والرهن على الأصول الثابتة، والضمانات الشخصية/ التجارية/ المصرفية. إلخ. وفي حالة الرهن، يصر البنك على إدراجه في وثيقة التأمين ذات الصلة باعتباره المستفيد في حال الخسارة. وفي حالات وجود كفيل، فإن البنك يتخذ ما يلزم للاطمئنان بشأن الجدارة الائتمانية للضامن بالحصول على معلومات مالية كاملة عن الضامن، على الأساس المنطقي أن البنك ينظر إلى الضامن كما لو كان نفسه هو المدين الأساسي الذي يلزم أن يكون مؤهلاً بصورة متناسبة مع حجم الالتزام الائتماني. وفيما يتعلق بالضمانات المصرفية، يجب تقديم حد ائتماني رسمي من المصرف المعني كشرط مسبق.

ونظراً لطبيعته باعتباره مؤسسة متخصصة للتمويل الصناعي، فإن البنك يتمتع بالمهارات والموارد الكافية داخليا تمكنه من تقييم المشاريع والمصانع وغيرها من الأنواع الأخرى من الأصول الثابتة المرهونة للبنك.

تركز المخاطر الائتمانية: يحدد النظام الأساسي للبنك قاعدة عملائه في الصناعات الإنتاجية على وجه التحديد- تلك الكيانات التي تحمل تراخيص صناعية. وبناء على ذلك، يحدث تركز ائتماني في القطاع الصناعي، وضمن تلك الفئة، تتكون محفظة البنك من عملاء يمثلون مجموعة واسعة من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في القروض المشتركة للمصارف غير المقيمة. مع ملاحظة أن قاعدة عملاء البنك لا تخضع لأي درجة من درجات الدورات الاقتصادية.

**الإنكشافات الائتمانية بعد تطبيق عامل خفض المخاطر وتحويل الائتمان كما في 31.12.2016 (ألف دك)**

| فئة الأصول (المحفظة العادية) | الانكشافان الائتمانية | صافي الإنكشافات الائتمانية | مخاطر الائتمان |
|---|---|---|---|
| | قبل CRM | بعدCRM | |
| بنود نقدية | 107 | 107 | 0 |
| مطالبات على قروض سيادية | 154,070 | 154,070 | 629 |
| مطالبات على منظمات دولية | 0 | 0 | 0 |
| مطالبات على PSE | 0 | 0 | 0 |
| مطالبات على MDB | 0 | 0 | 0 |
| مطالبات على بنوك | 108,212 | 108,212 | 21,642 |
| مطالبات على مؤسسات تجارية | 386,370 | 380,607 | 380,607 |
| قروض تجارية رقابية | 0 | 0 | 0 |
| قروض إسكانية مؤهلة | 0 | 0 | 0 |
| انكشافات واجبة الأداء | 2,552 | 2,552 | 2,552 |
| انكشافات أخرى | 86,507 | 96,507 | 96,507 |
| الإجمالي | 737,818 | 742,055 | 501,937 |

## إدارة مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بأرباح البنك أو رأس ماله، أو قدرته على تلبية أهداف أعماله التجارية والتي قد تتأثر سلباً بسبب التغيرات في مستوى أو تقلبات أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة، أسعار القروض وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. هذه المخاطر متأصلة في الصكوك المالية المرتبطة بعمليات و/أو أنشطة البنك بما في ذلك القروض الممنوحة تبعاً للأسعار التجارية والودائع والأوراق المالية والتجارية وحساب الأصول والمشتقات. وتكمن غالبية الإنكشافات على مخاطر السوق في عمليات الخزانة والاستثمار ومخاطر السوق من خلال حقوق الملكية المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك والتي هي أسهم سلبية للمؤسسة القابضة.

تحدد أهداف إدارة المخاطر في بنك الكويت الصناعي في إدارة مخاطر السوق كما يلي:

- فهم والسيطرة على مخاطر السوق بواسطة اتباع نظام صارم لقياس وتطبيق الحدود ومراقبتها
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقات/ التسويات
- تسهيل نمو الأعمال التجارية ضمن إطار رقابي وشفاف لإدارة المخاطر
- قياس والإبلاغ عن مخاطر السوق غير المتداول

تعتبر مخاطر السوق المرتبطة بالبنك محدودة نسبيا، باستثناء إدارة دفتر العملات الأجنبية لحسابها الخاص ولعملائه من القطاع الصناعي المحلية، وفي الحالات النادرة التي يستخدم فيها المشتقات لأغراض التحوط، حيث أن البنك يتجنب إلى حد كبير الانكشاف على مخاطر السوق. وقد وضعت الحدود المناسبة لذلك ويجري باستمرار رصد أنشطة الخزانة والاستثمار بهذا الخصوص.

ينصب اهتمام بنك الكويت الصناعي على القروض الصناعية والخدمات المصرفية للشركات. لدى البنك استثمار طويل الأجل في شركته التابعة المملوكة له بالكامل (كيبكو) التي تستثمر في السوق المحلية ولديها محفظة أسهم كويتية غير متداولة. وهناك أيضا مكون دولي في دفتر أسهم البنك يستثمر في المشاريع المبتدئة من خلال مدراء استثمار عالميين معروفين. هذه الاستثمارات هي ذات طبيعة طويلة الأجل وانكشافاها محدودة في مخاطر هبوط الاستثمارات في الأسهم المباشرة. ويتم تنويع هذه الاستثمارات وهناك حدود قصوى على الاستثمارات الفردية. والبنك لا يشارك في عمليات الأسهم أو السندات التجارية والتجارة في المشتقات والخيارات والسلع أو فيمن الأنشطة ذات مخاطر السوق الأخرى التي تشارك فيها عادة معظم المصارف التجارية والاستثمارية العادية.

يتم رصد ومراقبة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار تحليل ظروف السوق ومعدلات السيولة في السوق، واستراتيجية الأعمال التجارية وخبرة تداولات السوق. ويضع البنك حدوداً حسب حجم الاستثمار والدولة والإنكشافات على الأطراف المقابلة فضلا عن المراكز المفتوحة للمتعاملين والبنك ككل. تساعد هذه الحدود على خفض المبالغ المطلقة لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك حدود وقف الخسارة لبعض الأنشطة التي تنطوي على مخاطر السوق.

مخاطر السوق الخاصة بانكشافات محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية: البنك لا يملك حاليا محفظة تداول في الأسهم ذات قيمة تذكر في عمليات صرف العملات الأجنبية أو أسواق المال. وليس لديه أي انكشافات في عمليات التداول في المشتقات أو في السلع؛ ومع ذلك، فقد تم اعتبار جميع المراكز المستخدمة للتحوط لمركز البنك، اعتبرت ضمن الانكشاف على المشتقات.

| مخاطر السوق | | |
|---|---|---|
| متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب القياس الموحد (الف دك) | | |
| | فئة المخاطر | تكلفة رأس المال |
| 1 | مخاطر أسعار الفائدة | 812 |
| 2 | مخاطر مراكز الاسهم | |
| 3 | مخاطر سعر الصرف بالعملات الأجنبية | |
| 4 | مخاطر السلع | |
| | الحد الأدنى لرأس المال المطلوب مقابل مخاطر السوق | |
| | إجمالي الأصول الموزونة لمخاطر السوق: 10155 | |

## مراكز حقوق الملكية كما في دفاتر البنك

نظراً للطبيعة المتخصصة للبنك، وبموجب نظامه الأساسي، يستثمر البنك في أسهم الشركات لأغراض استراتيجية ولأسباب تتعلق بعلاقات الأعمال التجارية، فضلا عن تحقيق أرباح رأسمالية. تقوم إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات بإدارة محفظة الأسهم التي لها أبعاد محلية وعالمية، وتدخل في استثمارات في مشاريع جديدة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية في أسواق الأسهم الخاصة عالميا. وتدار محفظة الأسهم للاستثمارات داخل الكويت بواسطة شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الكويت الصناعي ويتم تجميع بياناتها المالية مع بيانات بنك الكويت الصناعي.

الاستثمارات الاستراتيجية هي تلك التي تتلاءم مع أهداف البنك للتنمية الصناعية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يستفيد البنك من حيث وجود شبكة علاقات الأعمال التجارية ذات الصلة. والاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم تهدف إلى ضمان النمو والتنمية للشركات القائمة والاستثمار في مشاريع جديدة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة الرقابة على الشركات التي تعرضت للتعثر الحاد ومنخفضة الأداء مما تطلب الاستحواذ عليها. وتدير شركة الكويت للاستثمارات الصناعية الاستثمار في الأسهم كودائع قبل الاكتتاب، أو الدخول مباشرة في عمليات تبادل للأسهم للشركات المدرجة في البورصة. وحيث أن هذه استثمارات طويلة الأجل، فإن هذه المحفظة الاستثمارية تعتبر سلبية وتخضع التقييمات إلى تحركات السوق، وبسبب تأثيرات اتجاهات السوق الإقليمية والعالمية، فلا يزال مؤشر بورصة الكويت يشهد تقلبات شديدة.

تشكل الاستثمارات المتعثرة جزءا ضئيلا من محفظة الأسهم. ويتم الاحتفاظ بها لممارسة السيطرة العلاجية

على الشركات التي تعرضت إلى تدهور أوضاعها وضعف أداءها، وتدخل تحت إدارة كيبكو كإنكشافات محلية فقط.

يتم التفريق بين مكونات المحفظة المكونة لغرض الهدف المتمثل في تحقيق مكاسب رأس المال وتلك المكونة للأغراض الاستراتيجية المبينة أعلاه. ومن المسلم به أن الاستثمارات في الأسهم تحمل مخاطر الهبوط فضلا عن توقعات بتحقيق عائدات عالية. تصنف إدارة المخاطر جميع الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات باستخدام أسلوب تصنيف الأسهم المطور داخليا في إدارة المخاطر.

## إدارة مخاطر سعر الفائدة:

بوجه عام، الهدف هو إدارة مدى حساسية سعر الفائدة بحيث لا تؤثر تحركات أسعار الفائدة سلبا على صافي إيرادات البنك من الفائدة. يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي الدخل من إيرادات الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق للفائدة. ويستخدم البنك تحليل الفجوات لأسعار الفائدة interest rate gap analysis لقياس حساسية الإيرادات من سعر الفائدة الناجمة عن عدم مواءمات mismatches إعادة التسعير بين مراكز الأصول والمطلوبات القابلة للتأثر بالسعر وبين البنود خارج الميزانية.

حصل البنك على قرض لمدة 20 عاما من حكومة دولة الكويت (اعتبارا من سنة 1973 مع دوران القرض) يسعر جزئيا بمعدل ثابت بنسبة 2/1 في المائة سنوياً على مدى إجمالي القروض والالتزامات الصناعية التي تعهد بها البنك. وفي عام 2007، تم تمديد القرض في شكل قرض إضافي بمبلغ 100 مليون دينار كويتي من حكومة دولة الكويت. هذا المورد منخفض التكلفة يعتبر عنصراً هاماً جداً في حساب قاعدة التكلفة الإجمالية للبنك. ويشارك البنك في عمليات إقراض مدعومة بمعدل ثابت للقطاع الصناعي. وإلى هذا الحد، يتعامل مع مصادر وتطبيقات التكلفة الثابتة خارج إطار حسابات مخاطر سعر الفائدة.

إلى حد كبير، تعتبر جميع القروض المتبقية بالدينار الكويتي عائمة ومسعرة حسب سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، زائد الهامش ويتم إعادة تسعيرها عند تغيير البنك المركزي لسعر الخصم.

حوالي 90% من موجودات البنك مقومة بالدينار الكويتي. ومن بين العملات الأخرى، يعتبر الدولار الأمريكي أهمها؛ وفيما يتعلق بجميع العملات الأخرى، فإن الانكشاف، رغم عدم أهميته، إلا أنه ومع ذلك يتطابق عموما مع كل وعاء من أوعية الاستحقاق.

من وقت لآخر، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ذلك على الدخل تحت ظروف الضغط، مثال حساسية التأثر إلى الانخفاض بنسبة 1% في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

## المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

نظرا لأنا البنك قد يتعامل مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى في العقود الآجلة للعملات الأجنبية/ swap المستخدمة للتحوط لإنكشافات البنك، فإن البنك يحتسب تكلفة رأس المال على الإنكشافات بالقيمة الاسمية والمركز السوقي لهذه المشتقات باستخدام طريقة الانكشاف الحالي (CEM) وفقا للمبادئ الإرشادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الصدد. وتبلغ التكلفة الإجمالية رأس المال عن هذه الإنكشافات صفر دينار.

| بنك الكويت الصناعي | |
|---|---|
| الإفصاح عن الأطراف المقابلة لمخاطر الإئتمان كما فى 31 ديسمبر 2016 | |
| الوصف | إجمالي القيمة الموزونة ( ألف د.ك. ) |
| القيمة المحلية لسعر صرف العملات للعقود الآجلة | 300 |
| القيمة السوقية | 5 |
| رأس المال المستخدم فى منهجية القيمة الحالية كما حدد من قبل بنك الكويت المركزي | |

## مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك نتيجة لعدم التطابق بين الأصول والخصوم في أوعية الاستحقاق المختلفة؛ ومع ذلك، تحفظ تلك ضمن الحدود المقررة لكل وعاء استحقاق. وهناك مخاطر الانخفاض في قيمة عمليات التحوط بسبب افتقار سوق الدينار الكويتي إلى العمق، مع وجود عدد محدود من اللاعبين في سوق الدينار الكويتي بين المصارف، حيث أن العمليات بين المصارف تظل عشوائية وخارج الاستحقاقات قصيرة الأجل. والأدوات المتاحة فقط حسب بنك الكويت المركزي هي سندات التدخل، وسندات التدخل المباشر للشهر الواحد، وسندات الخزانة هي من الأدوات الوحيدة المتاحة لنشر الفائض من السيولة. نتيجة لذلك، يمكن لتدخلات بنك الكويت المركزي أن يكون لها تأثير كبير على سعر الكيبور KIBOR؛ ومن شأن عدم وجود أدوات تحوط بسعر فائدة في سوق الدينار الكويتي أن تكون مصدر قلق؛ إلا أن الانكشاف الإجمالي للبنك أمام مخاطر أسعار الفائدة يتم السيطرة عليه بفضل العوامل التالية: (أ) نشاط وفعالية إدارة محفظة استثمارات عمليات الخزانة؛ (ب) تسعير القروض التجارية على أساس سعر عائم؛ و (ج) تمويل قروض المشاريع بواسطة القرض الحكومي وبذلك هي مستقلة عن السوق.

| | لغاية 1 سنة | 1-5 سنوات | فوق 5 سنوات |
|---|---|---|---|
| الأصول المدرة للفوائد | 367,673 | 210,102 | 7,540 |
| مطلوبات بالفائدة | 32,515 | 11,210 | 282,787 |
| GAP | 335,158 | 198,892 | (275,247) |
| نسبة gap تراكمية | 335,158 | 534,050 | 258,804 |
| الحساسية إلى 1% تغيير على السعر | | | 2,588 |

| حساسية سعر الفائدة - 31 ديسمبر 2016 - عملة أجنبية - دولار أمريكي (000) | | | |
|---|---|---|---|
| | لغاية 1 سنة | 1-5 سنوات | فوق 5 سنوات |
| الأصول المدرة للفوائد | 32,967 | 0 | 0 |
| مطلوبات بالفائدة | 155,703 | 0 | 0 |
| GAP | (122,736) | 0 | 0 |
| نسبة gap تراكمية | (122,736) | (122,736) | (122,736) |
| الحساسية إلى 1% تغيير على السعر | | | (376) |
| إجمالي الحساسية بالدينار الكويتي إلى ١٪ تغيير على السعر | | | 2212 KD |

## إدارة مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لزيادة مفاجئة في صافي التدفقات النقدية؛ وفي هذه الحالة، سوف تستنفذ هذه التدفقات الموارد النقدية المتاحة لإقراض العميل والنشاطات التجارية والاستثمارات والودائع. وفي أقصى الحالات، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى تخفيض الميزانية العمومية ومبيعات الأصول، أو احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. وتعتبر مخاطر عدم القدرة على القيام بذلك متأصلة في جميع العمليات المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الظروف المرتبطة بالمؤسسة المالية وعلى مستوى السوق.

يتم إدارة مخاطر السيولة بواسطة رصد فجوات عدم موائمات استحقاقات الأصول والخصوم ونسب السيولة المستهدفة. وقد ظلت معدلات السيولة في البنك، سواء بالعملة المحلية والأجنبية، مستقرة عند مستويات مريحة خلال 2016؛ واستمر البنك في بناء علاقات مع المؤسسات الكويتية التي هي في وضع يمكنها من الإقراض بالعملة الأجنبية، مما يوفر تنويع قاعدة تمويلية للبنك. وتخضع هذه المخاطر لمراقبة إدارة المخاطر وتقييمها جماعيا بواسطة لجنة الأصول والخصوم والاستثمارات (ألكو). ويلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن إدارة السيولة.

## السياسات المحاسبية:

الأصول المالية التي يتوجب الاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الوقت والتي لا تصنف بالقيمة العادلة في بيان الدخل وبيان القروض والمستحقات والأصول المحتفظ بها حتى استحقاقها فهي تصنف على أنها استثمارات متاحة للبيع. ويتم الإبلاغ الرقابي عن هذه الاستثمارات بقيمتها العادلة على أساس ربع سنوي ويؤشر بها في السوق الذي تتوافر به تقييمات السوق. وبالنسبة لمشاركات الأسهم غير المدرجة أو الاستثمارات الخاصة في الصناديق التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها، فيتم إدراجها بتكلفة أقل تعثراً. الاستثمارات الأخرى المتاحة للبيع تقدر بداية بقيمة تكلفتها ثم تقاس مرة أخرى بالقيمة العادلة بدون مكاسب أو خسائر محققة مقدرة مباشرة في عمود «دخل شامل أخر Other Comprehensive Income «. تستند استثمارات القيمة العادلة المدرجة في البورصة على سعر السوق المعلن (سعر الشراء) كما في تاريخ الميزانية العمومية دون أي خصومات لتكلفة المعاملات.

تستند جميع تصنيفات الاستثمارات على المعايير الدولية للإبلاغ الرقابي المالي.

ملاحظة: تتوفر المعلومات الكمية المتعلقة بالاستثمارات في البيانات المالية.

## إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العوامل البشرية والأحداث الخارجية، وعدم كفاية أو فشل العمليات والنظم الداخلية، وتعتبر المخاطر التشغيلية متأصلة في عمليات البنك. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية: مصداقية العمليات التشغيلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التشغيلية والاعتماد على الموردين الرئيسيين، وتنفيذ التغييرات الاستراتيجية وتكامل عمليات الاستحواذ الاحتيال والأخطاء البشرية وجودة خدمة العملاء والامتثال الرقابي والتوظيف والتدريب والاحتفاظ بالموظفين، والآثار الاجتماعية والبيئية. ويلتزم البنك بتحديد وقياس وإدارة

المخاطر التشغيلية، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال منظومة متكاملة على مستوى البنك أو على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية والضوابط الرقابية والأدوات الرقابية. وأحد العناصر الهامة هو تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمليات التشغيلية ومراقبتها على مستوى إدارات العمل، وعلى وجه الخصوص، فقد عملت إدارة المخاطر عن كثب مع وحدات العمل في تطبيق وتحسين أساليب العمل في إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نماذج التقييم الذاتي، والدراسات الاستقصائية بهدف التركيز على نقاط المخاطر الحرجة بغرض تعزيز الرقابة والتقليل من الخسائر التشغيلية.

يهدف إطار البنك في إدارة المخاطر التشغيلية إلى:

- فهم والإبلاغ الرقابي للمخاطر التشغيلية التي يتحملها البنك
- رصد والإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية وأخطاء التشغيل
- فهم وخفض حالات تكرار حالات المخاطر التشغيلية وأثارها على اساس التكلفة مقابل الفائدة،
- إدارة الإنكشافات المتبقية باستخدام التأمين

تطبق آلية للتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر التشغيلية مع التركيز على مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بمجال العمليات التشغيلية. تؤدي إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي دوراً حيويا في إجراء مراجعة والحفاظ على سلامة البيئة الرقابية؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد عمد البنك إلى تغطية بعض المخاطر التشغيلية، التي لا يمكن التحكم بها داخليا، بواسطة وثائق تأمينية.

## إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

يطبق البنك الإجراءات اللازمة لحماية سرية وسلامة المعلومات والبيانات المخزنة، بما في ذلك:

- تطبيق نظم الجدار الناري firewall لحماية الشبكة من التدخل الخارجي
- تطبيقات التحكم على الدخول إلى تطبيقات النظم
- الامتثال لمبدأ الرقابة المزدوجة في الإجراءات التشغيلية
- تطبيق إجراءات وعمليات مختلفة في ضوابط الرقابة الداخلية
- تطبيق عمليات النسخ المتماثل للبيانات عبر الإنترنت على خوادم مستقلة
- خطط الطوارئ في الموقع
- خطط طوارئ خارج الموقع لأغراض استمرارية تشغيل الأعمال business continuity plans وبرامج الإنعاش في حالات الكوارث disaster recovery programs

يكون القائم على وظيفة أمن المعلومات مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي للبنك ويقوم بصفة مستقلة برصد البيئة الأمنية والحالات والمخالفات الأمنية للمعلومات.

ويعمل البنك على تعزيز ورفع قدرات البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات لديه بما في ذلك المعاملات

وحلول إدارة تخزين البيانات وإدارة المخاطر بغرض تأسيس قاعدة تسمح بفرص النمو مستقبلا.

المخصصات الرأسمالية مقابل المخاطر التشغيلية

بهدف الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقا لبازل 3، فإن البنك في الوقت الحالي يطبق أسلوب القياس الموحد في حساب المصروفات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية، تحتسب وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويحتفظ البنك بقاعدة بيانات لإدارة خسائره التشغيلية. ولقد بلغت إجمالي تكلفة رأس المال للمخاطر التشغيلية للسنة المنتهية في 2016/12/31، مبلغ 5.388 مليون دك.

| بنك الكويت الصناعي | |
|---|---|
| **الإفصاح عن المخاطر التشغيلية ( منهجية الأسلوب القياسي ) كما فى 31 ديسمبر 2016** | |
| الوصف | إجمالي القيمة الموزونة ( ألف د.ك. ) |
| إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل | 41,443 |
| إجمالي متطلبات رأس المال | 5388 |
| المنهجية : بناء على متوسط دخل البنك للثلاث سنوات الماضية . المنهجية تم إقتراحها من قبل بنك الكويت المركزي – بازل 3 | |

## سياسات البنك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال

يخضع البنك للقواعد والأنظمة الصادرة عن جهة الرقابة الإشراقية، أي بنك الكويت المركزي في تصريف أعماله المصرفية؛ وبهذا الخصوص، يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/2002/92) والقانون رقم 35 لعام 2002، والتعديلات عليها بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

يطبق البنك سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة معتمدة من مجلس الإدارة، صممت لمنع ورصد ومكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تشمل نظم البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال العمليات والسياسات، والموظفين والبرامج التدريبية والوثائق والمستندات والتقارير والنظم الرقابية. في عام 2013، وتبعاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد جرى تحديث سياسة وإجراءات البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال لتشمل هذه التغييرات.

حرصا من البنك على الالتزام بالمتطلبات الرقابية الخاصة بضرورة الحصول على نسخ من الرخصة التجارية والسجل التجاري من العميل وقت فتح الحساب للعميل، فإن البنك يطبق إجراءات «أعرف عميلك (KYC)»، لأغراض التحقق من هوية عملاء البنك منذ بداية علاقة العمل من خلال الوثائق والمستندات الرسمية؛ ويتم حفظ سجلات العملاء لمدة 5 سنوات من بعد انتهاء العلاقة المصرفية. بالنسبة للمعاملات المشبوهة، فيجري تعقبها ورصدها؛ كما تعقد برامج التدريب والتوعية لموظفي البنك من وقت لآخر. وقد طبق البنك أحدث النظم الآلية في مكافحة عمليات غسل الأموال لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة. كذلك، فقد اتخذ البنك المبادرة في الالتزام بإجراءات FATCA.

وبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الأخيرة، فهي تقضي بتصنيف جميع عملاء البنك تبعاً لمخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر عمليات تمويل الإرهاب. وعليه، تم تطبيق نظام داخلي لتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال للشركات والمؤسسات التجارية وإدماجها ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

## معلومات حول سياسة البنك للرواتب والمزايا

## نظرة عامة على الملامح الرئيسية وأهداف سياسة البنك للرواتب والمزايا

صممت سياسة البنك للرواتب والمزايا يهدف اجتذاب واستبقاء المهنيين المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات والمعارف والدراية الاحترافية، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حسبما ذكر في التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات. وتتضمن السياسة جميع الجوانب الضرورية ومكونات المكافأة المالية مع الأخذ في الاعتبار أهداف تعزيز أداء البنك والإدارة الفعالة للمخاطر؛ إلى جانب تضمينها كافة متطلبات بنك الكويت المركزي كما ورد ذكره في تعليمات حوكمة الشركات.

واستناداً على توصيات لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت، فإن مجلس الإدارة من شأنه اعتماد وتعديل مضمون وهيكل سياسة البنك للمكافآت، كما يقوم بمراجعة تنفيذها لضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

مكونات الراتب والمزايا: يتم تجميع كافة مكونات الراتب والمزايا لضمان تقديم حزمة مناسبة ومتوازنة تعكس خصائص وحدة الأعمال ودرجة الموظف في البنك والوظيفة فضلا عن ممارسات السوق بشأن مستوى الأجور السائدة. وتشمل مكونات الراتب والمزايا المدفوعة للموظف ما يلي:

1. الراتب الثابت
2. مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء
3. مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد
4. مزايا أخرى
5. مكافأة نهاية الخدمة

يتقرر الراتب الثابت على أساس الدور الذي يؤديه الموظف، بما في ذلك المسؤوليات الوظيفية ومدى تعقيداتها والدرجة الوظيفية ومستوى الأداء وأحوال السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

صممت مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء ومكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد (STI/ LET) باعتبارها حوافز تحتسب على أساس الأداء، بهدف تحفيز ومكافأة الموظفين على مساهماتهم في تحقيق غايات وأهداف البنك وفقا للاستراتيجية والخطط السنوية لبنك الكويت الصناعي. تصرف الحوافز القائمة على قياس الأداء في صورة مكافأة نقدية سنوية إلى جميع الموظفين (STI) ومكافأة نقدية مؤجلة إلى كبار الموظفين (LTI). تم ربط برامج الحوافز بمزيج متوازن من مؤشرات الأداء على مستوى البنك، إدارة/مستوى الوحدة وعلى مستوى الموظفين. والهدف الأساسي من مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء هو المقاربة مع معدلات أداء البنك ومساهمات الأداء الفردية؛ بينما صممت مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد بهدف

تشجيع الأداء المستدام المنضبط على أساس المخاطر للبنك على نحو طويل الأمد، ودخل برنامج مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على اساس المخاطر والعائد حيز التنفيذ اعتبارا من عام 2015 فصاعدا.

قام البنك بإدخال برنامج تقييم الأداء وقياس أداء الموظفين رسمياً على جميع المستويات؛ حيث يتم وضع خطة الأداء في بداية السنة بالتعاون بين الموظف ومسؤوله المباشر وتوثيق أهداف خطة الأداء (KPIs) حسب مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحديد الكفاءات المطلوبة وخطة تطوير التنمية الشخصية للموظفين. وتقعد مقابلة تقييم الأداء السنوي حيث يقوم المدير والموظف المعني بمراجعة وتقييم وتوثيق الأداء مقابل الأهداف الموثقة. ومن ثم، تتخذ القرارات لتعديل الراتب الثابت للموظف وحوافز الأداء استناداً إلى نتائج الأداء السنوية.

فضلا عن ذلك، يمنح البنك مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية والطبية وغيرها من الإجازات، والتأمين الطبي وتذاكر السفر السنوية والبدلات، وذلك في ضوء أحكام عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية تبعاً للقوانين المعمول بها. أما مكافأة نهاية الخدمة، فتدفع وفقا لأحكام عقد العمل وللقوانين السارية.

يشرف الرئيس التنفيذي للبنك على تطبيق نظام الرواتب والمزايا للموظفين وفقا للسياسة المعتمدة، بما في ذلك هيكل وإجراءات السياسات ذات الصلة. وتجري "لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا» المراجعة الدورية للتأكد من كفاية وفعالية سياسة الرواتب والمزايا لضمان مواءمتها مع أهداف البنك. كما تساعد اللجنة المذكورة المجلس على إجراء مراجعة سنوية مستقلة للبنك لضمان الامتثال مع سياسة البنك للرواتب والمزايا.

لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا: دور اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشراقية في تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة؛ وبهذا الشأن، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن المرشحين لعضوية الجان المختلفة؛ كما أن اللجنة مسؤولة عن صياغة ومراجعة وتحديث سياسة البنك للرواتب والمزايا، ومساعدة المجلس في تقييم مدى فعالية وإنصاف هذه السياسة وضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم اللجنة بإجراء مراجعة منتظمة لبنود سياسة الرواتب والمزايا ورفع توصياتها بشأن أية تحديثات إلى المجلس؛ كما أنها تضطلع بالتقييم المنتظم لمدى كفاية وفعالية سياسة الرواتب لضمان اتساقها مع أهداف البنك. وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستوى ومكونات راتب المدير التنفيذي ومسؤولياته المباشرة، وكذلك بالنسبة للموظفين التنفيذيين في البنك. وتعمل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا عن كثب مع لجنة المخاطر في البنك ومع رئيس إدارة المخاطر بغية تقييم الحوافز التي يقترحها نظام الرواتب والمزايا.

ولقد قام البنك باستشارة السادة/ أرنست & يونج خلال عام 2014 بهدف هيكلة سياسة الحوافز وتم تنفيذها منذ السنة المالية 2015، ويطبق البنك سياسة لجنة مجلس الإدارة للأجور والإجراءات، التي أقرت في عام 2014. ومنذ السنة المالية 2015، يطبق البنك نظام إدارة الأداء المعدل على جميع العاملين.

تقييم المخاطر: يتمحور المجال الرئيسي لعمل البنك في طبيعة الجمع بين النشاط التنموي والعمل المصرفي التجاري ويكمله في ذلك التعامل في المحفظة الاستثمارية. كما أن البنك يدير أيضا محفظتين ممولتين حكومياً مرتبطتين بمشروعات الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتمويل الزراعي.

تستند سياسة البنك للرواتب و المزايا على تقييم إدارة المخاطر لتحقيق التوازن بين النتائج طويلة و متوسطة الأمد، و قد تم توثيق ذلك بشكل سليم في النظام الجديد لتقييم الأداء، و ذلك من خلال تطبيق نظام «سمارت» أي للقياس بناء على أسس (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة و قائمة على العنصر الزمني)، و ذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs الكمية المفصلة في المراقبة المستمرة للأداء مع التوجيه و الإرشاد و إجراء المراجعات الدورية و من ثم تقييم الأداء النهائي استناداً إلى النتائج المالية فضلا عن الأهداف المحددة على أساس نوعية. وتقع مسؤولية تقييم أداء أعضاء الإدارة العليا على عاتق لجنة الرواتب والمزايا بناء على عوامل القياس التوزيعي والجمعي لنسبة العائد على الاستثمار، وتدابير المخاطر المحددة بما في ذلك عناصر التقييم الداخلي CAMEL-BCOM وأخيراً على العناصر المتعلقة بالنشاط التجاري.

وقد أتخذ البنك التدابير لضمان عدم وجود أية مخاطر مادية وعدم وجود محاولات لأي عضو من أعضاء الإدارة العليا لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل مثل التداول في الأسواق المالية أو الدخول في أي مجالات ذات الكشافات على مخاطر عالية في مقابل إمكانية الحصول على أي نوع من المكاسب أو الانغماس في ـأي مجازفات مفرطة في تحمل. وقد تم تقييم جميع تعاملات البنك والمحفظة الإجمالية للبنك من قبل إدارة المخاطر بشكل مستقل ورفع تقرير بذلك إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

يحدد تقييم الأداء والمكافأة للوظائف الرقابية مثل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بواسطة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، كل فيما يخصه. تسجل معايير الأداء للوظائف الرقابية من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة أو مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة لهذه الوظائف ولا ترتبط أي من مؤشرات الأداء الرئيسية بمستهدفات ربحية أعمال البنك مثل الإيرادات أو الأرباح أو الأهداف ذات الصلة. ووفقا لمبادئ حوكمة الشركات، فإن الوظائف الرقابية لا تعتبر مسؤولة أمام الرئيس التنفيذي، والجهاز التنفيذي للبنك ولكن هي مسؤولة مباشرة أمام مجلس الإدارة ويتم تقدير أتعابها تبعاً لذلك.

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الأداء ومستويات الرواتب والمزايا، فقد أنشأ البنك روابط وأوزان كافية لتقييم الأداء الفردي وأداء وحدات الأعمال وأداء التجاري وفقا للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي البنك وبمساعدة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي المقابل، فإن الأداء التجاري يستند على معايير تقييم مقل العائد على الاستثمار وأداء محافظ الأصول والإجراءات المحددة للمخاطر.

العناصر المتغيرة من الرواتب والمزايا المقدمة لكبار الموظفين تحتوي على مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويبدأ إدراج المكون طويل الأجل بعد مرور 3 سنوات من تاريخ المنح. وهذا المبلغ قابل زيادة أو النقصان وفقا لمتوسط الأداء في الثلاث سنوات من حيث معدلات EPS وإجراءات المخاطر. ويتعامل البنك فقط على أساس المكافأة النقدية الممنوحة على العناصر المتغيرة من الراتب ولا يخصص خيارات أو حصص الأسهم. كذلك، يعتد أداء موظفي الإدارة العليا على قياس نسبة العائد على الاستثمار ومحددة بوزن 40 %، و30 % لوزن أداء محفظة الأصول و30 % وزن تصنيف المخاطر، تبعاً للهيكل الذي وضعه الاستشاريون

السادة/ مكتب أرنست أند يونج . ويحق لجميع موظفي البنك الحصول على حوافز متغيرة على اساس الأداء، فقط أعضاء وموظفي الإدارة العليا الذين لا يتجاوز عددهم 20، هم المؤهلون لحوافز متغيرة طويل الأجل. ولم تكن أي مؤشرات لمكافأت من هذا النوع تم منحها لأي موظف.

يضم التعريف المحدد بالإدارة العليا كبار الموظفين، مثل: الرئيس التنفيذي وفريقه من 3 نواب للرئيس التنفيذي وهم مسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي؛ وهم: نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والعمليات، نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والمحافظ، ونائب الرئيس التنفيذي للمالية والاستثمارات. أما الوظائف التي تعتبر «حاملة للمخاطر المادية material risk-takers فتشمل رؤساء إدارات الأعمال المدرة للدخل، وهي: تمويل المشاريع والمتابعة، وتمويل الشركات، والاستثمارات المباشرة، والخزانة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات الزراعية. أما المهام الرقابية، فتشمل: رئيس إدارة المخاطر، ورئيس التدقيق الداخلي والمراقب المالي، ورئيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال ومسؤول وحدة الالتزام الرقابي.

| بيان الرواتب والمزايا المدفوعة في 2016 (بالدينار الكويتي) | | | |
|---|---|---|---|
| الفئة رقم 1: تشمل 4 موظفين | | | |
| ثابت | بدون قيد على أساس نقدي | مؤجلة على اساس نقدي | أخرى-غير مقيدة |
| | 479682 | 14414 | 15180 |
| | | | |
| متغيرة | بدون قيد على أساس نقدي | مؤجلة على اساس نقدي | أخرى-غير مقيدة |
| | | 138667 | |
| الفئة رقم 2: تشمل 7 موظفين | | | |
| ثابت | بدون قيد على أساس نقدي | مؤجلة على اساس نقدي | أخرى-غير مقيدة |
| | 405365 | 10670 | 26565 |
| | | | |
| متغيرة | بدون قيد على أساس نقدي | مؤجلة على اساس نقدي | أخرى-غير مقيدة |
| | | 80531 | |
| الفئة رقم 2: تشمل 5 موظفين | | | |
| ثابت | بدون قيد على أساس نقدي | مؤجلة على اساس نقدي | أخرى-غير مقيدة |
| | 213631 | 9613 | 2786 |
| | | | |
| متغيرة | بدون قيد على أساس نقدي | مؤجلة على اساس نقدي | أخرى-غير مقيدة |
| | | 35734 | |

# من أنشطة البنك في عام 2016

تكريم محفظة الصناعي في احدى مشاركاتها هذا العام

مشاركة البنك في معرض اتحاد الصناعات الكويتية

تكريم البنك في مشاركة محفظة الصناعي في معرض العمل والتوظيف

مشاركة البنك في حملة « الصناعة فارس المستقبل »

الصناعي
IBK

الصناعي
IBK

بنك الكويت الصناعي

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة وشركاته) التابعة
دولة الكويت

# البيانات المالية المجمعة
## وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| تقرير مراقب الحسابات الحسابات المستقل | 82 |
| بيان المركز المالي المجمع | 86 |
| بيان الأرباح أوالخسائر والدخل الشامل آلاخر المجمع | 87 |
| بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع | 88 |
| بيان التدفقات النقدية المجمع | 89 |
| إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة | 90 |

# تقرير مراقب الحسابات المستقل

**السادة المساهمين المحترمين**
**بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)**
**دولة الكويت**

**تقرير التدقيق على البيانات المالية المجمعة**

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) («البنك»)، والشركات التابعة (يشار إليهم مجتمعين بمصطلح «المجموعة»)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند «مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة» في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين («الميثاق») كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للمجموعة، ولكن لا يتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

**مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة**

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

**المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.**

**مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة**

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للبنك ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

**التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى**

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك (والتعديلات اللاحقة لهما)، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1

لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

**صافي عبد العزيز المطوع**

**مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة «أ»**

**من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه**

**عضو في كي بي إم جي العالمية**

**الكويت في 21 مارس 2017**

## بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
## دولة الكويت

### بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016

| | إيضاح | 2016<br>ألف دينار كويتي | 2015<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| النقد والنقد المعادل | 4 | 1,511 | 22,557 |
| أذونات وسندات الخزانة | 5 | 152,241 | 146,101 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | | 106,840 | 98,189 |
| استثمارات متاحة للبيع | 6 | 69,798 | 66,304 |
| قروض وسلفيات للعملاء | 7 | 304,133 | 269,404 |
| استثمارات في شركات زميلة | 8 | 6,480 | 6,447 |
| موجودات أخرى | | 11,519 | 11,233 |
| أرض ومباني | 9 | 3,779 | 3,793 |
| **إجمالي الموجودات** | | 656,301 | 624,028 |
| **المطلوبات** | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | | 37,025 | 9,551 |
| ودائع العملاء | | 42,822 | 44,879 |
| مطلوبات أخرى | | 15,694 | 14,536 |
| قروض لأجل | 10 أ | 26,512 | 26,786 |
| قرض من حكومة دولة الكويت | 10 ب | 300,000 | 300,000 |
| **إجمالي المطلوبات** | | 422,053 | 395,752 |
| **حقوق الملكية** | | | |
| رأس المال | 11 | 20,000 | 20,000 |
| احتياطي اجباري | 11 | 33,806 | 32,597 |
| احتياطي اختياري | 11 | 138,095 | 136,886 |
| أرباح مرحلة | | 24,132 | 21,000 |
| توزيعات أرباح مقترحة | 11 | 6,000 | 6,000 |
| احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات | 11 | 12,215 | 11,793 |
| **إجمالي حقوق الملكية** | | 234,248 | 228,276 |
| **إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية** | | 656,301 | 624,028 |

إن الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

عبد المحسن يوسف الحنيف
رئيس مجلس الإدارة

علي عبدالنبي خاجه
الرئيس التنفيذي

## بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

| | إيضاح | 2016<br>ألف دينار كويتي | 2015<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **إيراد الفوائد** | | 18,495 | 16,667 |
| مصاريف الفوائد | | (2,844) | (3,194) |
| صافي إيراد الفوائد | | 15,651 | 13,473 |
| أتعاب وعمولات | | 4,846 | 4,348 |
| أرباح/ (خسائر) فروقات عملة | | 462 | (427) |
| إيرادات توزيعات | | 731 | 697 |
| إيرادات من استثمارات متاحة للبيع | | 6,664 | 7,953 |
| حصة من نتائج أعمال شركات زميلة | 8 | 330 | 357 |
| ديون معدومة مستردة | | 76 | 399 |
| صافي إيرادات أخرى | | 92 | 58 |
| **إجمالي الإيرادات** | | 28,852 | 26,858 |
| | | | |
| تكاليف موظفين | 12 | (7,243) | (6,782) |
| استهلاكات | | (124) | (106) |
| مصاريف أخرى | | (1,896) | (2,094) |
| مخصص محمل لقروض وسلفيات | 7 | (5,992) | (5,320) |
| مخصصات أخرى محملة | | (43) | (342) |
| انخفاض في قيمة استثمارات | | (1,465) | (2,436) |
| **إجمالي المصاريف** | | (16,763) | (17,080) |
| ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة | | 12,089 | 9,778 |
| حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي | | (116) | (97) |
| مكافأة أعضاء مجلس الإدارة | 13 | (300) | (295) |
| الزكاة | | (123) | (101) |
| **صافي ربح السنة** | | 11,550 | 9,285 |
| الدخل الشامل الآخر للسنة | | | |
| البنود التي يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقا الى بيان الأرباح والخسائر | | | |
| التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع | | 287 | (1,228) |
| التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع للشركات التابعة | | 136 | (153) |
| حصة الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة | | (1) | (106) |
| الدخل الشامل الآخر للسنة | | 422 | (1,487) |
| إجمالي الدخل الشامل للسنة | | 11,972 | 7,798 |
| ربحية السهم الأساسية والمخففة (دينار كويتي) | 14 | 5.775 | 4.643 |

إن الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

## بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

| | رأس المال ألف دينار كويتي | احتياطي اجباري ألف دينار كويتي | احتياطي اختياري ألف دينار كويتي | أرباح مرحلة ألف دينار كويتي | توزيعات أرباح مقترحة ألف دينار كويتي | احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2014** | 20,000 | 31,620 | 135,909 | 19,669 | 8,000 | 13,280 | 228,478 |
| صافي ربح السنة | - | - | - | 9,285 | - | - | 9,285 |
| الدخل الشامل الآخر للسنة | - | - | - | - | - | (1,487) | (1,487) |
| إجمالي الدخل الشامل للسنة | - | - | - | 9,285 | - | (1,487) | 7,798 |
| المحول للاحتياطيات (إيضاح 11) | - | 977 | 977 | (1,954) | - | - | - |
| توزيعات أرباح لسنة 2014 | - | - | - | - | (8,000) | - | (8,000) |
| توزيعات أرباح مقترحة لسنة 2015 (إيضاح 11) | - | - | - | (6,000) | 6,000 | - | - |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2015 | 20,000 | 32,597 | 136,886 | 21,000 | 6,000 | 11,793 | 228,276 |
| | | | | | | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2015 | **20,000** | **32,597** | **136,886** | **21,000** | **6,000** | **11,793** | **228,276** |
| صافي ربح السنة | - | - | - | **11,550** | - | - | **11,550** |
| **الدخل الشامل الآخر للسنة** | - | - | - | - | - | **422** | **422** |
| إجمالي الدخل الشامل للسنة | - | - | - | **11,550** | - | **422** | **11,972** |
| المحول للاحتياطيات (إيضاح 11) | - | **1,209** | **1,209** | **(2,418)** | - | - | - |
| توزيعات أرباح لسنة 2015 | - | - | - | - | **(6,000)** | - | **(6,000)** |
| توزيعات أرباح مقترحة لسنة 2016 (إيضاح 11) | - | - | - | **(6,000)** | **6,000** | - | - |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2016 | **20,000** | **33,806** | **138,095** | **24,132** | **6,000** | **12,215** | **234,248** |

## بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

| | إيضاح | 2016<br>ألف دينار كويتي | 2015<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| **تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية** | | | |
| ربح السنة | | 11,550 | 9,285 |
| تسويات: | | | |
| إيرادات من استثمارات متاحة للبيع | | (6,664) | (7,953) |
| حصة من نتائج أعمال شركات زميلة | 8 | (330) | (357) |
| استهلاكات | | 124 | 106 |
| فرق صرف عملات اجنبية على قروض لأجل | | (274) | - |
| مخصص قروض وسلفيات | 7 | 5,992 | 5,320 |
| مخصصات أخرى محملة | | 43 | 342 |
| انخفاض في قيمة استثمارات | | 1,465 | 2,436 |
| | | 11,906 | 9,179 |
| التغيرات في: | | | |
| أذونات وسندات الخزانة | | (6,140) | 45,676 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | | (8,651) | 16,845 |
| قروض وسلفيات للعملاء | | (40,722) | (11,989) |
| موجودات أخرى | | (1,211) | 106 |
| ودائع من البنوك ومؤسسات مالية أخرى | | 27,474 | (53,246) |
| ودائع العملاء | | (2,057) | (17,473) |
| مطلوبات أخرى | | 1,181 | (181) |
| **صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية** | | (18,220) | (11,083) |
| تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية | | | |
| صافي الحركة على استثمارات متاحة للبيع | | 2,128 | 6,123 |
| المحصل من بيع استثمار في شركة تابعة | | 750 | 750 |
| توزيعات أرباح نقدية مستلمة من شركات زميلة | 8 | 296 | 296 |
| **صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية** | | 3,174 | 7,169 |
| **تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية** | | | |
| المحصل من قروض لأجل | | - | 26,786 |
| توزيعات ارباح مدفوعة | | (6,000) | (8,000) |
| **صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية** | | (6,000) | 18,786 |
| **صافي (النقص)/ الزيادة في النقد والنقد المعادل** | | (21,046) | 14,872 |
| النقد والنقد المعادل في 1 يناير | | 22,557 | 7,685 |
| **النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر** | 4 | 1,511 | 22,557 |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

**بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)**

دولة الكويت

**ايضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016**

## 1. التأسيس والنشاط

إن بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) («آي بي كي» أو «البنك») هو شركة مساهمة مقفلة تأسست في دولة الكويت عام 1973 بموجب سجل تجاري رقم 20139. وهو مسجل كبنك لدى بنك الكويت المركزي للقيام بالأعمال المصرفية للمشاريع الصناعية والقيام بالاستثمارات التي تتعلق بنشاطاته كما يلي:

• الإسهام في إنماء الاقتصاد الكويتي وتنويع هيكله الإنتاجي عن طريق تشجيع إنشاء الصناعات الجديدة وتدعيم الصناعات القائمة لها تحقيقا لهذا الغرض القيام بالعمليات المذكورة صراحة في هذا النظام بما يلزم من العمليات الأخرى التي تقتضيها هذه المهمة.

• ويجوز للبنك أن تكون له مصلحة أو أن يشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي قد تعونه على تحقيق غرضه في الكويت أو في الخارج وله أن يشتري هذه الهيئات أو أن يلحقها به.

إن البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 تتضمن البنك وشركاته التابعة المذكورة أدناه، (يشار إليهم مجتمعين «المجموعة» وبشكل منفرد «شركات المجموعة») ومساهمة المجموعة في الشركات الزميلة.

| اسم الشركة التابعة | بلد التأسيس | الأنشطة الرئيسية | نسبة الملكية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2016 | 2015 |
| الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية ش.م.ك. (مقفلة)* | دولة الكويت | استثمارات | %99.6 | %99.6 |
| صناعي انتربرايزس ليمتد | بريتش ويست إنديز | استثمارات | %100 | %100 |
| الشركة الرائدة للبتروكيماويات ش.م.ك. (مقفلة)** | دولة الكويت | إنتاج المواد البتروكيماوية | %96 | %96 |
| شركة المنتجات البتروكيماوية الوسيطة ش.م.ك. (مقفلة)** | دولة الكويت | إنتاج المواد البتروكيماوية | %96 | %96 |
| شركة وربة لإنتاج الخرسانة الجاهزة ش.ش.و | دولة الكويت | إنتاج الخرسانة الجاهزة | %100 | %100 |

*إن ما نسبته 0.4 % مملوكة من قبل مدراء / وموظفين تلك الشركات بالنيابة عن البنك.

**إن مانسبته 4 % مملوكة من قبل مدراء / وموظفين تلك الشركات بالنيابة عن البنك.

إن مقر البنك الرسمي يقع في دولة الكويت وعنوانه المسجل هو مجمع البنوك – المنطقة التجارية التاسعة – شارع مبارك الكبير – دروازة العبد الرزاق – ص.ب 3146 الصفاة 13032 – الكويت. كما في 31 ديسمبر 2016 بلغ إجمالي عدد موظفي المجموعة 199 موظفا (2015: 185 موظفا).

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة في 25 يناير 2017. إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

## 2. أسس الإعداد

**أ) بيان الالتزام**

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا لقوانين دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لإشراف بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس حول مخصص انخفاض القيمة المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما تم توضيحه ضمن السياسة المحاسبية الخاصة بالانخفاض في القيمة للموجودات المالية.

**ب) الأساس المحاسبي**

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع والأدوات المالية المشتقة والتي يتم قياسها بقيمتها العادلة.

**ج) عملة التعامل والعرض**

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهي عملة التعامل للبنك. تم تقريب كافة المبالغ إلى أقرب ألف ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

**د) استخدام التقديرات والأحكام**

عند إعداد هذه البيانات المالية المجمعة تقوم الإدارة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات، والتي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. ويتم إدراج التغيرات في التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي.

**الأحكام**

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح 3، قامت الإدارة بإبداء الأحكام التالية التي لها أبلغ الأثر على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

**تصنيف الاستثمارات**

عند اقتناء الاستثمار، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه «بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر أو «متاح للبيع» أو «محتفظ به حتى الاستحقاق». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي 39 لتصنيف استثماراتها.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر» إذا تم اقتناؤها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات «متاحة للبيع».

**انخفاض قيمة الاستثمارات**

تعتبر إدارة المجموعة أن «الاستثمارات المتاحة للبيع» قد تعرضت للانخفاض في قيمتها عند وجود انخفاض جوهري أو مطول للقيمة العادلة عن التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الانخفاض «جوهري» أو «مطول» يتطلب آراء هامة.

**التقديرات والافتراضات**

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

**القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة**

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي ليس لها سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية حديثة على أسس متكافئة، وبالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي تتعرض لعدم التأكد من التقديرات.

**مخصصات خسائر القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الملكية**

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات المتعثرة والاستثمارات في أدوات الملكية بشكل ربع سنوي وذلك لتقييم الحاجة لتسجيل أية مخصصات للخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، وعليه فان ذلك يتطلب على الأخص تقديرات لحجم وزمن التدفقات النقدية المحتملة بغرض تحديد حجم المخصصات المطلوبة. لذا فإن مثل هذه التقديرات تعتمد بالضرورة على افتراضات لعدة عوامل تشمل

درجات متفاوتة من الحكم وعدم التأكد وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على هذه المخصصات.

**هـ) التغيرات في السياسات المحاسبية**

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات التالية على المعايير التي تسري للسنة الحالية.

- توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2012-2014 - معايير مختلفة.
- مبادرة الإفصاح (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1).

لا يوجد لتطبيق التعديلات المذكورة أعلاه على المعايير أي تأثير مالي هام على البيانات المالية المجمعة.

**و) المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة ولكن لم تسري بعد**

يوجد عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التي تسري على الفترات السنوية للمجموعة التي تبدأ بعد

1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر إلا أن المجموعة لم تقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية المجمعة.

**المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية**

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية بنسخته النهائية في يوليو 2014، ويسري على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الموجودات غير المالية. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 محل معيار المحاسبة الدولي 39-الأدوات: التحقق والقياس. إن تطبيق هذا المعيار له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك، ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثيراً جوهرياً على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. يعمل البنك على تحديد الأثر الكمي لتطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند تطبيقه.

من غير المتوقع أن يكون للمعايير الجديدة أو المعدلة التالية أي تأثير هام على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

| تاريخ النفاذ | المعيار الجديد أو التعديلات |
|---|---|
| 1 يناير 2017 | مبادرة الإفصاح (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7). |
| 1 يناير 2018 | المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من العقود مع العملاء |
| | تصنيف وقياس معاملات المدفوعات بالأسهم (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2) |
| 1 يناير 2019 | المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير (يُسمح بالتطبيق المبكر فقط للمنشآت التي تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أيضًا) |

## 3. السياسات المحاسبية الهامة

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية المجمعة، باستثناء المبين في إيضاح 2 (هـ).

**أ) أسس التجميع**

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون البنك:

- لديه سلطة على المستثمر فيه.
- يتعرض، أو لديه حقوق عوائد متغيرة من مشاركته مع المستثمر فيه.
- لديه المقدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائده.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على المستثمر فيه إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عندما يمتلك البنك أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، يكون للبنك سلطة على المستثمر فيه عندما تكون حقوق التصويت تكفي لإعطائه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها من جانب واحد. يقوم البنك بأخذ جميع الحقائق والظروف التالية ذات الصلة عند إجراء تقييم فيما إذا كان أو لم يكن حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها كافية لإعطاء السلطة، بما في ذلك:

- حجم حقوق تصويت البنك من حقوق التصويت النسبي لحجم الحيازات ومدى تشتتها بين أصحاب الأصوات الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحتفظ بها البنك، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية قد تشير إلى أن البنك لديه أو ليس لديه القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات

الصلة في الوقت عند اتخاذ القرار، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة بالكامل. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة في التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم التغير في السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. أية فروقات بين المبلغ المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية والمتعلقة بملاك البنك. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت النتائج رصيد عجز. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تدرج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تدرج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تدرج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، متى كان ذلك مناسبا.

**ب) الأدوات المالية**

التصنيف

**(i) الموجودات المالية**

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية إلى «موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر» و «القروض والمدينين» و«موجودات متاحة للبيع».

وتنقسم الموجودات المالية المقيّمة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر تحت بندين : «موجودات مالية بغرض المتاجرة» و«موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر» عند الاعتراف المبدئي من تاريخ الاستحواذ، ويتم تصنيف الموجودات تحت هذا التصنيف إذا تم الاستحواذ عليها بغرض بيعها على المدى القصير أو إذا كانت الإدارة تدير هذه الاستثمارات وتقيم أداءها وتصنفها داخلياً بالقيمة العادلة وفق خطة البنك الاستثمارية الاستراتيجية. ويتم تصنيف المشتقات ضمن الموجودات المالية « بغرض المتاجرة « ما لم يتم اعتبارها لغرض الحماية وتكن أداة الحماية فاعلة.

إن القروض والمدينين هي أدوات مالية بخلاف المشتقات ولها دفعات محددة أو ثابتة وليس لها سوق نشط. تتضمن القروض والمدينين النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزانة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والأرصدة المدينة للعملاء.

إن الموجودات المتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية بخلاف المشتقات وهناك نية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة وهي غير مصنفة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر أو القروض والمدينين أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق. تتضمن الموجودات المتاحة للبيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

**(ii) المطلوبات المالية**

تصنف المطلوبات المالية بأنها «خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر» وتشمل الودائع من البنوك والمؤسسات المالية والعملاء وقروض لأجل وقرض من حكومة دولة الكويت. وهذه المطلوبات المالية يتم إعادة قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة استنادا إلى طريقة العائد الفعلي.

**(iii) التحقق وعدم التحقق**

تقوم المجموعة بإثبات الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في عقد حول الأداة. ويتم استبعاد الموجودات المالية عندما تفقد المجموعة حقوقها التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية أو قيامها بنقل كافة الحقوق المادية وعدم الاحتفاظ بأية ملكية للأصل. تستمر المجموعة بإثبات الموجودات المالية في حال احتفاظها بالملكية وبحدود الاستثمار بها. يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند تسديدها أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

تثبت الاستثمارات المشتراة والمباعة «بالطريقة الاعتيادية» باستخدام تاريخ التسوية للمعاملة وعليه يتم إثبات التغير في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة والتسوية في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع وفقا للسياسة المرتبطة بتلك الأداة. إن الشراء والبيع للاستثمارات يتطلب تسليمها خلال مدة زمنية محددة، عادةً ما يتم تحديدها من قبل المشرعين أو الأعراف في الأسواق.

**(iv) القياس**

يتم إثبات كافة الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة فقط للأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

بعد التحقق المبدئي، يتم تسجيل الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقا بالقيمة العادلة. يتم تسجيل القروض والسلفيات للعملاء بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصا أي مخصص انخفاض في القيمة. إن القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة مبنية على سعر آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، وذلك بالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة أو بالاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة أو باستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

لاحقا للتسجيل المبدئي يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم إثبات الأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة من تغير القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. ويتم إثبات الموجودات المالية المصنفة تحت بند القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

أما بالنسبة للموجودات المتاحة للبيع، فيتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة واثبات الأرباح والخسائر الغير محققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن احتياطي إعادة تقييم في الدخل الشامل الآخر. أما بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية والتي لا يتوفر لها سعر سوقي مدرج في سوق نشط أو التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها والمشتقات المرتبطة بها والتي يتم تسويتها من خلال تسليم هذه الأدوات فإنها تدرج بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم إثبات المطلوبات المالية غير التجارية بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي.

عند بيع موجودات متاحة للبيع أو تكوين مخصص الانخفاض في القيمة، يتم نقل احتياطي إعادة التقييم المتراكم في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر كأرباح أو خسائر.

**(v) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية**

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم وتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض

في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للاستثمار بحيث يصبح اقل من تكلفة الاستثمار يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الاصلية للاستثمار والانخفاض المطول مقابل الفترة عندما تقل القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوما منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الدخل الشامل الاخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تخضع القروض الممنوحة من قبل المجموعة لاحتساب المخصصات لمقابلة مخاطر الانخفاض في القيمة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل المبالغ المستحقة. ويتم تكوين المخصص بأخذ الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد وهي القيمة الحالية من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، متضمنة الضمانات والكفالات مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي أو باستخدام الفائدة الفعلية الحالية حسب العقد بالنسبة للقروض التي تحمل معدل فائدة متغيرة، لا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل. إضافة لذلك، في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تم فيها تعديل أسس احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة على التسهيلات الائتمانية، وذلك بتغييرها من 2 % إلى 1 % للتسهيلات النقدية و0.5 % للتسهيلات غير النقدية. تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات الائتمانية بعد خصم بعض بنود الضمانات المحددة حسب التعليمات خلال الفترة المالية.

في حالة نقص خسائر الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة وإمكانية ربط النقص وبشكل موضوعي بحدث يقع بعد التخفيض، يتم عكس التخفيض أو المخصص من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

### ج) مشتقات الأدوات المالية

يتم إثبات التغير الإيجابي في القيمة العادلة (أرباح غير محققة) للمشتقات المالية ضمن الموجودات الأخرى وإثبات التغير السلبي في القيمة العادلة (خسائر غير محققة) للمشتقات المالية ضمن المطلوبات الأخرى في المركز المالي المجمع.

تعتمد القيم السوقية بالإشارة إلى أسعار السوق أو التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسب ملاءمتها ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات بغرض المتاجرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل

الشامل الآخر المجمع، وتشمل المشتقات بغرض المتاجرة تلك التي ليس بالإمكان تأهيلها لتكون بغرض التغطية. لأغراض تغطية المشتقات، فأنه يتم تصنيف المشتقات تحت بندين، (أ) مشتقات لتغطية التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات والالتزامات غير المعترف بها والتي توثر على الربح أو الخسارة، و(ب) مشتقات لتغطية التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر موجودات أو مطلوبات محددة أو لتقدير معاملات أو التزامات قد تؤثر في صافي الربح أو الخسارة.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أدوات التغطية وفقاً للقيمة العادلة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المغطى والمتعلقة بنوع المخاطر المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتسجل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أدوات التغطية الذي تقرر على أنه تغطية فعالة مباشرة في الدخل الشامل الآخر كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. بالنسبة لتغطية التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية التي تؤدي لاحقاً إلى تحقق أصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تحققت في الدخل الشامل الاخر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل أو الالتزام المالي خلالها على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بالنسبة لأدوات التغطية التي لا تستوفي شروط محاسبة التغطية، يتم إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأدوات التغطية مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

### د) المقاصة

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إظهار الصافي في بيان المركز المالي المجمع عندما تمتلك المجموعة حق قانوني ملزم بذلك للتنفيذ وعند وجود نية لتسديد المعاملات بالصافي أو لبيع الأصل وتسوية المطلوبات في آن واحد.

### هـ) النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية المجمع على النقد وأرصدة قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية (متضمنة بنك الكويت المركزي) والتي تكون فترة استحقاقها خلال 7 أيام.

### و) القروض المُجَدولة

تسعى المجموعة لإعادة جدولة القروض المتعثرة بدلاً من الإستحواذ على ضمانات تلك القروض، وذلك من خلال تمديد بعض دفعات القروض وفرض شروط جديدة. وعند ذلك، لا يتم اعتبار تلك القروض متخلفة

عن السداد. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المُجدولة بشكل مستمر لضمان استيفاء كافة المتطلبات والتأكد من قدرة العميل على سداد الدفعات المستقبلية، ويتم إخضاع هذه القروض للتقييم بشكل مستمر لدراسة ما إذا كان هناك انخفاض في قيمتها.

### ز) الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، والتي تتمثل في صلاحيتها على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. تتضمن البيانات المالية المجمعة حصة المجموعة من نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ البداية الفعلية للتأثير الجوهري حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 «الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة». وفقا لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة.

تقوم المجموعة بإدراج حصتها من التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع، يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تحقيق خسارة قيمة إضافية لاستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتدرج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

## ح) الموجودات الثابتة

تدرج الموجودات الثابتة باستثناء الأراضي - ملك حر- بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تدرج الأراضي بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة. يتم استهلاك البنود غير المادية للموجودات الثابتة بالكامل في سنة الشراء.

يتم استهلاك تكلفة المباني على أساس القسط الثابت بمعدل استهلاك على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها وهو 20 سنة.

## ط) العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بالدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي بتاريخ بيان المركز المالي المجمع حسب سعر الصرف السائد بذلك التاريخ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن فروق أسعار الصرف في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالتكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل المطلوبات والموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الادوات المالية والمصنفة كالاستثمارات في أدوات ملكية متاحة للبيع بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من الأدوات المالية المصنفة كاستثمارات في أدوات دين متاحة للبيع كالسندات مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. فتدرج ضمن «احتياطي تقييم استثمارات بالقيمة العادلة» ضمن الدخل الشامل الآخر.

## ي) تحقق الإيراد

يتم إدراج إيرادات الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع عند تحققها آخذين في الاعتبار العائد الفعلي للموجودات أو السعر العائم الملائم. تتضمن إيرادات الفوائد إطفاء أي خصم أو علاوة أو اختلافات أخرى بين القيمة المبدئية للفائدة التي تحملها الأداة ومبلغها عند الاستحقاق على أساس معدل الفائدة الفعلي. يتم التحقق للإيراد من الرسوم والعمولات عند تحصيلها. عندما يكون هناك انخفاض في

قيمة المدينين، تقوم المجموعة بتخفيض القيمة الدفترية لتلك المبالغ إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تقدر بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المتعلق بالأداة المالية، ويتم الاستمرار في إطفاء الخصم كإيراد فوائد. إن إيرادات الفوائد للقروض التي يوجد انخفاض دائم في قيمتها يتم التحقق منها إما في حالة تحصيلها أو على أساس التكلفة المستردة حسبما تقتضيه الظروف.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

تحتسب إيرادات الفوائد باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

**ك) الانخفاض في القيمة للموجودات غير المالية**

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على هذا الانخفاض، يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. إذا لم يكن من الممكن احتساب القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد من وحدة توليد النقد للأصل التابع لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق معدل الخصم المناسب. يجب أن يعكس معدل الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للأصل المقدرة (أو وحدة إنتاج النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية (أو وحدة إنتاج النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها، وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة إنتاج النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري للأصل (أو وحدة إنتاج النقد) بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

## ل) مكافأة نهاية الخدمة

### الموظفون الكويتيون

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة المجموعة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة كمصروفات في بيان الدخل المجمع في السنة التي تنشأ فيها.

### الموظفون الأجانب

يستحق الموظفون المقيمون مكافأة نهاية خدمة بموجب أحكام قانون العمل الكويتي ولوائح البنك بناءً على مدة الخدمة المتراكمة وعلى أساس آخر راتب يتقاضاه الموظف والبدلات. تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول الذي يمثل مشروع منافع محددة باحتساب المطالبات في حال ترك كافة الموظفين البنك بتاريخ بيان المركز المالي.

## م) مخصصات أخرى

يتم الاعتراف بالمخصص في بيان المركز المالي المجمع فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام الحالي أو القانوني أو المحتمل، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. وعندما يكون التأثير مادياً، يتم تحديد المخصص عن طريق خصم القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والخطر المتعلق بالالتزام عندما يكون ملائما.

## ن) موجودات الأمانة

إن الموجودات المدارة من قبل المجموعة لأطراف أخرى أو المحتفظ بها تحت الوصاية أو بصفة أمانة لا يتم اعتبارها ضمن موجودات المجموعة، وبالتالي لم يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة، وإنما يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات في البيانات المالية المجمعة.

## س) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1 % من ربح البنك بعد خصم حصته من أرباح شركات مساهمة تابعة وزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري.

### ع) الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1 % من ربح البنك المجمع بعد خصم حصته في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة الخاضعة لنفس القانون وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة الخاضعة لنفس القانون وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية الخاضعة لنفس القانون طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 ولائحته التنفيذية.

## 4. النقد والنقد المعادل

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| أرصدة لدى بنك الكويت المركزي | 558 | 177 |
| نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى | 953 | 1,380 |
| ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية تستحق خلال ٧ أيام | - | 21,000 |
| | 1,511 | 22,557 |

## 5. أذونات وسندات الخزانة

| 2016 | | 2015 |
|---|---|---|
| ألف دينار كويتي | | ألف دينار كويتي |
| 3,492 | سندات بنك الكويت المركزي | 4,498 |
| 148,749 | سندات خزانة | 141,603 |
| 152,241 | | 146,101 |

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة 18 % من ودائع العملاء المقومة بالدينار الكويتي على هيئة أذونات وسندات الخزانة.

## 6. استثمارات متاحة للبيع

| 2016 | | 2015 |
|---|---|---|
| ألف دينار كويتي | | ألف دينار كويتي |
| 1,520 | سندات | 1,608 |
| 10,664 | أسهم مسعرة | 10,742 |
| 2,141 | أسهم غير مسعرة | 2,195 |
| 55,473 | صناديق | 51,759 |
| 69,798 | | 66,304 |

ترى الإدارة أن القيمة العادلة للأسهم غير المسعرة المتاحة للبيع غير المسعرة لا يمكن تحديدها بصورة موثوقة، وبالتالي يتم إدراج هذه الاستثمارات بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة. لا يوجد سوق نشط لتلك الاستثمارات ولا توجد أية معاملة حديثة توفر دليلا على قيمتها العادلة الحالية.

## 7. قروض وسلفيات للعملاء

| 2016 | | 2015 |
|---|---|---|
| ألف دينار كويتي | | ألف دينار كويتي |
| 158,897 | قروض صناعية ذات أسعار فائدة تشجيعية | 154,082 |
| 175,816 | قروض وسلفيات ذات أسعار فائدة تجارية | 139,910 |
| 334,713 | | 293,992 |
| (30,580) | ناقصاً: مخصصات عامة ومحددة | (24,588) |
| 304,133 | | 269,404 |

فيما يلي بيان بالحركة على المخصصات:

| | القروض الصناعية | | | القروض التجارية | | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | محددة | عامة | الإجمالي | محددة | عامة | الإجمالي | |
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الرصيد في 1 يناير 2016 | 549 | 10,943 | 11,492 | 281 | 12,815 | 13,096 | 24,588 |
| المحمل خلال السنة | (135) | 3,277 | 3,142 | (44) | 2,894 | 2,850 | 5,992 |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2016 | 414 | 14,220 | 14,634 | 237 | 15,709 | 15,946 | 30,580 |

| | القروض الصناعية | | | القروض التجارية | | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | محددة | عامة | الإجمالي | محددة | عامة | الإجمالي | |
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الرصيد في 1 يناير 2015 | 585 | 5,784 | 6,369 | 254 | 12,645 | 12,899 | 19,268 |
| المحمل خلال السنة | (36) | 4,994 | 4,958 | 27 | 335 | 362 | 5,320 |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2016 | - | 165 | 165 | - | (165) | (165) | - |
| | 549 | 10,943 | 11,492 | 281 | 12,815 | 13,096 | 24,588 |

يستند تحليل المخصصات المذكورة أعلاه إلى متطلبات بنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1 % على التسهيلات الائتمانية النقدية و0.5 % على التسهيلات الائتمانية غير النقدية بالصافي بعد فئات الضمانات المحددة التي تسري عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد. يتضمن المخصص العام المذكور أعلاه على التسهيلات الائتمانية النقدية ويشمل مبلغ 26,614 ألف دينار كويتي زيادة عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي (2015: 20,863 ألف دينار كويتي). يتم شمل المخصص على التسهيلات الإئتمانية غير النقدية والبالغ قيمتها 1,916 ألف دينار كويتي (2015: 1,904 ألف دينار كويتي)، الى مطلوبات أخرى.

يقدر مخصص انخفاض القيمة الفردي المحتسب وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (39) بمبلغ 651 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 830 ألف دينار كويتي).

## 8. استثمارات في شركات زميلة

| | | | نسبة الملكية | | القيمة الدفترية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 2016 | 2015 |
| | بلد التأسيس | الأنشطة الرئيسية | 2016 | 2015 | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| شركة تعبئة مياه الروضتين –شركة مساهمة كويتية مقفلة | دولة الكويت | إنتاج وتعبئة مياه الشرب | %30 | %30 | 3,723 | 3,747 |
| شركة قاروه لمنتجات البي.آي.تي – شركة مساهمة كويتية مقفلة | دولة الكويت | إنتاج مادة P.E.T | %30 | %30 | 1,479 | 1,434 |
| شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية – شركة مساهمة كويتية مقفلة | دولة الكويت | إنشاء مصانع انتاج الغاز | %20 | %20 | 1,278 | 1,266 |
| | | | | | 6,480 | 6,447 |

كما في بداية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف للشركات الزميلة، التي لم يتم تعديلها بالنسبة التي تملكها المجموعة 30,454 ألف دينار كويتي و8,268 ألف دينار كويتي و 9,276 ألف دينار كويتي و 8,032 ألف دينار كويتي على التوالي (2015: الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف بمبلغ 30,474 ألف دينار كويتي و 8,421 ألف دينار كويتي و 10,241 ألف دينار كويتي و 9,174 ألف دينار كويتي على التوالي).

بلغت حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة وتوزيعات الأرباح الموزعة من قبل الشركات الزميلة للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، 330 ألف دينار كويتي و 296 ألف دينار كويتي على التوالي (2015: 375 ألف دينار كويتي و 296 ألف دينار كويتي على التوالي).

## 9. أرض ومباني

| | أراض | مباني | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| **التكلفة** | | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2015 | 3,672 | 9,068 | 12,740 |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2016 | 3,672 | 9,068 | 12,740 |
| **الاستهلاك المتراكم** | | | |
| الرصيد في 1 يناير 2015 | - | 8,934 | 8,934 |
| المحمل على السنة | - | 13 | 13 |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2015 | - | 8,947 | 8,947 |
| المحمل على السنة | - | 14 | 14 |
| **الرصيد في 31 ديسمبر 2016** | - | 8,961 | 8,961 |
| **القيمة الدفترية** | | | |
| **في 31 ديسمبر 2016** | 3,672 | 107 | 3,779 |
| في 31 ديسمبر 2015 | 3,672 | 121 | 3,793 |

## 10. القروض

### أ. قروض لأجل

في مايو 2016، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 35 مليون يورو ما يُعادل 11,210 ألف دينار كويتي (2015: 11,611 ألف دينار كويتي) من بنك أجنبي. يحمل القرض معدل فائدة ثابتة بنسبة 1.05 % سنوياً، والتي تستحق الدفع بصورة نصف سنوية. إن القرض يستحق السداد في شهر مايو 2018.

في سبتمبر 2016، حصل على البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 15,302 ألف دينار كويتي) (2015: 15,175 ألف دينار كويتي) من أحد البنوك الأجنبية. يحمل القرض سعر الفائدة ليبور لمدة شهر واحد بالإضافة إلى فائدة بنسبة % 1.20. ويتم إعادة تحديد الفائدة كل شهر. كما في 31 ديسمبر 2016، بلغ سعر الفائدة الفعلي لهذا القرض % 1.904. (2015:% 1.443). يستحق القرض السداد في سبتمبر 2018.

**ب. قرض من حكومة دولة الكويت**

تمثل تسهيلات ائتمانية متجددة بمبلغ 300 مليون دينار كويتي تم منحها من قبل حكومة دولة الكويت بموجب القانون رقم 43 لسنة 2007 الصادر في 1 يوليو 2007 على أساس نفس شروط التسهيلات الائتمانية السابقة. إن هذه التسهيلات سارية لفترة 20 سنة وتستحق في 2027.

يحمل قرض حكومة دولة الكويت أسعار فائدة كالتالي:

- المبالغ التي تساوي الأرصدة القائمة والالتزامات غير المسحوبة للقروض الصناعية تحمل معدل فائدة 0.5 % سنويا، ويتم منح القروض من قبل البنك بأسعار فائدة تشجيعية.
- يخضع الجزء المستخدم من القرض لسعر فائدة بالسعر السائد بين البنوك الكويتية لفترة 3 شهور.

**11. حقوق الملكية**

أ) يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقدا من 2 مليون سهم قيمة السهم 10 دينار كويتي (2015: 2 مليون سهم قيمة السهم 10 دينار كويتي).

ب) وفقا لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10 % من ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري. تقتصر التوزيعات من الاحتياطي الإجباري على سداد توزيعات بنسبة 5 %من رأس المال المدفوع في السنوات التي تكون فيها الأرباح المرحلة غير كافية لسداد التوزيعات.

ج) وفقا للمادة 48 من النظام الاساسي للبنك، اقترح مجلس الادارة تحويل مبلغ 1,209 ألف دينار كويتي (10%) من الربح إلى الاحتياطي الاختياري عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 977 ألف دينار كويتي).

د) بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، أقترح مجلس الإدارة توزيعات نقدية بنسبة 30 %بما يعادل 3 دينار كويتي للسهم (2015: 30 % بما يعادل 3 دينار كويتي للسهم). إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.

ه) يتألف احتياطي القيمة العادلة من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع المحتفظ بها من قبل المجموعة.

## 12. تكاليف الموظفين

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| رواتب وأجور | 4,702 | 4,475 |
| مكافأة نهاية الخدمة ومساهمات التأمينات الاجتماعية | 866 | 894 |
| منافع أخرى | 1,675 | 1,413 |
| | 7,243 | 6,782 |

## 13. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس الإدارة توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 300 ألف دينار كويتي تمثل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: بمبلغ 295 ألف دينار كويتي).

وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين والمنعقدة في 22 ابريل 2016 على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بمبلغ 295 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

## 14. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة عن طريق قسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لا توجد أسهم مخففة محتملة.

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي) | 11,550 | 9,285 |
| المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم) | 2,000 | 2,000 |
| ربحية السهم الأساسية والمخففة (دينار كويتي) | 5.775 | 4.643 |

## 15. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لأحدهم القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين والشركات التي يمكن للمجموعة والمساهمين ممارسة تأثير هام عليها وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمجموعة. تقوم إدارة المجموعة باعتماد بنود وشروط معاملات الأطراف ذات الصلة.

بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بتاريخ بيان المركز المالي المجمع 10 أعضاء (2015: 10 أعضاء) و15 موظف تنفيذي (2015: 15 موظف تنفيذي).

فيما يلي أرصدة الأطراف ذات الصلة المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| **بيان المركز المالي المجمع** | | |
| النقد والنقد المعادل | 579 | 220 |
| أذونات وسندات خزانة | 152,241 | 146,101 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 30,746 | 9,395 |
| قروض وسلفيات للعملاء | 5,639 | 5,335 |
| استثمار في شركات زميلة | 6,480 | 6,447 |
| موجودات أخرى | 1,597 | 1,482 |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 5,000 | 4,000 |
| ودائع العملاء | 6,582 | 6,030 |
| مطلوبات أخرى | 28 | 31 |
| قرض من حكومة دولة الكويت | 300,000 | 300,000 |
| | | |
| الالتزامات والمطلوبات الطارئة | 4,072 | 7,911 |
| | | |
| **بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع** | | |
| حصة من نتائج اعمال شركات زميلة | 330 | 357 |
| مصاريف اخرى* | 48 | 52 |

* إن المصاريف الأخرى تمثل مكافآت مخصصة عن حضور اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة منه.

فيما يلي تفاصيل مزايا الإدارة العليا:

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| رواتب ومزايا قصيرة الأجل | 491 | 491 |
| مكافأة نهاية الخدمة | 80 | 80 |

تتألف الإدارة العليا للمجموعة من موظفي الإدارة الرئيسيين الذين لديهم الصلاحيات ويتولوا المسئولية عن تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البنك. إن مزايا الإدارة العليا تمثل المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونوابه الثلاثة.

## 16. الالتزامات والمطلوبات الطارئة

في إطار النشاط الاعتيادي لتلبية احتياجات عملاء البنك من السيولة والعملات الأجنبية ولحماية معدل سعر ولإدارة تعرض البنك للتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي ولتحقيق إيرادات الرسوم، فإن المجموعة تكون طرف في عدة أدوات مالية خارج المركز المالي المجمع. تخضع هذه الأدوات المالية لقواعد الائتمان الاعتيادية والرقابة المالية وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة.

### أ) أدوات مالية ذات مبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمانية

يبين الجدول التالي المبالغ التعاقدية للأدوات المالية خارج المركز المالي المجمع للمجموعة، والتي التزمت بها المجموعة لمنح الائتمان للعملاء. إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توافر الأموال للعملاء عند الطلب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان على افتراض أن تلك المبالغ تم منحها بالكامل وأن أي تأمين أو ضمان آخر ليس له قيمة. ومع ذلك، فإن إجمالي المبلغ التعاقدي للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أن بعض الالتزامات قد تنتهي أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها.

| 2016 | 2015 | |
|---|---|---|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 5,452 | 3,056 | قبولات |
| 18,756 | 17,551 | اعتمادات مستندية |
| 55,217 | 63,406 | خطابات ضمان |
| 79,425 | 84,013 | |

غالبا، تنتهي كافة القبولات والاعتمادات المستندية خلال فترة لا تزيد عن عام واحد. إن ما نسبته 70 % (2015: 65%) من خطابات الضمان تنتهي خلال فترة سنة واحدة.

بلغت الالتزامات بمنح قروض وسلفيات في تاريخ البيانات المالية 135,481 ألف دينار كويتي (2015: 134,264 ألف دينار كويتي) منها مبلغ 25,273 ألف دينار كويتي (2015: 24,057 ألف دينار كويتي) غير قابلة للإلغاء.

**ب) أدوات مالية ذات مبالغ تعاقدية أو اسمية تتعدى المخاطر الائتمانية**

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| عقود الصرف الأجنبي – طويل | 642 | 7,194 |

إن المبالغ التعاقدية أو الاسمية فيما يتعلق بالأدوات المالية المبينة أعلاه يتم استخدامها لاحتساب المدفوعات وهي مقياس عام لحجم الأعمال. ومع ذلك، فهي ليست مؤشرا للتعرض لمخاطر الائتمان. إن المخاطر الائتمانية الكامنة في مثل هذه العقود، في حال عدم تمكن الطرف الثاني من السداد، تقتصر على الفرق بين القيمة التعاقدية للمعاملة وتكلفة إنجازها مع طرف آخر. تنتهي كل عقود الصرف الأجنبي خلال فترة سنة واحدة.

**ج) التزامات أخرى**

في 31 ديسمبر 2016، كان لدى المجموعة التزامات متعلقة بمساهمة رأسمالية غير مستدعاة متعلقة بالاستثمارات بمبلغ 45,461 ألف دينار كويتي (2015: 40,466 ألف دينار كويتي).

## 17. موجودات الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح الغير أو المحتفظ بها على سبيل الأمانة لا يتم اعتبارها ضمن موجودات المجموعة، وبالتالي لم يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة. بتاريخ بيان المركز المالي، بلغت إجمالي مبلغ موجودات الأمانة 234,909 ألف دينار كويتي (2015: 229,869 ألف دينار كويتي).

## 18. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نم الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

## منهجية إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المجموعة. قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر، وهي المسؤولة عن تطوير سياسات إدارة المخاطر للمجموعة ومراقبتها من خلال دائرة إدارة المخاطر.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالمجموعة بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه المجموعة وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. يتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة دورية بحيث تعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة. إن المجموعة تهدف من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة لديها نحو تعزيز بيئة رقابية منضبطة وبناءة والتي يفهم كافة الموظفون من خلالها أدوارهم ومسئولياتهم.

تشرف لجنة إدارة المخاطر لدى المجموعة على عملية مراقبة الإدارة لمدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر لديها، وتراجع مدى كفاية الإطار العام لإدارة المخاطر بالنسبة للمخاطر التي تواجه المجموعة. تقدم دائرة إدارة المخاطر الدعم إلى لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة للقيام بدورها الرقابي. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بعمل مراجعات منتظمة ومتخصصة لضوابط وإجراءات إدارة المخاطر وترفع تقارير بنتائج هذه المراجعات إلى لجنة التدقيق.

### 18.1. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عجز الطرف المقابل في الأداة المالية عن سداد التزاماته، وبالتالي يتسبب للطرف الآخر في تكبد خسارة مالية. لدى المجموعة سياسة ائتمان وتتم مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان بصفة مستمرة من خلال الحد من المعاملات ذات تركز معين، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية يتمثل في القيمة الدفترية لكل من الموجودات المالية الواردة في بيان المركز المالي المجمع. إن المعلومات عن مخاطر الائتمان التي تتعلق بالأدوات المالية خارج المركز المالي المجمع تم توضيحها في الإيضاح رقم 16.

بلغ تركز مخاطر الائتمان الخاص بالقروض والسلفيات للعملاء المتعلقة بقطاع الصناعة نسبة 94.2 % (2015: 99.61%)، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية نسبة لا شيء (2015: 0.16%) وحكومة دولة الكويت بنسبة 5.58 % (2015: 0.23%). تم بيان التوزيع الجغرافي وتركز مخاطر الائتمان في الإيضاح رقم 18.1.1.

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لعناصر بيان المركز المالي المجمع بما في ذلك المشتقات ودون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى. تم عرض الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالإجمالي قبل تأثير أي إجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان من خلال استخدام اتفاقيات الضمانات والمقاصة.

| | الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان | |
|---|---|---|
| | 2016 | 2015 |
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| **التعرض لمخاطر الائتمان للبنود المتعلقة بالموجودات المالية داخل بيان المركز المالي المجمع:** | | |
| النقد والنقد المعادل | 1,403 | 22,465 |
| أذونات وسندات خزانة | 152,241 | 146,101 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 106,840 | 98,189 |
| استثمارات متاحة للبيع | 1,520 | 1,608 |
| قروض وسلفيات للعملاء | 304,133 | 269,404 |
| موجودات أخرى | 11,519 | 11,233 |
| الإجمالي | 577,656 | 549,000 |
| **التعرض للمخاطر الائتمانية لبنود خارج بيان المركز المالي المجمع:** | | |
| قبولات | 5,452 | 3,056 |
| اعتمادات مستندية | 18,756 | 17,551 |
| **خطابات ضمان** | 55,217 | 63,406 |
| الإجمالي | 79,425 | 84,013 |
| **إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان** | 657,081 | 633,013 |

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركز الكبير لموجودات المجموعة بالنسبة لأي طرف مقابل فردي، ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. إن أكبر 8 تسهيلات ائتمانية قائمة كنسبة مئوية من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 بلغت 44.34 % (2015: 48.55%).

مخاطر الائتمان الناتجة عن معاملات المشتقات

إن مخاطر الائتمان الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة في أي وقت تقتصر على تلك التي تكون قيمتها موجبة. بالنسبة للمشتقات التي يتم سدادها بالإجمال، تتعرض المجموعة لمخاطر التسوية، وهي مخاطر عدم تمكن الطرف المقابل من تقديم القيمة المقابلة.

يُلخص الجدول أدناه التعرض لمخاطر الائتمان الناتج عن الأدوات والمطلوبات المالية المشتقة كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تم تسجيلها تحت بند الموجودات والمطلوبات الأخرى على التوالي في بيان المركز المالي المجمع.

| 2016 | آجلة / فورية | | الإجمالي | | آجلة / فورية | | مبادلة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة الاسمية ألف دينار كويتي | القيمة العادلة ألف دينار كويتي | القيمة الاسمية ألف دينار كويتي | القيمة العادلة ألف دينار كويتي | القيمة الاسمية ألف دينار كويتي | القيمة العادلة ألف دينار كويتي | القيمة الاسمية ألف دينار كويتي | القيمة العادلة ألف دينار كويتي |
| موجودات مالية مشتقة | 642 | 5 | 337 | - | 305 | 5 | | |
| مطلوبات مالية مشتقة | 642 | - | 337 | - | 305 | - | | |

| 2015 | نوع المشتقات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإجمالي | | آجلة / فورية | | مبادلة | |
| | القيمة الاسمية ألف دينار كويتي | القيمة العادلة ألف دينار كويتي | القيمة الاسمية ألف دينار كويتي | القيمة العادلة ألف دينار كويتي | القيمة الاسمية ألف دينار كويتي | القيمة العادلة ألف دينار كويتي |
| موجودات مالية مشتقة | 7,194 | - | 227 | - | 6,967 | - |
| مطلوبات مالية مشتقة | 7,194 | 22 | 227 | - | 6,967 | 22 |

**الضمانات وإجراءات تخفيف مخاطر الائتمان**

لقد طبق بنك الكويت الصناعي سياسات عديدة لتخفيف مخاطر الائتمان، ولهذا الغرض يسعى البنك للحصول على تغطية كافية من الضمانات وحوالة الحق في عوائد العقود والاستعانة بأشكال أخرى لحماية الإقراض وتقليل المخاطر الائتمانية. كذلك، تتضمن عقود الإقراض بنود تسمح قانوناً للبنك بإجراء مقاصة للقروض والودائع، مما يمكن البنك تجميع حسابات العملاء لدى البنك وتحويل الأرصدة الدائنة للعملاء لتغطية القروض المستحقة عليهم أو من خلال تجميد الأرصدة الدائنة لحين تسوية العميل لالتزاماته المستحقة للبنك.

إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك يتم تغطيتها بضمانات تتألف أساساً من رهن المشاريع الصناعية والأسهم والأوراق المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية والأوراق التجارية.

## جودة الائتمان للأدوات المالية

### التصنيف الداخلي لجودة الائتمان

يستخدم البنك نظام تصنيف داخلي حيث يصنف المقترضين على مقياس من 1 إلى 10. تعتبر التصنيفات من 1 إلى 4 ائتمان ممتاز ولذلك يصنف بدرجة «تصنيف ائتماني عالي» في حين تعتبر الدرجات من 5أ إلى 5ج ائتمان آخر منتظم وتصنف بدرجة «تصنيف ائتماني معياري». في حين أن الدرجات من 6 إلى 10 تمثل ائتمان متأخر السداد وغير منتظم.

يبين الجدول التالي مخاطر التعرضات الائتمانية للأدوات المالية مصنفة حسب الجودة الائتمانية من حيث الدرجة والوضع:

| 2016 | غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها | | |
|---|---|---|---|
| | تصنيف ائتماني عالي ألف دينار كويتي | تصنيف ائتماني معياري | الإجمالي |
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| قروض وسلفيات للعملاء | | | |
| - قروض صناعية | 39,369 | 111,818 | 151,187 |
| - قروض تجارية | 38,922 | 128,627 | 167,549 |
| الإجمالي | 78,291 | 240,445 | 318,736 |

| 2015 | غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها | | |
|---|---|---|---|
| | تصنيف ائتماني عالي ألف دينار كويتي | تصنيف ائتماني معياري | الإجمالي |
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| قروض وسلفيات للعملاء | | | |
| - قروض صناعية | 36,285 | 109,801 | 146,086 |
| - قروض تجارية | 6,847 | 115,798 | 122,645 |
| الإجمالي | 43,132 | 225,599 | 268,731 |

فيما يلي تحليل أعمار القروض والسلفيات متأخرة السداد ولكن لم تنخفض قيمتها:

| 2016 | متأخرة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | متأخرة السداد حتى 30 يوماً | متأخرة السداد من 31 يوماً حتى 60 يوماً | لسداد من61 يوماً حتى 90 يوماً | متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً | الإجمالي |
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| قروض وسلفيات للعملاء | | | | | |
| - قروض صناعية | 3,503 | 1,899 | - | 1,894 | 7,296 |
| - قروض تجارية | 7,716 | - | - | 314 | 8,030 |
| الإجمالي | 11,219 | 1,899 | - | 2,208 | 15,326 |
| القيمة العادلة للضمانات | 17,634 | 8,814 | - | 39,442 | 65,890 |

| 2015 | متأخرة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | متأخرة السداد حتى 30 يوماً | متأخرة السداد من 31 يوماً حتى 60 يوماً | لسداد من61 يوماً حتى 90 يوماً | متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً | الإجمالي |
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| قروض وسلفيات للعملاء | | | | | |
| - قروض صناعية | 4,108 | - | 200 | 2,999 | 7,307 |
| - قروض تجارية | 12,236 | - | 4,546 | 153 | 16,935 |
| الإجمالي | 16,344 | - | 4,746 | 3,152 | 24,242 |
| القيمة العادلة للضمانات | 36,743 | - | 6,445 | 41,596 | 84,784 |

فيما يلي القروض متأخرة السداد والتي انخفضت قيمتها بصورة فردية:

| 2016 | إجمالي التعرضات | انخفاض القيمة | القيمة العادلة للضمانات |
|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| قروض وسلفيات للعملاء | | | |
| - قروض صناعية | 414 | 414 | - |
| - قروض تجارية | 237 | 237 | - |
| الإجمالي | 651 | 651 | - |

| 2015 | إجمالي التعرضات | انخفاض القيمة | القيمة العادلة للضمانات |
|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| قروض وسلفيات للعملاء | | | |
| - قروض صناعية | 689 | 549 | 140 |
| - قروض تجارية | 330 | 281 | 49 |
| الإجمالي | 1,019 | 830 | 189 |

## 18.1.1. التركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة

| 2016 | الكويت | دول مجلس التعاون الخليجي | أوروبا | أمريكا الشمالية | آسيا والباسيفيك | أمريكا اللاتينية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| **الموجودات** | | | | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 889 | 124 | 207 | 280 | 11 | - | 1,511 |
| أذونات وسندات الخزانة | 152,241 | - | - | - | - | - | 152,241 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 106,840 | - | - | - | - | - | 106,840 |
| استثمارات متاحة للبيع | 5,214 | 17,887 | 14,026 | 25,909 | 4,886 | 1,876 | 69,798 |
| قروض وسلفيات للعملاء | 303,516 | - | - | - | 617 | - | 304,133 |
| استثمار في شركات زميلة | 6,480 | - | - | - | - | - | 6,480 |
| موجودات أخرى | 11,519 | - | - | - | - | - | 11,519 |
| أراضي ومباني | 3,779 | - | - | - | - | - | 3,779 |
| **إجمالي الموجودات** | 590,478 | 18,011 | 14,233 | 26,189 | 5,514 | 1,876 | 656,301 |
| **المطلوبات وحقوق الملكية** | | | | | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 36,092 | - | 933 | - | - | - | 37,025 |
| ودائع العملاء | 42,822 | - | - | - | - | - | 42,822 |
| مطلوبات أخرى | 15,694 | - | - | - | - | - | 15,694 |
| قروض لأجل | - | 15,302 | 11,210 | - | - | - | 26,512 |
| قرض من حكومة دولة الكويت | 300,000 | - | - | - | - | - | 300,000 |
| **حقوق الملكية** | 234,248 | - | - | - | - | - | 234,248 |
| **إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية** | 628,856 | 15,302 | 12,143 | - | - | - | 656,301 |
| **قبولات واعتمادات مستندية وخطابات ضمان** | 67,404 | 754 | 368 | 296 | 10,603 | - | 79,425 |

| 2015 | الكويت | دول مجلس التعاون الخليجي | أوروبا | أمريكا الشمالية | آسيا والباسيفيك | أمريكا اللاتينية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| **الموجودات** | | | | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 21,691 | 185 | 294 | 365 | 22 | - | 22,557 |
| أذونات وسندات الخزانة | 146,101 | - | - | - | - | - | 146,101 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 98,189 | - | - | - | - | - | 98,189 |
| استثمارات متاحة للبيع | 4,917 | 19,088 | 14,579 | 21,115 | 4,567 | 2,038 | 66,304 |
| قروض وسلفيات للعملاء | 268,277 | - | 446 | - | 681 | - | 269,404 |
| استثمار في شركات زميلة | 6,447 | - | - | - | - | - | 6,447 |
| موجودات أخرى | 11,233 | - | - | - | - | - | 11,233 |
| أراضي ومباني | 3,793 | - | - | - | - | - | 3,793 |
| **إجمالي الموجودات** | 560,648 | 19,273 | 15,319 | 21,480 | 5,270 | 2,038 | 624,028 |
| **المطلوبات وحقوق الملكية** | | | | | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 326 | - | 9,225 | - | - | - | 9,551 |
| ودائع العملاء | 44,879 | - | - | - | - | - | 44,879 |
| مطلوبات أخرى | 14,536 | - | - | - | - | - | 14,536 |
| قروض لأجل | - | 15,175 | 11,611 | - | - | - | 26,786 |
| قرض من حكومة دولة الكويت | 300,000 | - | - | - | - | - | 300,000 |
| **حقوق الملكية** | 228,276 | - | - | - | - | - | 228,276 |
| **إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية** | 588,017 | 15,175 | 20,836 | - | - | - | 624,028 |
| **قبولات واعتمادات مستندية وخطابات ضمان** | 76,835 | 1,960 | 1,691 | 837 | 2,493 | 197 | 84,013 |

## 18.2. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تتمثل في مخاطر مواجهة المجموعة لصعوبة توفير الأموال لمقابلة الالتزامات. قد تنتج مخاطر السيولة كذلك من عدم القدرة على بيع موجودات مالية بشكل سريع وبقيمة مقاربة لقيمتها العادلة.

يلخص الجدول أدناه تحليل استحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة. وقد تم تحديد مواعيد استحقاق المطلوبات على أساس الفترة المتبقية لتواريخ الاستحقاقات التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي المجمع. الاستحقاقات الفعلية يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه، حيث قد يكون للمقترضين الحق في دفع التزاماتهم في وقت مبكر سواء بغرامات السداد المبكر أو بدونها، وقد تدفع ودائع العملاء عند الطلب.

فيما يلي تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2016:

| | أقل من شهر | من شهر إلى 3 أشهر | من 3 أشهر إلى 12 شهر | من سنة إلى 5 سنوات | أكثر من 5 سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| المطلوبات المالية غير المخصومة | | | | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 40,552 | - | - | - | - | 40,552 |
| ودائع العملاء | 20,706 | 3,511 | 15,745 | - | - | 39,962 |
| مطلوبات أخرى | - | - | 15,694 | - | - | 15,694 |
| قروض لأجل | - | - | - | 27,137 | - | 27,137 |
| قرض من حكومة دولة الكويت | - | - | - | - | 318,407 | 318,407 |
| إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة | 61,258 | 3,511 | 31,439 | 27,137 | 318,407 | 441,752 |

فيما يلي تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2015:

| | أقل من شهر | من شهر إلى 3 أشهر | من 3 أشهر إلى 12 شهر | من سنة إلى 5 سنوات | أكثر من 5 سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| المطلوبات المالية غير المخصومة | | | | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | - | - | 9,563 | - | - | 9,563 |
| ودائع العملاء | 28,492 | 1,258 | - | 15,942 | - | 45,692 |
| مطلوبات أخرى | - | - | 14,536 | - | - | 14,536 |
| قروض لأجل | - | - | - | 27,700 | - | 27,700 |
| قرض من حكومة دولة الكويت | - | - | - | - | 322,063 | 322,063 |
| إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة | 28,492 | 1,258 | 24,099 | 43,642 | 322,063 | 419,554 |

يلخص الجدول التالي تاريخ الانتهاء التعاقدي لاستحقاق المطلوبات الطارئة للبنك:

| 2016 | أقل من شهر | من شهر إلى 3 أشهر | من 3 أشهر إلى 12 شهر | من سنة إلى 5 سنوات | أكثر من 5 سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| المطلوبات الطارئة | 17,537 | 14,523 | 29,577 | 14,815 | 2,973 | 79,425 |

| 2015 | أقل من شهر | من شهر إلى 3 أشهر | من 3 أشهر إلى 12 شهر | من سنة إلى 5 سنوات | أكثر من 5 سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| المطلوبات الطارئة | 12,929 | 21,523 | 26,518 | 12,128 | 10,915 | 84,013 |

فيما يلي تحليل الاستحقاقات لبنود الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة على أساس ترتيبات السداد التعاقدية:

| 2016 | أقل من سنة | من سنة إلى خمس سنوات | أكثر من خمس سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الموجودات | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 1,511 | - | - | 1,511 |
| أذونات وسندات الخزانة | 71,435 | 65,556 | 15,250 | 152,241 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 106,840 | - | - | 106,840 |
| استثمارات متاحة للبيع | 1,000 | 520 | 68,278 | 69,798 |
| قروض وسلفيات للعملاء | 138,873 | 151,428 | 13,832 | 304,133 |
| استثمارات في شركات زميلة | - | - | 6,480 | 6,480 |
| موجودات أخرى | 11,252 | - | 267 | 11,519 |
| أراضي ومباني | - | - | 3,779 | 3,779 |
| إجمالي الموجودات | 330,911 | 217,504 | 107,886 | 656,301 |
| | | | | |
| المطلوبات وحقوق الملكية | | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 37,025 | - | - | 37,025 |
| ودائع العملاء | 42,822 | - | - | 42,822 |
| مطلوبات أخرى | 15,694 | - | - | 15,694 |
| قرض لأجل | | 26,512 | - | 26,512 |
| قرض من حكومة دولة الكويت | - | - | 300,000 | 300,000 |
| حقوق الملكية | - | - | 234,248 | 234,248 |
| إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية | 95,541 | 26,512 | 534,248 | 656,301 |
| فجوة بيان المركز المالي المجمع | 235,370 | 190,992 | (426,36) | |

| 2015 | أقل من سنة | من سنة إلى خمس سنوات | أكثر من خمس سنوات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الموجودات | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 22,557 | - | - | 22,557 |
| أذونات وسندات الخزانة | 94,236 | 38,865 | 13,000 | 146,101 |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 98,189 | - | - | 98,189 |
| استثمارات متاحة للبيع | 1,000 | 1,693 | 63,611 | 66,304 |
| قروض وسلفيات للعملاء | 148,941 | 108,581 | 11,882 | 269,404 |
| استثمارات في شركات زميلة | - | - | 6,447 | 6,447 |
| موجودات أخرى | 11,047 | - | 186 | 11,233 |
| أراضي ومباني | - | - | 3,793 | 3,793 |
| إجمالي الموجودات | 375,970 | 149,139 | 98,919 | 624,028 |
| | | | | |
| المطلوبات وحقوق الملكية | | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 9,551 | - | - | 9,551 |
| ودائع العملاء | 29,704 | 15,175 | - | 44,879 |
| مطلوبات أخرى | 14,536 | - | - | 14,536 |
| قرض لأجل | - | 26,786 | - | 26,786 |
| قرض من حكومة دولة الكويت | - | - | 300,000 | 300,000 |
| حقوق الملكية | - | - | 228,276 | 228,276 |
| إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية | 53,791 | 41,961 | 528,276 | 624,028 |
| فجوة بيان المركز المالي المجمع | 322,179 | 107,178 | (429,357) | - |

## 18.3. مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تتأثر أرباح البنك أو رأس المال أو قدرته البنك على تلبية أنشطة العمل سلبا نتيجة التغيرات في مستوى أو التقلب في أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان، وأسعار السلع، وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. تكمن تلك المخاطر في الأدوات المالية المرتبطة بعملياتنا و / أو أنشطتنا متضمنة القروض الممنوحة بأسعار فائدة تجارية، والودائع والسندات وموجودات حساب التداول والمشتقات. تتمثل الغالبية العظمى من التعرض لمخاطر السوق في إدارتي الخزانة والاستثمار لدى البنك وكذلك مخاطر السوق من خلال ممتلكات الأسهم المحلية لشركة تابعة للبنك، الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية ش.م.ك. (مقفلة). تتضمن أهداف مخاطر السوق لدى إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- فهم ومراقبة مخاطر السوق عن طريق قياس ووضع حدود لمخاطر السوق ومراقبتها.
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقة/ التسوية
- تسهيل زيادة الأعمال ضمن إطار للرقابة والشفافية لإدارة المخاطر.
- قياس مخاطر السوق غير المتداولة ورفع تقرير بها.

### 18.3.1. مخاطر العملة الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيم الأدوات المالية نتيجة لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية.

فيما يلي الأثر على الربح نتيجة لتغير سعر الصرف مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

| 2016<br>العملة | معدل التغير في سعر الصرف النسبة % | الأثر على الربح ألف دينار كويتي | الأثر على الدخل الشامل الاخر ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| دولار أمريكي | ±1 % | (464.13) | 522.99 |
| جنيه استرليني | ±1 % | (2.37) | 0.49 |
| يورو | ±1 % | (122.39) | 123.68 |

فيما يلي الأثر على الربح نتيجة لتغير سعر الصرف مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

| 2015<br>العملة | معدل التغير في سعر الصرف النسبة % | الأثر على الربح ألف دينار كويتي | الأثر على الدخل الشامل الاخر ألف دينار كويتي |
|---|---|---|---|
| دولار أمريكي | ±1 % | (439.02) | 485.92 |
| جنيه استرليني | ±1 % | (2.75) | 0.59 |
| يورو | ±1 % | (124.03) | 125.12 |

فيما يلي صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية الهامة للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

| | 2016<br>طويل / (قصير)<br>ألف دينار كويتي | 2015<br>طويل / (قصير)<br>ألف دينار كويتي |
|---|---|---|
| دولار أمريكي | 5,886 | 4,690 |
| ين ياباني | 3 | 3 |
| يورو | 129 | 109 |
| جنيه استرليني | (188) | (216) |
| درهم إماراتي | 13 | 59 |
| أخرى | 194 | 186 |
| | 6,037 | 4,831 |

### 18.3.2. مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمالات تغير أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على قيمة الأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التوافق أو الفجوات في المبالغ بين الموجودات والمطلوبات لبيان المركز المالي المجمع التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة معينة. يبين الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر سعر الفائدة. وبناءً عليه، تم عرض الأدوات المالية ذات العائد الثابت وفقا لتاريخ استحقاقها، أما الأدوات المالية ذات العائد المتغير فقد تم عرضها وفقا للمدة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير القادم.

| 2016 | أقل من سنة واحدة | من سنة إلى 5 سنوات | أكثر من 5 سنوات | بنود لا تحمل فائدة | الإجمالي | معدل/ نطاق سعر الفائدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الموجودات | | | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 1,383 | - | - | 128 | 1,511 | 0.049%-0.912% |
| أذونات وسندات الخزانة | 71,435 | 65,556 | 15,250 | - | 152,241 | 1.412%-1.616% |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 90,000 | - | - | 16,840 | 106,840 | 1.825%-2.019% |
| استثمارات متاحة للبيع | 1,351 | 169 | - | 68,278 | 69,798 | 12.351%-12.788% |
| قروض وسلفيات للعملاء | 198,519 | 143,905 | (7,711) | (30,580) | 304,133 | 3.618%-4.307% |
| استثمار في شركات زميلة | - | - | - | 6,480 | 6,480 | - |
| موجودات أخرى | - | - | - | 11,519 | 11,519 | - |
| أراضي ومباني | - | - | - | 3,779 | 3,779 | - |
| **إجمالي الموجودات** | 362,688 | 209,630 | 7,539 | 76,444 | 656,301 | |
| | | | | | | |
| المطلوبات وحقوق الملكية | | | | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 37,016 | - | - | 9 | 37,025 | 0.375%-0.504% |
| ودائع من العملاء | 25,886 | - | - | 16,936 | 42,822 | 0.598%-0.891% |
| مطلوبات أخرى | - | - | - | 15,694 | 15,694 | - |
| قرض لأجل | 15,302 | 11,210 | - | - | 26,512 | 1.390%-1.430% |
| قرض من حكومة دولة الكويت | 17,213 | - | 282,787 | - | 300,000 | 0.571%-0.628% |
| حقوق الملكية | - | - | - | 234,248 | 234,248 | - |
| **مجموع المطلوبات وحقوق الملكية** | 95,417 | 11,210 | 282,787 | 266,887 | 656,301 | |
| **فجوة البنود داخل نطاق بيان المركز المالي المجمع** | 267,271 | 198,420 | (275,248) | (190,443) | | |
| **فجوة حساسية معدل الفائدة التراكمي** | 267,271 | 465,691 | 190,443 | - | | |

| 2015 | أقل من سنة واحدة | من سنة إلى 5 سنوات | أكثر من 5 سنوات | بنود لا تحمل فائدة | الإجمالي | معدل/ نطاق سعر الفائدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الموجودات | | | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 22,413 | - | - | 144 | 22,557 | 0.288%-0.568% |
| أذونات وسندات الخزانة | 94,236 | 38,865 | 13,000 | - | 146,101 | 1.325%-1.340% |
| ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى | 83,230 | - | - | 14,959 | 98,189 | 1%-1.203% |
| استثمارات متاحة للبيع | 1,429 | 109 | 70 | 64,696 | 66,304 | 11.501%-%9.684 |
| قروض وسلفيات للعملاء | 184,969 | 98,823 | 10,200 | (24,588) | 269,404 | 3.857%-4.110% |
| استثمار في شركات زميلة | - | - | - | 6,447 | 6,447 | - |
| موجودات أخرى | - | - | - | 11,233 | 11,233 | - |
| أراضي ومباني | - | - | - | 3,793 | 3,793 | - |
| **إجمالي الموجودات** | 386,277 | 137,797 | 23,270 | 76,684 | 624,028 | |
| المطلوبات وحقوق الملكية | | | | | | |
| ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 9,543 | - | - | 8 | 9,551 | 0.521.%-0.735% |
| ودائع من العملاء | 10,718 | 15,175 | - | 18,986 | 44,879 | 0.417.%-0.496% |
| مطلوبات أخرى | - | - | - | 14,536 | 14,536 | - |
| قرض لأجل | 15,175 | 11,611 | - | - | 26,786 | 1.162%-1.290% |
| قرض من حكومة دولة الكويت | 31,908 | - | 268,092 | - | 300,000 | 0.601.%-0.621% |
| حقوق الملكية | - | - | - | 228,276 | 228,276 | - |
| مجموع المطلوبات وحقوق الملكية | 67,344 | 26,786 | 268,092 | 261,806 | 624,028 | |
| فجوة البنود داخل نطاق بيان المركز المالي المجمع | 318,933 | 111,011 | (244,822) | (185,122) | | |
| فجوة حساسية معدل الفائدة التراكمي | 318,933 | 429,944 | 185,122 | - | | |

إن تأثير 1 % من اجمالي التغير في صافي الفائدة على المدى الطويل يبلغ 1,904 ألف دينار كويتي (2015: 1,851 ألف دينار كويتي).

### 18.4. مخاطر أسعار الأسهم

وهي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مؤشر السوق وأسعار الأسهم المنفردة. فيما يلي الأثر على الدخل الشامل الآخر (نتيجة للتغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر 2016) وذلك نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة لمؤشرات الأسهم، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى:

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| التغير في مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية | | |
| أثر تغير المؤشر بنسبة 10% على المحفظة الاستثمارية | ± 1,066 | ± 1,074 |

يتم الاحتفاظ باستثمارات المجموعة الجوهرية الأخرى في محافظ متنوعة والتي تستثمر في أوراق مالية متنوعة ولا يقتضي قياس أداءها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

### 18.5. مخاطر التشغيل

تنشأ مخاطر التشغيل من إخفاق الأنظمة الآلية والأخطاء البشرية وعمليات الاحتيال أو العمليات الخارجية. عند إخفاق أنظمة الرقابة الداخلية، قد تسبب مخاطر التشغيل في الأضرار بسمعة البنك أو قد يكون لها آثار قانونية أو تشريعية أو قد تؤدي إلى خسائر مالية. بالرغم من أن البنك لا يستطيع منع المخاطر التشغيلية، ألا أنه يستطيع إدارة هذه المخاطر من خلال أنظمة الضبط الداخلية والتي تشمل الفصل بين المهام وتقييد الدخول إلى الأنظمة الآلية وتحديد الصلاحيات وإجراء التسويات وتدريب وتقييم الموظفين واستخدام التدقيق الداخلي.

### 19. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم استلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل التزام في معاملة اعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. ومن المفهوم ضمنيا في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال المجموعة وعدم وجود نية أو حاجة لتصفية أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو الدخول في معاملات بشروط غير ملائمة.

يتطلب ذلك الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة حسب المستوى باستخدام تسلسل القيمة العادلة التالي:

- الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة (المستوى الأول).
- مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار) (المستوى الثاني).
- مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس) (المستوى الثالث).

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة تحت بند استثمارات متاحة للبيع على أساس قياس القيمة العادلة باستخدام المستوى الأول والتي تمثل أسعار السوق المعلنة السائدة بتاريخ البيانات المالية. إن القيمة العادلة لمعظم باقي للاستثمارات المتاحة للبيع تم تحديدها على أساس قياس القيمة العادلة باستخدام المستوى الثاني والمستمدة من تقرير إدارة الاستثمار. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، لم يكن هناك

تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

إن الجدول التالي يبين موجودات والتزامات المجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة للسنة الحالية والسنة المقارنة:

| | المستوى الاول | المستوى الثاني | المستوى الثالث | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 2016 | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| سندات | | - | 1,520 | 1,520 |
| أسهم مسعرة | 10,664 | - | - | 10,664 |
| صناديق | - | 55,473 | - | 55,473 |
| عقود الصرف الأجنبي | - | 5 | - | 5 |
| الإجمالي | 10,664 | 55,478 | 1,520 | 67,662 |

| | المستوى الاول | المستوى الثاني | المستوى الثالث | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 2015 | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| سندات | - | - | 1,608 | 1,608 |
| أسهم مسعرة | 10,742 | - | - | 10,742 |
| صناديق | - | 51,759 | - | 51,759 |
| عقود الصرف الأجنبي | - | (22) | - | (22) |
| الإجمالي | 10,742 | 51,737 | 1,608 | 64,087 |

كما في 31 ديسمبر، كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء الاستثمارات غير المسعرة (إيضاح 6)لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية. انخفض رصيد السندات عام 2016 بمبلغ 88 ألف دينار كويتي (2015: 889 ألف دينار كويتي) بسبب الدفعات المستلمة. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الموضحة سابقا غير موضوعية في طبيعتها وتتأثر بشكل جوهري بالافتراضات ومعدلات الخصم المستخدمة. فيما يلي ملخص بطرق التقييم والافتراضات المستخدمة لتقدير القيمة العادلة:

**أ) أدوات مالية مدرجة بالمركز المالي**

يتم تقدير القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى المدرجة ببيان المركز المالي المجمع لتعادل

قيمتها الدفترية بسبب طبيعتها قصيرة الأجل و/ أو لأنها تحمل سعر عائد متغير.

**ب) أدوات مالية خارج المركز المالي**

لا يتطلب تعديلات للقيمة العادلة فيما يتعلق بالأدوات المالية المتعلقة بالائتمان خارج بيان المركز المالي المجمع، والتي تتضمن قبولات واعتمادات مستندية وضمانات وتعهدات لمنح تسهيلات، حيث أن الإيراد المستقبلي يعكس ماديا الرسوم والعمولات التعاقدية التي صرفت بالفعل بتاريخ بيان المركز المالي المجمع لاتفاقيات بنفس الوضع والاستحقاق الائتماني. تم عمل مخصصات محددة فيما يتعلق بمعاملات الأفراد التي تم تحديد احتمال تكبدها الخسائر، ومثل تلك المخصصات يتم إدراجها ضمن المطلوبات الأخرى.

## 20. إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من إلتزام المجموعة بمتطلبات رأس المال الرقابي إن المجموعة تحتفظ بتصنيفات إئتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة بهدف دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين. تراقب إدارة المجموعة معدل كفاية رأس المال، ونسبة الرفع المالي، واستخدام مختلف مستويات رأس المال النظامي بإنتظام وتنظمها تعليمات لجنة بازل الخاصة بالإشراف على الأعمال المصرفية التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

إن معدلات رأس المال النظامي وكفاية رأس المال المحتسبة وفقا لبازل 3 كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/ 336 / 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 موضحة بالجدول التالي:

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| الموجودات المرجحة بالمخاطر | 529,879 | 486,237 |
| اجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب | 68,884 | 63,211 |
| حقوق المساهمين (CET 1) | 222,752 | 222,276 |
| رأس المال الإضافي (AT 1) | - | - |
| رأس مال الشريحة الثانية | 6,274 | 5,739 |
| | 229,026 | 228,015 |
| معدل كفاية رأس المال – حقوق المساهمين | %42.04 | %45.71 |
| معدل كفاية رأس المال – الشريحة الأولى | %42.04 | %45.71 |
| معدل كفاية رأس المال بفهومه الشامل | %43.22 | %46.89 |

يتم احتساب معدل القدرة المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2016 وفقا للتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب أ / 342/ 2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

| | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| رأس مال الشريحة 1 | 222,752 | 222,276 |
| اجمالي التعرض | 689,121 | 702,728 |
| معدل القدرة المالية | 32.32% | %31.63 |

الصناعي
IBK

رئيس مجلس الإدارة

## السيد / عبدالمحسن يوسف الحنيف

22337603 – 22337602

الرئيس التنفيذي

## السيد / على عبدالنبي خاجه

22337611

نائب الرئيس التنفيذي – المشاريع والمحافظ

**السيد / رشيد عبدالمحسن الشرهان**

22337477

مدير دائرة البحوث

**السيد / جاسم عبدالعزيز العمار**

22337300

مدير دائرة المتابعة

**السيد / فاضل عباس ماحسين**

22337100

مدير دائرة المشاريع

**السيدة / إيمان نوري السلامة**

22337408

مدير محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة

**السيد / عبدالله مرذب العتيبي**

22337188

مدير محفظة التمويل الزراعي

**السيد / خالد محمد الشهري**

22337700

مدير محفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الإسلامية

**السيدة / إيمان نوري السلامة**

22337408

مدير دائرة التدقيق الداخلي

**السيد / عبدالكريم ابراهيم مختار**

22337345

نائب الرئيس التنفيذي – العمليات والرقابة المالية

**السيد / عبدالله ابراهيم الهنيدي**

22337077

مدير دائرة المحاسبة

**السيدة / لولوة محمد العتال**

22337355

مدير دائرة العمليات المصرفية

**السيدة / شوقية محمد توفيقي**

22337003

قسم الاعتمادات

22337058

قسم القروض الصناعية

22337018

قسم الحسابات الجارية

22337038

قسم التمويل التجاري

22337005

قسم إدارة المحافظ

22337049

قسم الاتصالات

22337194

م. مدير دائرة الشؤون الإدارية

**السيد / عامر عبدالله الشمري**

22337901

قسم الإعلام والتدريب

22337950

قسم شؤون الموظفين

22337931

قسم الخدمات العامة

22337909

قسم السجل العام

22337944

رئيس وحدة الرقابة المالية

**السيد / عماد جبريل سلمان**

22337078

رئيس وحدة الالتزام والافصاح

**السيد / يوسف جميل الحميري**

22337015

مدير دائرة تقنية المعلومات

**السيد / خريستوس بانتازيس**

22337636

نائب الرئيس التنفيذي – التمويل و الاستثمار

**السيد / جواد حسين القلاف**

22337888

المستشار القانوني ومدير الدائرة القانونية

**السيد / د. مراد فهيم**

22337200

مدير دائرة الاستثمار المباشر والترويج

**السيد / جمال بدر الرميح**

22337800

مدير دائرة التمويل التجاري

**السيد / عبدالعزيز محمد قبازرد**

22337550

مساعد مدير دائرة الخزينة والأوراق المالية

**السيد / نواف يوسف المنيفي**

22337070

مدير دائرة إدارة المخاطر

**السيد / باسكار ماجومدار**

22337420

رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب

**الآنسة / هنادي عبد الرضا جمعة**

22337505

أمين سر مجلس الإدارة

**السيد / خالد محمد الحمود**

22337575

ص.ب. : 3166 الصفاة 13032 , الكويت برقياً : بنكصناعي – كويت
تلفون : 1844446 – 22337000 – ( 965+ )
فاكس 22462057 - ( 965+ ) – تلكس : 22582 – 22469

دليل البنك الصناعي على صفحات الانترنت : www.ibkuwt.com
ibk@ibkuwt.com